

رد جميل أكبر على نقد زميله

قال زميل لي مشكوراً، وهو دكتور أكاديمي ويزاول المهنة، في رسالة في الفيس بوك Face Book للتواصل الاجتماعي ناقداً لكتاباتي الآتي:

«جزاكم الله خيراً على الجهود الطيبة. أتفق على مصدر الفساد في الأرض في الخروج عن حكم الله، وتعطيل شريعته، ولكنني أتخفظ كل التحفظ على تفاسير الدكتور التي قدمها انطلاقاً من أواخر سورة سبأ، حيث يبدو ذلك مجرد تأويل غير ملزم، بل قد يكون صحيحاً وقد يكون غير ذلك. فليس له أية حجة فيما يقول غير محاولة فهم التي يؤجر عليها إن شاء الله. المأخذ الذي أجده في فكر أستاذنا الدكتور جميل دائماً هو نبذ كل جهد بشري غربي حتى وإن كان سليماً. فالغرب بشر خلقهم الله وأودع فيهم الفطرة كما هي عند كل الناس وهم يستعملون عقولهم بأقصى فعاليته بخلاف كسلنا نحن اتكالا على النصوص (المجمدة) ونفي العقل، وقد يهتدون إلى أمور سليمة توافق الشرع فلا ضير في الأخذ بها، في إطار الشريعة الإسلامية، فقد أخذ المسلمون الأوائل الكثير من الأمور من الأمم غير الإسلامية السالفة وقد كان فيهم علماء ولهم ينكروا ذلك. قال عليه الصلاة والسلام: "إنما جئت لأتمم مكارم الأخلاق". أما المأخذ الثاني: فهو اجتهاده المبني على الدور الفردي والحقوق الفردية وتقلص مساحة التفكير في المصلحة العامة والحركة الجماعية للمجتمع في أعماله منذ عمارة الأرض". ففي فكر الدكتور جميل أن المجتمع هو عبارة عن مجموعة حسابية من الأفراد الصالحين الذين بدون شك سينتجون مدنية صالحة، وهو تصور في رأي مبتور وقاصر وغير شامل. المأخذ الثالث: هو إلغاء مساحة الاجتهاد باعتبار أن النصوص القرائية والسنية كافية وشافية عددياً لكل مسائل البشر، وهذا فيه مغالطة (طبعاً غير متعمدة) تكون ناتجة من البيئة السعودية الحنبلية التي تقف عند النصوص، وتضع في غياب النصوص، عكس المدرستين المالكية والحنفية. لقد كان الإمام أحمد يتوقف في إبداء رأيه في الكثير من المسائل التي لا يجد فيها نصاً، مع العلم أن المجتمع لا يمكن أن ينتظره. العلماء يجمعون على أن عدد النصوص -قرءان و سنة- محدود وأما المسائل المتجددة فهي بالطبع غير محدودة، ومن هنا جاءت علوم مقاصد الشريعة والقواعد الفقهية وعلم الأصول وأركان الاجتهاد للمساعدة إلى تحقيق الإسلام في غياب النص القاطع، ومن المؤكد أن الدكتور سيرمي بكل هذه العلوم عرض الحائط، كما فعل بعلم مقاصد الشريعة. نحن أمام نوازل عالمية بسبب كوارث لم تكن السبب فيها، لكننا مطالبون بإيجاد الحلول له بحكم بشريتنا، وتقديمها أمام الناس وإقناعهم بها بل وإثبات صلاحها بتطبيقها على الأرض ولا ننتظر حتى يفنى البشر -الكفار- لنقيم نحن الحكم الشرعي والمجتمع العالمي الصالح. نحن مطالبون بالانخراط قولاً وعملاً في المجتمع العالمي شئنا أم أبينا. المأخذ الرابع: هو نفي دور الدولة أو السلطة العامة في المجتمع المسلم وغير المسلم وغياب أي اجتهاد للدكتور في بنية الدولة ومهامها وبنيتها. نعم هناك تضخم في جهاز الدول الحديثة وانتفاخ في البيروقراطية واستغلالها لصالح أفراد معينين بل ونشأة

طبقات تعيش عالية على المجتمع باسم الدولة. بل هناك اختطاف للبشرية من طرف الدول و الشركات الكبرى رهنا و استعبادا. لكن خلق الله في النحل و في النمل و في البشر أن تكون هناك قيادة و أن تسهر على المصلحة العامة و أن تكون وعاء للاجتهاد العام. فالحياة العامة ليست مجموعة من حقوق الأفراد، و ضمان حقوق الأفراد كفرادى لا تؤدي بالضرورة إلى مجتمع سليم و متزن، فقد ظهر في مجتمع المدينة المنورة على عهد الرسول (ص) العديد من النزاعات و قد قام فيهم الرسول (ص) كرسول و قاض و حاكم و مفتي و إمام. فالإنسان خلق و فيه منازع الإمساك و الأناية و الميل للترف و غيرها من الصفات التي تسير في الاتجاه العكسي للجماعة و المجتمع. و لذلك فقد نشأ في مختلف مراحل الدول الإسلامية القضاء و مكاتب رد المظالم و السلطة الرعية و الإدارة المحلية و الوكلاء و النظار و غيرها من الهيئات التي تمثل المجتمع المدني و تنوب عن الجماعة. هذه مجرد آراء عابرة أرجو أن تكون إثراء لمجهوداتكم النيرة ودمتم في خدمة الإسلام و رفع رايته».

إن كنت أختي القارئة وأخي القارئ لمر تقتنعا أبداً بالنقد السابق فلا حاجة لكم لقراء هذا الرد لاستثمار وقتيكما فيها هو أجدى، أما إن تأثرتما به فرجائي أن تقرءا الثلاث الصفحات الآتية، فإن اقتنعتما فيما مكانكما التوقف، لكن إن لم تقتنعا فليتكما تمها القراءة مع رجائي أولاً: أن تقرءا ما كتبه الدكتور الناقد بتأن. ذلك أن نقده ليس نقداً يمكن تجاوزه، بل نقداً لا بد من دحضه جذرياً لأن الكثيرين ممن يشككون في اكتمال الشريعة يذهبون لأقوال مشابهة لما قاله. لهذا رأيت أن أرد هنا ببعض التفصيل لعلي أوفق بإذن الله لقفل هذا الموضوع. ثانياً: حتى يأخذ الرد حقه، لا بد من المرور على نقده في النقاط التي أثارها واحدة تلو الأخرى وبالترتيب. لقد بدأ الدكتور نقده بالقول بعد الثناء:

«جزاكم الله خيراً على الجهود الطيبة. أتفق على مصدر الفساد في الأرض في الخروج عن حكم الله، وتعطيل شريعته، ولكنني أتحفظ كل التحفظ على تفاسير الدكتور التي قدمها انطلاقاً من أواخر سورة سبأ، حيث يبدو ذلك مجرد تأويل غير ملزم، بل قد يكون صحيحاً وقد يكون غير ذلك. فليس له أية حجة فيما يقول غير محاولة فهم التي يؤجر عليها إن شاء الله.».

من الواضح من نقده أنه لم يقرأ كتاب قص الحق. فإن قرأه لرأى أنني لم استدل بالآيات السبع الأخيرة في سورة سبأ لإثبات أي استنتاج عمراني أو اقتصادي كما ذهب، ذلك أنني استأنست بالتأويل الذي وضعته ورأيت مقتعاً لي على الأقل. لماذا؟ لأن القرآن الكريم لن يستطيع أحد الجزم بتأويله تأويلاً محمداً ملزماً لكل العصور بسبب تغير الظروف لتغير الزمان والأحوال. فالقرآن الكريم لا يزال ينتزل الآن علينا تنزيلاً بمعانيه كما أثبت بعض أهل العلم، وهذا يتطلب تأويله باستمرار تأويلاً يلائم العصر الذي يعيشه من يتدبره لأنه لا يزال ينتزل (أنظر مثلاً إلى تأويل محمد النوباني لسورة الإسراء في الفيديو الذي هو بعنوان: محاضرة أ محمد النوباني في حزب جبهة العمل الإسلامي في اليوتيوب). وكما هو مشاهد، فإن كل تأويل جديد عادة ما يرفضه بعض علماء العصر. أكر يرفض الكثير من العلماء ما أتى به الشيخ عبد المجيد الزنداني حفظه الله؟ لكن الذي يحدث هو أن هذا الرفض ينتهي بزوال ذلك الجيل إن كان التأويل حقاً ليصمد للأجيال القادمة. فالمسألة إذا معلقة بيني وبين الدكتور الناقد حتى تحكم بيننا الأجيال القادمة. فالدكتور الناقد نفسه يقر في الاقتباس السابق بأن تأويلي، أي تأويل جميل أكبر: «قد يكون صحيحاً وقد يكون غير ذلك». والسؤال هنا: إن كان هذا نقداً فأين النقد؟ هو لم يستطع أن يثبت خطأ التأويل، بل شكك فيه. وكما هو معلوم فإن المعرفة تتقدم بإثبات النقد بتخطيء الأفكار المستحدثة، أما التشكيك

دونها إثبات إنما هو تنفير لمن يريدون دفع المعرفة. لهذا أنا أنتظر نقده أو نقد غيره لتأويلي بالأدلة. فالأجيال القادمة هي الحكم إن لم يخطئني أحد. ثم يقول:

«... المأخذ الذي أجدّه في فكر أستاذنا الدكتور جميل دائماً هو نبذ كل جهد بشري غربي حتى وإن كان سليماً. فالغرب بشر خلقهم الله وأودع فيهم الفطرة كما هي عند كل الناس وهم يستعملون عقولهم بأقصى فعاليته بخلاف كسلنا نحن اتكالا على النصوص (المحمدة) ونفي العقل، وقد يهتدون إلى أمور سليمة توافق الشرع فلا ضير في الأخذ بها، في إطار الشريعة الإسلامية، فقد أخذ المسلمون الأوائل الكثير من الأمور من الأمم غير الإسلامية السالفة و قد كان فيهم علماء ولم ينكروا ذلك. قال عليه الصلاة والسلام: "إنها جئت لأتمم مكارم الأخلاق"...».

عندما قرأت نقده السابق عن العقل تأكدت أنه لم يقرأ قص الحق. هو قال أنني أرفض الأخذ من غير المسلمين، بينما ما وضحته في فصل "قصور العقل" في كتاب قص الحق غير ذلك، فالمسألة فيها تفصيل. فهناك ما يؤخذ وهناك ما يجب أن يُترك. وللتفصيل أقول: لاحظ أنه استخدم كلمة «محمدة» في السابق. أنا أدرك أنه لا يقصد بها نصوص القرآن والسنة. فإن قصدها فهي كارثة بالنسبة لي على الأقل. لماذا؟ ليس لأنني مسلماً، لكن لأنني ما حاولت إثباته في كتابي عمارة الأرض وقص الحق هو أن هذه النصوص التي توصف أحياناً بأنها جامدة هي أقصى ما يمكن أن يُعمل بها لتحرير الناس. فلن توجد نصوص تحرر الناس كتلك التي أتى به القرآن الكريم وأنت بها السنة المطهرة. ومتى ما حاول الفقهاء التدخل في هذه النصوص بالاجتهاد فيها فإنها هم يقيدون الناس. وأفضل مثال لهذا هو حديث إحياء الأرض الذي أطلقه الرسول صلى الله عليه وسلم والذي يعني أن الأرض لمن أحيها دون إذن الإمام. هذا أدى لمجتمع تدنت فيه قيمة الأرض ولم تقف ثمنياً الأرض كحاجز أمام الاستثمار، وهذا أدى لمجتمع كثر فيه الملاك وزاد الإنتاج ومآلات أخرى يصعب حصرها هنا أدت إلى عزة الأمة. هذا ما حاول كتاب قص الحق إثباته. لكن عندما تدخل المذهب الحنفي مخالفاً المذاهب الثلاث الأخرى (المالكي والشافعي والحنبلي) وقال اجتهاداً أنه لا بد من أخذ إذن الإمام للإحياء بدأت ندرة الأرض في الظهور لأن التقييد بدأ على الناس كما حدث في الدولة العثمانية، ومتى ما أحييت الأرض من غير إذن الإمام كان للدولة العثمانية الحق في استملاك ما أحياه الناس، ما أدى لتراكم العقارات لدى الدولة فاقتربت من النظام الاشتراكي وزادت بيروقراطياتها فكثر الرشاوي وقل إنتاج الناس وبهذا تأثر اقتصاد الدولة فسهل انهزامها كما هو موضح في كتاب قص الحق.

وهنا أضع لك أخي الدكتور تحدٍ واضح: أريد منك أن تأتيني بمثال واحد فقط، مثال واحد فقط لحكم عمراني اجتهد فيه الفقهاء أو غيرهم واستخدموا عقولهم بالرجوع للسياسة الشرعية أو المصلحة العامة أو المصالح المرسلّة أو المقاصد، وكان اجتهادهم مخالفاً لما سميت أنت بنصوص جامدة وكان الاجتهاد موقفاً. إن فعلت ولم أستطع أن أرد عليك فسأسلم لك الأمر. أما إن لم تستطع، عندها فلا حجة لك. أنا أنتظر الإجابة على هذا التحدي، فلعل آفاقاً فكرية جديدة تُفتح بهذا الحوار.

لكن لنقل أنك أختي القارئة وأخي القارئ لم توافقا على ما قلته سابقاً وأنه تحليل من جميل أكبر ليس إلا. ألا توافقاني على ردي الآتي لجملة الدكتور الناقد السابقة: فهو قال بأن غير المسلمين «قد يهتدون إلى أمور سليمة توافق الشرع، فلا ضير في الأخذ بها، في إطار الشريعة الإسلامية». والسؤال هو: لماذا الأخذ منهم إذا بما قد

يهتدون إليه من أمور سليمة إن كانت توافق الشرع؟ أليس الأجدر بنا أن نأخذها من الشريعة مباشرة دون أخذها منهم؟ لأننا إن اتكلنا على الأخذ منهم فقد نأخذ ما قد يضر مجتمعاتنا دون أن نعلم. ولتدارك هذا وضع الدكتور الناقد عبارة: «في إطار الشريعة». والسؤال هنا هو: ما هو إطار الشريعة؟ ومن يقرره، أليس العقل البشري؟ ستأتي الإجابة بإذن الله بعد توضيح دور العقل. لكن قبل ذلك لابد من إكمال نقده للجزء السابق.

لقد استشهد بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم: إنما جئت لأتمم مكارم الأخلاق. و فقط للتوضيح، فإن نص الحديث هو: «بعثت» وليس: «جئت». والمشهور في كتب الفقه من نص الحديث هو: (إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق)، وفي روايات: (صالح الأخلاق)، أو (حسن الأخلاق). هذا الاستشهاد للدكتور عجيب. فلا أدري ما علاقته بموضوعنا إلا إن كان هدفه التوضيح بأن الإتمام بمعنى الاكتمال، ما يشير إلا أنه لابد من الأخذ من الآخرين لإتمام الأحكام. هنا أظنه أخطأ في الاستنتاج. فالرسول صلى الله عليه وسلم قال: لأتمم. أي أنه «أتمم» مكارم الأخلاق وأنتهى الأمر، ولن يستطيع أحد إضافة أي خلق حميد إلى ما أوصى به الرسول صلى الله عليه وسلم. لقد أتمها الرسول صلى الله عليه وسلم. فقد يأتي شخص ويوجد خلقاً متفرعاً مما وضعه الرسول صلى الله عليه وسلم ويعطيه اسماً آخر ليستغفل المغفلين، لكن إن فكرنا وبحثنا نجد أن هذا الخلق المستحدث يعود لنص أو نصيحة قالها الرسول صلى الله عليه وسلم. فكيف إذاً نقيس حديث الرسول صلى الله عليه وسلم على إتمام أو إكمال ما هو ناقص؟؟ ومن جهة أخرى، فاستشهاد الدكتور الناقد بالحديث قد يدل على قناعته بأن الأحكام ناقصة ولابد لها من أن تُتمم حتى وإن كان المصدر من غير الإسلام. لاحظ أنني أتحدث عن الأحكام العمرانية. فجميع إتناجي العلمي يدور حول أحكام الشريعة في العمران والاقتصاد، ولا شيء آخر.

لهذا أجدني هنا مضطراً لأن أتحدث مرة ثانية بأن يأتيني بحكم عمراني واحد فقط ولم تأت به الشريعة ونحتاجه في العمران، كأن يقول: يا جميل هذا حكم لم تأت به الشريعة ونحن بحاجة لاقتباسه من مكان آخر. ولكن لماذا هذا التحدي؟ لأنني مهتماً وضعت من قائمة للأحكام الشرعية فسيظن الناس أنني وضعت ما أعرفه مما أتت به الشريعة وأن القائمة بالتالي ليست مكتملة ولن تلبى متطلبات ظروفنا اليوم. لكن إن تحديته وقلت له: إيتني يا دكتور بحكم عمراني نسيته الشريعة، أو هو خير وأخفته عنا الشريعة ونحن بحاجة له في زماننا هذا، ثم إن فعل ورد علي وقال: حكم كذا وكذا لم تأت به الشريعة يا جميل أكبر، عندها إن لم أستطع الرد عليه بإقناع فلا حجة لي. فهذا منطقياً أسهل من أن أسرد جميع الأحكام. وأنا أنتظر. ولا حجة له في القول أنه مشغول. فكل ما أريده منه سطرًا واحداً فقط بالإشارة لحكم عمراني نحتاجه ولم تأت به الشريعة.

إن المهتم بالنسبة لك أخت القارئة وأخي القارئ الآن إن كنتما لا تؤمنان أن الشريعة أتت مكتملة في كل شيء ومنها الأحكام هو الآتي: لقد اهتمت أنني لا أستخدم العقل وأني أرجع لنصوص جامدة كما قال الدكتور الناقد. هنا أضع التوضيح الآتي والذي اقتبسته من كتاب قص الحق. وعتبي على الزميل الدكتور أنه لم يقرأ وتسرع في نقده. لهذا أضعه لكم لضرورة قراءته، ففيه توضيح بإذن الله لدور العقل في العمران. ولعل قراءته ستكون ممتعة لطوله، لكن كان لابد لي من التفصيل حتى تتجلى العلاقة بين العقلانية والأهواء لمن يرفعون راية العقلانية مع النص كالدكتور الناقد. فهذه مسألة جوهرية هم غافلون عنها.

الحداثة: عقلانية أم أهواء؟

لا يخفى على أي مسلم مدى الوهن والجهل والتخلف الذي عليه المسلمون الآن؟ فلماذا تخلف المسلمون؟ للوقوف على هذا يجب علينا أن نبحث أولاً عن الإجابة لسؤال معاكس وهو: «لماذا تقدم العالم الغربي؟» لعلنا نصل إلى شيء بإذنه تعالى.

لا يستطيع أي منا أن ينكر أن البشرية تحت مظلة معتقدات العالم الغربي أو الليبرالي أو الرأسمالي حققت الكثير من الإنجازات. فقد تمكنت من تخفيف آلامها بتقدم الطب مثلاً، وقللت ساعات العمل لموظفيها من خلال الآلة، وقربت أطراف الأرض بالتقنية. ومن جهة أخرى، ومن خلال التصنيع، فقد جعلت معظم هذا في متناول أيدي المتقدين منهم. فقد تضاعفت في القرن العشرين قيمة البضائع والخدمات المنتجة سنوياً عشرين ضعفاً، وتضاعف استهلاك الطاقة ثلاثين ضعفاً، والمنتجات الصناعية خمسين ضعفاً. كما أن دول الغرب مقارنة بدول العالم الثالث حفظت للإنسان حرية القول والمشاركة في اتخاذ القرار من خلال آليات التعددية الحزبية والديمقراطية. أي أن الغرب حقق تحت شعار الحداثة مشروع ديكارت في السيطرة على الطبيعة قدر المستطاع.

ولكن في الوقت ذاته قادت مجتمعات الحداثة الكرة الأرضية للتلوث البيئي والانحلال الخلقي والظلم، أي إلى الفساد، وهذا مثبت. فالتلوث أنواع: منها تلوث الهواء بالغازات، والتلوث الإشعاعي من محطات الطاقة، والتلوث الكيميائي من المبيدات الحشرية، وهكذا من ملوثات الكل يعلمها. وبالنسبة للفساد الخلقي، فمعرض نقص المناعة المعروف بالإيدز والذي يصيب الشاذين جنسياً قتل حتى العام ٢٠٠١م أكثر من ٣٤ مليون شخص. ولعل الأمر هو الظلم، فقد مزقت الحداثة شعوب العالم إلى غني وفقير، فحتى التسعينات من القرن الماضي كان في العالم ١٥٧ بليونيراً ومليوني مليونير، في حين أن مئة مليون نسمة كانوا يعيشون دون ماوى في حاويات القمامة وتحت الأرصفة. وبإمكانك أن تتصور شدة هذا الفارق في الثراء إن أدركت أن ما يملكه أغنى ثلاثة بليونيرات يفوق إنتاج أفقر ٤٨ دولة في العالم؛ فدخل رجل الحاسبات الآلية (بيل جيت) ارتفع ليصل في منتصف التسعينات إلى ٦٤ بليون دولار كأغنى رجل في العالم في وقت يعيش فيه أكثر من بليون وثلث إنسان على دخل يقل عن دولار واحد يومياً، وحوالي ٣٢٪ من سكان دول العالم الثالث يعيشون على ما يقل عن أربعة دولارات يومياً. أما في العالم الصناعي الذي يدعي التحضر، فإن ١١٪ من سكانه يعيشون على دخل يقل عن ٤,١٤ دولار يومياً. وفي المجموع فإن ٢٠٪ من سكان الأرض يحصلون على ٨٣٪ تقريباً من مجموع دخل العالم، بينما يعيش ٢٠٪ من أفقر الفقراء على ٤,١٪ من دخل العالم. ومن الناحية الغذائية فإن الأمريكيين ينفقون سنوياً خمسة بلايين دولار لوجبات غذائية لتخفيف أوزانهم، في وقت يعيش فيه ٤٠٠ مليون نسمة في العالم على الكفاف ويعانون من الإعاقة في النمو أو التخلف العقلي بسبب الفقر. وبالنسبة للمرافق الصحية، فإن نصف سكان الكرة الأرضية لا يتمتعون بالمراحيض الصحية. كما أن ينبوع مياه إفيان في فرنسا يشحن للمرفهين إلى جميع أطراف الأرض، بينما يغتسل ويشرب حوالي بليون نسمة المياه الملوثة. ومن الناحية الثقافية، فبينما تزخر المكتبات بنحو خمسين بليون كتاب، فإن حوالي ٩٠٠ مليون نسمة من البالغين لا يجيدون حتى قراءة أسمائهم. وبالنسبة للنفقات الحربية، فقد اعتمدت دول العالم (سنة ١٩٨٨) ترليون دولار أمريكي لصناعة الأسلحة، أي بمعدل مائتي دولار لكل فرد على وجه الأرض، في حين فشلت في تدبير خمسة دولارات كنفقات علاجية لكل طفل مما أدى لمقتل أربعة عشر مليون طفل. كما أن تكلفة شراء جهاز

حاسب آلي محمول لفرد في الدول الصناعية تكفي لتطعيم ألفي طفل ضد ستة أمراض في الدول الفقيرة. وهكذا من إحصائيات مفرزة أفرزتها مجتمعات الحداثة «حتى» نهاية القرن العشرين (هذه المعلومات من كتاب قص الحق وقد كتبت قبل أكثر من عشرة سنوات، لهذا فإن إحصائياتها قديمة، إلا هناك إحصائيات حديثة وضعتها في فصل «الفصل والوصل»، ومنها ستلحظ بإذن الله أن الوضع تردي أكثر وأكثر).

كما أن الحداثة قسمت الأمم إلى متمكن ومسلوب، ومتبوع وتابع، دائن ومثقل بالديون، فالفلبين مثلاً تدفع يومياً للبنوك نصف دخلها القومي لتغطية فوائد ديونها فقط ناهيك عن الديون ذاتها. وفي موزانبيق فإن ٢٥% من الأطفال يموتون قبل بلوغ الخامسة من العمر بسبب الأمراض المعدية، في حين أن الدولة مضطرة لتخصيص ضعف ما تنفقه على الصحة والتعليم لتسديد ديونها. أي أن الحداثة مسخت شعوب العالم الثالث المسلوب إلى جماعة من الفقراء والجهلاء والمرضى ليركها المتعلمون من أبنائها ويلحقوا بالغرب لتزداد قوتهم ثراءً وغناهم بطراً. وهكذا من عالم ثالث، أو بالأصح عالم متهاك، من سيء إلى أسوأ. وكل هذا تحت شعار الحداثة. ولكنك قد تقول: وما دخل الحداثة في كل هذا البلاء في العالم؟ فأقول: بل هي المسؤولة الوحيدة كما سترى بإذن الله إن قرأت كتاب قص الحق في فصول مختلفة، وللخروج من هذا الاستعباد والفقر والجهل والمرض، لا بد لي من التذكير أولاً بجذور الحداثة وباختصار شديد إذ أنها مسألة جد معروفة للكثير من القراء.

المادية

لقد كانت الكنيسة هي المسيطرة على المجتمع. وكان الإنسان الأوروبي مسيراً لا حقوق له ولا إرادة إلا من خلال إرادة الكنيسة. الكنيسة هي المرجع لكل ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي. وكانت بعض أحكام الكنيسة تتعارض مع العقل أحياناً، فبدأت مساهمات الفلاسفة مثل كانط وفولتير وروسو في البحث عن مخرج لمثل هذا التعطيل العقلي المرفوض، فكان الطريق هو الهروب من أغلال حكم الكنيسة إلى حكم العقل البشري. وهذا النهج الفكري لم ينتصر وينتشر إلا في القرن الثامن عشر من خلال مساهمات أولئك الفلاسفة. وقد سمي هذا النهج الفكري كما هو معلوم بـ «التنوير». وأول من صاغ فلسفة التنوير هو كانط، فقد آمنت فلسفته بإمكانية تشكيل دستور للحرية ملائم لجميع الحضارات وإمكانية إيجاد سلام دائم بين الأمم من خلال التقدم البشري عقلياً ودون اللجوء للأديان لأنها مصدر الخلافات بين الشعوب. أي أن جذور الحداثة مغروسة في عصر التنوير كما هو معلوم. وبالطبع انتشر هذا الفكر بين أفراد المجتمع وحذوه لأنه سيحررهم من الكنيسة اللاعقلانية، حتى أتت الثورة الفرنسية (سنة ١٧٨٩م) وانتصرت هذه الفلسفة وانتشرت على مستوى شعبي، ثم أتت الثورة الصناعية في إنجلترا لتؤكد انتصار حكم عقل الإنسان على الكنيسة. فالثورة الفرنسية حررت الشعوب الأوروبية من الاستبداد الإقطاعي إلى إيجاد دستور يضمن سيادة دولة القانون. فكانت القوانين التي هي من نسج عقل البشر تحكم بين الناس. أما الثورة الصناعية فقد حررت الإنتاجية الصناعية برأسمايلتها ونقلتها إلى آفاق أخرى اتسمت بالرفاهية من خلال زيادة الاستهلاك وتسخير الموارد الطبيعية للمصنوعات، وهكذا تكدست الثروات. وهذا ظهرت قيم العقلانية والديمقراطية أو ما يسمى بالحداثة. أي أن العقل البشري هو المرجع والحكم، فهو الذي يحكم من خلال

الديمقراطية. ومن البدهي أن يتبع كل رافض للدين لهذا المذهب الجديد المسمى بـ «التنوير»، وهم كثير لأن أحكام كنائسهم لم يكن ليقبلها عاقل. إلا أن هناك عدة إشكاليات من أهمها الديمقراطية، كيف؟

إن الديمقراطية ما هي باختصار إلا أداة لحكم الشعب؛ وهي أيضاً أداة لتنظيم الحرية. ولكن السؤال هو: حكم من وتنظيم من؟ إنها حكم من هم أحياء من الناس وتنظيم شؤون حياتهم. كيف؟ إن الديمقراطية الحقبة هي التي تنتهي بانتخاب مسؤولين يقومون بتحقيق رغبات ومصالح الشعب من خلال أدوات عدة مثل البرلمانات والأحزاب وتداول السلطة. ولكن رغبات ومصالح أي شعب؟ إنه الشعب الذي يعيش الآن، وليس من سيأتون بعد عشرات أو مئات السنين. فهؤلاء الذي لم يولدوا بعد، لا تصويت لهم، لذلك فإن مصالحهم لن يؤخذ بها لأنهم لم يولدوا بعد. وهذه من أهم كوارث الديمقراطية كما هو موضح في كتاب قص الحق. فعندما تقوم حكومة بالاقتراض بإصدار سندات مالية فإنها هي ترحل مآزقها المالية للأجيال القادمة، والأهم هو أن الشعب الحالي عندما لا يكثر بنقاء البيئة مستأثراً بالتمتع بمنتجات استهلاكية من مصانع تلوث البيئة، فهو إنما يرحل فضلاته للأجيال القادمة، وهكذا. لذلك كان العلم بالغيب شرط لمن أراد أن يحكم، وهذا لا يتوفر لأي بشر.

ومن إشكاليات الحداثة أيضاً الآتي: إن تم رفض الدين في الحداثة فما هو المرجع للقيم؟ فلا بد لأي إنسان عند اتخاذ قرار ما من مرجع. هنا أتت الفيزياء النيوتونية ودخلت في علم السلوكيات. فإنكار التنوير للدين أدى إلى مجتمع بدأ ينظر ويتقبل الأفعال البشرية على أنها عمليات كأنها فيزيائية أو كيميائية، فتم بذلك إنكار الظواهر التي لا يمكن إثباتها بالتجربة والملاحظة، فارتفع شأن العقل والعلم على حساب الأديان، فأصبحت العلوم الإنسانية علوماً مادية بحتة. فظهرت المادية التي تؤمن أن المادة هي المكون الأزلي للكون، فلا حكمة هناك إذاً من الوجود والكون، حتى وإن وجدت فلا طائل من معرفتها لأنها ميتافيزيقية أو غيبية، فلا أهمية للآخرة والحساب. لذا فإن الثروة والملاذات الجسدية هي الهدف الأساس من حياة الناس. فالعقل البرجماتي مثلاً هو الذي يحكم اللذة والشهوة الإنسانية، وهذه هي الطريقة الأمريكية في التنوير. وهكذا توجهت المجتمعات الرأسمالية إلى المادية التي ازدادت قوة عبر السنين وأدت إلى وضع مأساوي لأن ما يحدد أولويات الناس هو المصلحة الذاتية التي من المفترض بها أن تتراكم لتعكس مصلحة المجتمع والبشر. إلا أن هذا لم يحدث لسبب واضح هو أن الفرد عندما يتخذ قراره بطريقة عقلانية إنما يُغلب أهواءه، فيتخذ القرار الذي يليه متطلباته أولاً. وبهذا انقلبت العقلانية في مجموع الأمة إلى أهواء. فظهر من المفكرين من يمقت هذا الوضع.

ما بكل فوكو

لقد بدأت أمراض الحداثة تتفشى بسبب انتشار البطالة واللامساواة في توزيع الثروات وما إلى ذلك من إفرازات الرأسمالية، والتي عزاها المفكرون المعاصرون إلى ظهور المؤسسات السلطوية تحت مظلة العقلانية (مثل الدوائر الحكومية والبنوك) والتي تسير المجتمعات. فباسم العقلانية التي تتطلب مجتمعاً آمناً مثلاً ظهرت الشرطة التي تغذى في نفقاتها على الدولة، ثم تطور من هذه المؤسسة جهازاً استخباراتياً مستقلاً يحافظ على أمن الدولة. فبدأ هذا الجهاز في تقديم خدمات أخرى تقيد ذات الحرية التي دعت إليها الحداثة، وبالذات في دول العالم الثالث.

وهكذا كثرت المؤسسات وأصبحت هي العمود الفقري للمجتمعات. وهذه المؤسسات التي بيدها زمام قرارات إجازة أو تمويل مشروع ما مثلاً أو رفضه أدت إلى ظهور طبقات مالية سلطوية من السكان بعضها فوق بعض. وما كان هذا إلا لأن من بيده القرار قد يقدم مصلحته على مصلحة جماعته، فبدأ القهر والظلم في الانتشار. عندها ظهرت جماعة من المفكرين، وبالذات من الفرنسيين مثل جان ليوتار ومايكل فوكو وجاك داريدا ممن دب اليأس في نفوسهم من تضاربات إنجازات الحداثة المؤلمة مع مبادئ عصر التنوير التي دعت إلى تحكيم العقل البشري في كل شيء. فكانت الحيرة، وظهرت الكتابات التي تبحث عن النجاة للفرار بالمجتمعات من حكم العقلانية إلى حكم آخر لا يعلمون ما هو، وكيف سيكون موقع العقل منه؟ فمن هؤلاء المفكرين، ومن أشهرهم مايكل فوكو والذي اتفق الكثير ممن عرفوه بأنه كان رجلاً شاذاً جنسياً وأنه كتم هذا طيلة حياته، فمات متأثراً بمرضه وبحسرتة دون إعلان شذوذه. تأمل أخي القارئ مدى الضياع الذي هم فيه: إن فوكو هذا يعتبر من أشهر مفكري الغرب، انظر إلى مصدر فكرهم وفلسفتهم! (والعجيب هو أن الباحثين يفصلون بين فكر فوكو وبين حياته وكأنهما اثنان)، ولأن الشذوذ كان مرفوضاً خلال شباب فوكو ثم بدأ بالانتشار، وبمثل هذه الملحوظات، وضع فوكو فلسفته التي تنص على أن المجتمعات في تغير دائم تبعاً لقيم من يحكم. فلاحظ من خلال أبحاثه أن بعض ما كان محرماً في حقبة من الزمن أصبح مباحاً في حقبة أخرى نظراً لتغير قيم المهيمنين على المجتمع. واستحب كثير من الناس فكرته هذه من أن التسلط في المجتمعات هو أهم بنية توضح تركيبة المجتمع والتي توصل من خلالها فوكو إلى أن الحداثة نظام مشحون بالسيطرة برغم رفعه لشعار الحرية، فالحداثة تُخضع الناس لإرادتها وذلك لأن قيم وأهواء ومصالح من ييدهم السلطة هي التي تحكم الناس. فالعقلانية لا ريادة لها لأنها تتبع منطق وأهواء من ييدهم السلطة. فكان هجومه العنيف على أسس الحداثة ومؤسساتها. فالحداثة بعقلانيتها كما يرى فوكو أدت من خلال تطور العلوم مثلاً إلى ظهور الجامعات، وبالشهادات تكتسب الأموال، فمن لم يتمكن من دخول الجامعة لعسر مالي أو لقصور فكري عاش فقيراً. ومن عاش فقيراً صار تعيساً في مجتمع مادي. فالعلم من خلال الحداثة أصبح مقياساً للرفع والوضع المعيشي بين الناس. وهكذا السفر أيضاً، فلا يمكن لأي فرد التحرك دون إثباتات ورقية، ودون بطاقات وطنية ونحو ذلك من أدوات السيطرة التي قد يساء استخدامها. فكل فرد خاضع لمراقبة مؤسسات الحداثة. ولإدراك ذلك، فكل ما عليك فعله إن كنت تعيش في الغرب هو محاولة شراء منزل من خلال نظام التقسيط عبر المؤسسات، حيث يوضع المشتري تحت تسلط المؤسسات المالية والقانونية والتي ستتهك المشتري بالفوائد والأرباح ليعيش أكثر عمره منهكاً بالديون وبالتالي لا سيطرة له لأن المال أصبح سلطاناً. وقد تقول إن كنت ممن عاش في نظام غربي مدجج بالمؤسسات: «ما هذا الهراء؟ إذا أردت شراء منزل فلا بد وأن تحاول هذه المؤسسات حفظ حقوقها؟». فأقول: «لأننا نشأنا في مجتمعات تتغذى على الحداثة يصعب علينا التفكير من منظور آخر، فالإسلام أوجد مقصودة من الحقوق لا تؤدي لهذا الاستعباد؛ لا، بل وتجذره من جذوره، وتوفر المسكن بأقل تكلفة كما هو موضح في كتاب قص الحق».

أي أن الحرية المزعومة على المستوى الفكري في العالم الغربي تكبلت بالأغلال على المستوى الواقعي، أي على مستوى الإرادة الشخصية أو المؤسساتية. فتقدم التقنية أدى إلى أسلحة الدمار الشامل وارتفاع نفقات التجهيز الحربي والذي كان على حساب التعليم مثلاً. وأفلتت المصانع بمهارة محاميها من قيود القوانين ولوثلت البيئة جريباً وراء الربح، وهكذا من تناقضات لم تحظر على عقل أي ممن وضعوا أسس الحداثة. وفي دول العالم الثالث فالوضع كان أسوأ. فالأنوار التي أدت إلى الحريات في الحداثة أفرزت الأغلال في المجتمعات المتخلفة من خلال المدرسة

والمعمل والشكنة والبنك وخطابات التوصيات والضمانات والكمبيالات والرخص والاستثمارات والصكوك والتأشيرات والجوازات. فمن ملك شهادات أعلى كانت له السيطرة من خلال المادة، ومن ملك رأس مال أكثر كانت له فرصة تسخير الآخرين لخدمته، ومن كانت بيده صلاحية إصدار تأشيرة سفر كان هو الأعلى، ومن كانت في مكتبه تراخيص البناء كان هو الأقوى، وهكذا استعبدت المجتمعات أنفسها ليقل إنتاجها نظراً لتحطم أفرادها. فكل من وصل لمنصب انتفخ، وكل من نزل من كرسي انكمش، ومن ملك التقنية من بين الأمم استعمر من لم يملكها. ومن اقتنع بقيم ما حاول فرضها على غيره. أي أن الحداثة خرجت من مجراها المتوقع لها، فتغلبت الغريزة المنفعية السلطوية لدى البشر على الغريزة المعرفية التحررية الحاملة، وتغلبت سمات التوسع والهيمنة تحت شعار التقدم في الحداثة على أحلام تحرير البشر. وهذا خضعت المجتمعات في العالم الغربي لتسلط رأس المال والقانون والمؤسسات بدلاً من تسلط الكنيسة. أما في العالم الثالث فقد خضع أفراد المجتمعات لتسلط من بيدهم زمام المجتمعات من الحكام ومن يدورون في فلكتهم لأنهم أبدعوا في تسخير مؤسسات الحداثة لتثبيت أنفسهم وقهر من خالفهم. أله تر ما فعله علي عبد الله صالح في اليمن وبشار في سوريا وما يفعله السيسي في مصر الآن؟ أي أن الفلاسفة الغربيين الذين وضعوا أسس الحداثة، مثل ديكارت وكانط وهيغل، والذين اعتقدوا أن البشرية ستتقدم باستمرار نحو السعادة والرفاه للجميع، لم يكن ليتوقعوا أن هذا سيحدث.

ولكن كيف دفعت الحداثة البشر لهذا الضنك؟ فهي تنادي بالاحتكام للعقل. ومن هذا الذي يرفض العقل؟ إن فك هذا اللغز لا يكون إلا بتجريد الحداثة لما تنادي به من جهة، ولما تفعله من جهة أخرى. فهذا التمييز بين ما تنادي به الحداثة وما تفعله تمييز جد مهم يغفل عنه الكثير، بل وحتى أن أكثرهم، أي الغربيون ومن تبعهم، يرفضون النظر إليه إذ أنه طريق مسدود بالنسبة لهم، لذلك يرفضون حتى مجرد التفكير فيه فلسفياً برغم عويلهم من نتائجه. فالحداثة تنادي بالعقلانية، ولكن عقلانية من هي التي ستطبق على أرض الواقع، أريد منك جواباً يا دكتور؟ هذا هو لب المشكلة الذي لا يريدون أن يقرؤا بخطئه. فكل فرد من البشر له عقله وفكره واعتقاده وقناعاته. وبالطبع، فالذي يطبق هو عقلانية من بيده القرار أو السلطة. وهنا المشكلة. فالناس لهم قناعات. وهذه القناعات عادة ما تصبغ عقولهم. فمنهم من يريد منع حمل الأسلحة بين العامة، وهم الديمقراطيون، كما في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، ومنهم من يريد ترخيصه وهم الجمهوريون. ومنهم من يريد منع الإجهاض، ومنهم من يريد إباحتها وعلى نفقة الدولة. ولعل المصالح هي أهم ما يصبغ عقول الناس. فمن كان فقيراً في نظام ديمقراطي كانت مصلحته في أن يكون التعليم على نفقة الدولة التي تأخذ الضرائب من الأثرياء. أما الأثرياء فمصلحتهم عكس ذلك حتى يفلتوا من دفع الضرائب. وهكذا نجد أن المصالح تجمع الناس وتكتلهم حولها إلى أحزاب. وتنافس هذه الأحزاب للوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات. ومن وصل للسلطة استخدم عقله لمصلحته وغير القانون لصالحه ليفعل ما يريد. وهذا ينجرف الناس للضنك. وسأخذ مثالين ببعض التفصيل على هذا المأزق للعقلانية التي تنادي بشيء وتنتهي بالضرورة بفعل شيء آخر. ولكن قبل ذلك لعلك تتساءل: لقد مرّ جميل أكبر سرباً على أفكار فيلسوف غربي ما بعد حداثة ينقد الحداثة. أي أنه تهرب من نقد عقلاني الحداثة مثل هابرماس أو كارل بوبر. أقول: لقد نقدت أهم مفكر غربي عقلاني وهو كارل بوبر ووضعت في فصل «المعرفة» من كتاب «قص الحق» وهذا الفصل لم ينشر بعد وسينشر قريباً مع الجزء الثاني بإذن الله.

المثال الأول: الأهواء

كيف حدث (أو يحدث) التلوث البيئي؟ لعل في الإجابة عبرة؟ لناخذ الغازات كمثال. لقد انشغل العلماء بقياس كمية غاز ثاني أكسيد الكربون وتأثير ارتفاع نسبته على هذا الكوكب منذ بدء الثورة الصناعية. بينما رجال الأعمال وأصحاب المصانع والسياسيون يشككون في ذلك لأنهم أصحاب مصالح، والناس في غفلتهم وماضون في استهلاكهم. ففي عام ١٨٩٦م قام البروفسور السويدي سفنتي Svente Arrheuis بكتابة بحث ربط فيه بين زيادة استهلاك المحروقات مثل الفحم والبترو (أو ما يعرف بالطاقة الأحفورية fossil fuels) في توليد الطاقة وتشغيل المصانع، وبين ارتفاع حرارة الكرة الأرضية نتيجة لما يعرف بظاهرة الاحتباس الحراري greenhouse. وبين عامي ١٨٩٠ و ١٩٤٠ قيست حرارة الأرض التي ارتفعت ربع درجة مئوية. وهذا الفارق كبير إن أدركنا أن الفرق بين حرارتي العصر الجليدي وهذا القرن هو أربع درجات مئوية فقط، والناس غافلون عما يحدث. لماذا؟ لأن المستهلكين عادة ما تكون أصواتهم غير مسموعة إلا إذا اتحدوا، واتحادهم أبطأ سرعة من اتحاد أصحاب رؤوس الأموال لأنهم أكثر انتباهاً وإرادة من المستهلكين؛ ولهذا، فأصحاب رؤوس الأموال أسرع حركة لأن مصالحهم ستضر إن أوقفت مصانعهم. هكذا تعمل المجتمعات الرأسمالية: فالقانون هو كل شيء. والقانون يتغير ويتبلور بناءً على ضغوط الجماعات وسرعة حركتها من خلال الممثلين في البرلمانات والمحامين الأنشط. فظهر القلق بين العلماء الذين بدأوا يندرون الناس، ولكن لا يجيب لأن القيم الحاكمة هي الرأسمالية التي تبحث عن الربح الآتي دون اكتراث لما يمكن أن يحدث للآخرين مستقبلاً. فالشركات تبث الإعلانات التي تغري المستهلكين. أي أن العقلانية التي أتى بها عصر التنوير قد تعطلت وبدأت الأهواء التي تحركها المصالح بمسك زمام الأمور.

ثم بدأ عالم أمريكي اسمه كيلنج Keeling سنة ١٩٥٨م بقياس كمية غاز ثاني أكسيد الكربون كل عشرة ثوانٍ ولمدة أربعين سنة ليثبت أن كمية الغاز في زيادة مستمرة. وبعد إثبات ذلك ظهرت سنة ١٩٧٤م نظرية تزعم أن عصرًا جليدياً سيأتي وأن الذي يدعم هذا هو حجب الغازات لأشعة الشمس وأن الأرض قد لا ترتفع حرارتها كما قال بعض العلماء. إلا أن هذه النظرية ضعفت ورفضت عندما أتت على الكرة الأرضية شهوراً صيفية حارة بشكل غير معتاد في الثمانينات. ثم كانت سنة ١٩٨٥م سنة حاسمة لكل من كان يشكك في تلويث الإنسان للأرض. فقد اكتشف جو فارمان Jo Farman فتحة فوق القطب المتجمد الشمالي بمساحة الولايات المتحدة الأمريكية في طبقة الأوزون بسبب غاز CFCs والذي ينتجه البشر. وطبقة الأوزون هذه تعمل لحماية البشر من الأشعة فوق البنفسجية التي تؤدي إلى تلف العين وإلى سرطان الجلد إن نفذت للأرض. وهكذا تأكد للناس أن أفعالهم ستدمر الكرة الأرضية. عندها بدأ العالم الغربي الحريص على الحياة بالاستيقاظ خوفاً على نفسه. وبعد ثلاث سنوات من ذلك الاكتشاف وفي عام ١٩٨٨م قدم العالم الأمريكي جيمس هانسون Hanson للجنة الطاقة في مجلس الشيوخ الأمريكي تقريراً يؤكد فيه العلاقة بين ظواهر التلوث وسلوكيات الاستهلاك الرأسمالية وبالذات للطاقة، كتلك الفضلات الغازية التي تخرج من عوادم السيارات والمصانع. وخلال أشهر قامت الأمم المتحدة مسرعة بتكوين لجنة الحكومات البنينة للتغير المناخي أو IPCC (Inter-governmental Panel on Climate Change) لتقصي مدى صحة مسؤولية البشر عن التغير المناخي. وكان أول تقرير للجنة هو أن هناك إجماعاً من أبرز العلماء بأن جو الكرة الأرضية سيشكل خطراً على حياة البشر إن استمر الحال على ما هو عليه من انبعاث

للغازات التي ستؤدي إلى ظاهرة الاحتباس الحراري. وكان التقرير واضحاً وشديداً لدرجة لا يمكن معها للسياسيين التراجع عن وضع قوانين تحد من الاستهلاك. وبعدها اجتمعت ١٦٠ دولة في مونتريال بكندا للحد من استخدام الغاز الذي يؤثر على طبقة الأوزون ozone. وهنا بدأت أهواء الرأسمالية عملها. فقد تحركت مجموعة من الشركات الأمريكية الكبيرة التي ستتضرر من مثل هذه القرارات وتكاتفت (وعرفت بـ Global Climate Coalition) وأنتجت فيلماً يسعى لإقناع العامة بأن ظاهرة الجو المشبع بالكربون لن يقتل الأحياء على الأرض، بل على العكس سيؤدي إلى ازدهارها. وانتشر هذا الفيلم وبدأت أفكاره تؤثر في العامة ومن ثم في تشكيل السياسة الأمريكية التي لم تتعاون مع الدول الأخرى للحد من التلوث. ثم في العام ١٩٩٢م اجتمع حوالي ١٨٠ فرداً من رؤساء الدول في العالم في ريوديجانيرو بالبرازيل. إلا أن خلافاً بدأ يدب بين دول شمال الكرة الأرضية الملوثة ودول الجنوب التي طلبت من دول الشمال تخفيف التلوث ودفع ما يلزم حيال تحمل تبعات التلوث ووضع ضرائب على الطاقة. وهذا ما رفضته الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة لشركات الطاقة، فأين العقل هنا؟ ثم وقعت ١٦٠ دولة على اتفاقية تسعى لتخفيف التلوث، إلا أن أحداً لم يلتزم بذلك واستمرت الشركات في إنتاجها المعتاد.

وفي سنة ١٩٩٥م قامت لجنة IPCC بنشر تقريرها الثاني الذي تؤكد فيه مسؤولية البشر عن التغير المناخي، وعندها أيضاً قامت الشركات بحملة إعلامية أثارت فيها الربط بين سعر الطاقة وما يمكن أن يحدث في حال وضعت ضرائب على الطاقة. أي أن ما يحرك عقلانية الشركات هو مصالحها. فما تدعيه الحداثة من مرجعية للعقلانية هي في الواقع جري وراء المصالح. وماذا عن رجال السياسة؟ هم أيضاً برغم ادعائهم للعقلانية يجرون وراء مصالحهم. فبرغم كل هذه الإثباتات التي تؤكد على ضرورة تقييد المجتمعات للاستهلاك إلا أن رجال السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية وخوفاً من فقدان الانتخابات اتبعوا أهواء الشركات. فأين هي العقلانية التي تزعمها الحداثة؟ ولعلك تقول: إن هذا الصراع بين الاتجاهين له جذر فلسفي. فالحداثة تعتبر، والعباد بالله، الإنسان وكأنه رب للكون، أما ما بعد الحداثة فتعتبر الإنسان عنصر أو حيوان كباقي الحيوانات التي تعيش على هذا الكوكب. فمن هم متأثرون بالأفكار ما بعد الحداثة تجدهم يتراجعون في تمجيد الإنسان لاستعمار هذا الكوكب. إلا أن المحصلة في كلتي الحالتين هي الحكم بالعقل والذي هو بالضرورة قاصر. فهؤلاء ما بعد الحداثيين لا بديل فكري لديهم ليقدموه سوى التأفف والتذمر من إنجازات الحداثة. فهم المفلسون فكراً كما أوضحت في كتاب قص الحق. نعود لمثال التلوث:

ثم بعد ذلك أتى اجتماع كيوتو سنة ١٩٩٧م والذي طالب فيه العلماء السياسيين العمل على تخفيض انبعاث الغازات الدفيئة بنسبة ٦٠٪ إن هم أرادوا إيقاف مخاطر ارتفاع حرارة الجو في الكرة الأرضية. إلا أن مندوبي الدول لم يتفقوا إلا على التخفيض بنسبة ٥,٢٪ بحلول عام ٢٠١٠م. والمضحك في المسألة هو أن التفكير الرأسمالي أو العقلاني المصلحي كان أيضاً هو الحاكم. وأنى لهم التفكير بطريقة أخرى؟ فقد حاولت الدول الاتفاق على حصص للتلوث بحيث يحق للدولة شراء حصة تلويث من دولة أخرى. وهذه الحصص تزيد إن قامت الدولة بابتكار واستخدام تقنية غير ملوثة، أو قامت بزيادة رقعة المساحة الزراعية التي تمتص ثاني أكسيد الكربون أو ما تسمى بأحواض الكربون carbon sinks. وهكذا كان على ممثلي الدول الاجتماع مرة أخرى للاتفاق على كيفية التنفيذ. وكما يقول المهتمون بشؤون البيئة، فإن الدول الغنية تحاول الفلات من مسؤولياتها تجاه التلوث. أي أن كل دولة

تحاول أن ترمي عبء تخفيف التلويث على الدول الأخرى لتفلت هي بالمجهود الأقل. فمثلاً، ادعت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها إن قامت بالحفاظ على رقعة غاباتها دون نقصان فهي إنما تسهم في الحد من التلوث لأن الرقعة المزروعة في الكرة الأرضية في نقصان. كما أنها طالبت مساعدة المجتمع الدولي في تخفيف التلوث إلا في أراضيها. فهي تريد دعم استخدام أرخص الوسائل لتنظيف التلويث في أوروبا الشرقية، وتريد أن تعين على استخدام الرياح لتوليد الطاقة في الهند، وتريد دعم الطاقة الشمسية في أفريقيا، أما على أرضها (أي أرض الولايات المتحدة الأمريكية) فهي لا تريد التغيير انصباعاً للشركات. والظاهر هو أن الدول الصناعية ستمضي في الاتفاق فيما بينها حتى وإن لم توافق معهم الولايات المتحدة الأمريكية والتي تنتج ربع الغازات الكربونية الملوثة في العالم. وقبل انتخاب جورج بوش الابن رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية قطع هذا على نفسه عهداً بأن يعمل على تخفيض غاز ثاني أكسيد الكربون وذلك إرضاءً، ومن ثم كسباً لأصوات المهتمين بشؤون البيئة. ثم بعد فوزه بالانتخابات مباشرة قامت إدارته بالإعلان بأن اتفاق كويوتو Koyot Accord بشأن تخفيض الغازات (ومنها غاز ثاني أكسيد الكربون CO2) التي تؤدي إلى ظاهرة الاحتباس الحراري greenhouse غير ملزم للإدارة الجديدة. وفي أغسطس لسنة ٢٠٠٢م في قمة الأرض بمدينة جوهانسبرغ لم يوافق الوفد الأمريكي على الحد من استخدام الطاقة الأحفورية fossil fuels. لقد ضاعت مسؤولية الحفاظ على جو الأرض نظيفاً بين المنتجين المصنعين وبين رجال السياسة المنتخبين والذين تسيرهم شركات التصنيع ذات المصالح. كل يريد الآخر أن يتصرف دون أن يتضرر هو. وهكذا تمضي الأيام ويزداد الوضع سوءاً وتتنصر الشركات لتفعل ما تريد تحت مظلة الحداثة، وإرادة الشركات هي من إرادة ملاكها الذين لا يفكرون إلا في جمع المال لأنفسهم ولأبنائهم في أحسن الأحوال. فما قد يحدث للكرة الأرضية وللأجيال القادمة من أضرار أمر لا يرتفع في أهميتها لربح الملاك الآتي، وهكذا تنتصر الرأسمالية التي تستنشق الحداثة برغم ادعائها العقلانية. أما مصالح الأجيال القادمة فلا تعتبر لأنه لا مصونين لها في الانتخابات. وبهذا أصبحت الحداثة أهواءً. فالرأسمالية برغم إنتاجيتها الشديدة هي باختصار دمار قادم للبشر، كما وضحت في فصلي «القفز بالغيب» و «الفصل والوصل» بحمد الله، لأن الكل باستطاعته أن يفعل ما يشاء تحت مظلة العقلانية المؤطرة بالقانون الذي تسيره المصالح من خلال الدساتير والمرافعات. وهكذا فإن الكل ينتظر من الكل الآخر أن يتصرف لإيقاف التلويث، كل عاصمة تنتظر العاصمة الأخرى، وكل مصنع ينتظر المصنع الآخر، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَيَقْدِفُونَ بِالْغَيْبِ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ كما وضحت في فصل القذف بالحق بتوفيق الله. ومتى ما قام بعض العقلاء على إحدى هذه الجهات الملوثة، كالشركات الكيماوية مثلاً، وجد ذلك الملوث مخرجاً قانونياً بهاله الذي يشترى به الحق بمحام ماهر فذ ضد الكل البطيء في الحركة لأنه غير متأزر.

ومن الأمثلة الواضحة على غلبة الأهواء على العقلانية هو ما يحدث عادة في الانتخابات الأمريكية. فقد كان هناك عجز مثلاً في الطاقة في ولاية كاليفورنيا، وكان التوجه هو وضع حلول لترشيد الاستهلاك في فترة حكم الديمقراطيين. ثم بعد فوز جورج بوش الابن بالرئاسة، قام هذا باقتراح سياسات ترجح كفة البحث عن مصادر جديدة للطاقة على كفة ترشيد الاستهلاك. وكان أول رد فعل لمعارضيه هو أن الرئيس الجديد إنما يسعى لتسهيل أمور شركات النفط والطاقة لأنه لازال تحت سيطرتها إذ أن معظمها كانت من ولايته التي أتى منها (تكساس)، هذا بالإضافة إلى أن بعض أفراد طاقمه الحاكم هم رؤساء لشركات نفطية مثل نائبه ووزيرة داخلته التي أصبحت وزيرة للخارجية فيها بعد.

أي أن هناك شرحاً بين ما يؤكدُه العلماء من الربط بين التلوث البيئي وبين ما يجب على المستهلكين القيام به لتخفيف هذا الضرر من جهة، وبين ما باستطاعة الحكام فعله من جهة أخرى. فالحكام يسعون للسلطة التي تؤثر عليها الشركات. وهكذا فإن مصير تلوّث الأرض يتأرجح بين الأهواء ليدفع الضعفاء الثمن. فدولة بنجلادش التي لا تملك المال لبناء الحوائط والسدود لصد ارتفاع منسوب مياه البحر ستفقد في السنين القادمة من الأراضي ما كان يأوي ١١٠ مليون نسمة. أما الجزر الصغيرة المستوية، مثل جزر المالديف في المحيط الهندي، فهي مهددة بالزوال تماماً. وبالنسبة للأمراض فهناك دلائل علمية على أن انتشار أمراض الربو مثلاً هو بسبب ارتفاع حرارة الكرة الأرضية المصحوبة بالغازات الملوثة كتلك التي تنبعث من السيارات. كما أن الملايا بدأت في الانتشار في المناطق الباردة أيضاً التي لم يعتد السكان عليها من قبل، وبهذا ارتفع عدد القتلى في أفريقيا وحدها إلى مليون شخص سنوياً في أواخر القرن العشرين. أما في الدول الغنية، فإن ارتفاع حرارة المحيط المتجمد الشمالي مثلاً منذ بداية القرن بسبعة أعشار درجة مئوية وذوبان مياه القطب أديا إلى تحلية مياه البحر نسبياً مما أثر في انسياب المواد الغذائية من أعماق المحيط إلى السطح والتي يعيش عليها سمك السلمون، وبهذا نقصت كميات السمك لدرجة أنها قد تنقرض. أي أن الحادثة ما هي إلا حكم الأهواء برغم ادعائها للعقلانية. فكل فرد عقلاني لمصلحته. وبهذا يكون الصالح العام في العقلانية البشرية هو مجموع أهواء الأفراد المتحيزين والأكثر نشاطاً. فإن رأيت الأكثرية أن الجماع من غير رابط قانوني أمر من حق الفرد، انتشر الزنى وأصبح عرفاً. وهكذا يتبلور الصالح العام والمجتمع من خلال الأهواء. فقيم المجتمع إذاً في تغير مستمر لتساير أهواء الأفراد. وإن عشت في الغرب لأدركت أن انتخاباتهم ما هي إلا تغليب لمصالحهم فيما بينهم بالتدافع. لذلك يتحزبون. ولكن إلى أين؟ ومن هذا ترى يا دكتور أن الحادثة ليست ببساطة كما يقول معظم الباحثين على أنها فصل الدين عن الدولة، بل هي أكثر من ذلك، إنها النواة التي بدأت في تدمير كل القيم والمعتقدات الإنسانية لتحل محلها الرغبات والنزوات والشهوات كمحرك أساس للمجتمعات. تدبر قوله تعالى: ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾.

الثورة على الحادثة

وبرغم كل هذا الفساد والتلوث والفقر الذي أنتجته الحادثة، إلا أن هناك الكثير من الباحثين ممن يدافعون عنها. فالألماني هابرماس Habermas، وبرغم اعترافه ببعض سلبيات الحادثة إلا أنه يرى أنها هي دولة الحق والقانون وهي التي ستضمن للبشرية السعادة الدائمة. أي أن الخلاف دب بين من يؤيدون الحادثة المنبثقة من عصر التنوير وبين من يريدون جذورها بالبحث عن كل جديد بنقدها. وهكذا بدء مهاجموا الحادثة بالبحث عن محرك فلسفي آخر للمجتمعات. ولأن الأنظمة والقوانين التي أوجدتها عقلانية الحادثة كانت سجناً لفوكو لأنها تكبح الرغبات والغرائز، كان لا بد من التشكيك في وظيفتها. أي للخروج من السجن كان ينبغي للحادثة أن تتحرر من الأنظمة والقوانين. ولكي تتحرر كان لا بد إذاً من نقد منهج العقلانية لأنها هي جذور الحادثة. ولكن كيف تنقد العقلانية؟ فهذا أمر مستحيل عليهم: فما من سبيل لذلك إلا بالرجوع للأديان أو استحداث عقائد جديدة أو الثورة على العقلانية. فبدأت الشعوب بالظهور تحت شعار الأديان، وبدأ الرجوع أحياناً أخرى للأديان، ولكن الذي انتشر هو الثورة على العقلانية. فاستحدثت مصطلحات مثل «ما بعد الحادثة» أو «ما بعد التنوير».

كيف يمكن للإنسان أن يثور على العقلانية إذا لم يرجع للأديان أو لم يشعوز؟ لا طريق إلى ذلك إلا بإطلاق الغرائز البشرية لتركض وراء شهواتها المنجرفة كيف ما كان من خلال الصرعات وابتكار كل ما هو غريب وعجيب وممنوع أحياناً، أو حتى مرفوض ومقزز ومقرف وذلك لتحطيم العقلانية. فالحدثة في الفن مثلاً تعني الجري وراء كل ما هو جديد، والذي سرعان ما يصبح قديماً. أي إيجاد آليات تحويل المستقبل إلى ماضٍ من خلال البحث عما هو غريب (كالفن السيريالي والحركات الطليعية avant-garde)، أو حتى الدخول في عالم الممنوع والمحرم أحياناً أخرى. وبدء العالم يقفز من تيار مجوني لآخر. كل هذا تحت التجديد ومسايرة الغرائز بتفجير مكانها بالثورة على العقلانية. فعلم العمارة مثلاً يجد نفسه في هوس مستمر يرفض كل ما هو جديد للبحث عما هو أحدث منه. فظهرت تيارات مثل العمارة الحديثة وما بعد الحديثة والتفكيكية. فهذا المهندس المعماري فرانك جيري Frank Gehry أحد أهم معماري ما بعد الحدثة ومن ثم التفكيكية يستغل التقنية لإيجاد مبانٍ لا تلتقي مع أية ذرة عقل في أرض الواقع. فمبانيه تعكس شره المصالح البشرية، فهي جد باهظة التكاليف في وقت لا يجد فيه مئات الملايين ما يسدون به رقهم، وهذه التكاليف مفتعلة لا لهدف إلا للإبهار. فأشكال مبانيه تقلب الموازين رأساً على عقب، فتجدها في الأعلى مثلاً أكبر من الأسفل لا لشيء جمالي إلا لإظهار تحدي التقنية للجاذبية، فلا حدود ولا قيود ولا مسؤولية في إيجاد الأشكال إلا الانفلات بلا حساب. وقد كنت معه يوماً في حفلة عشاء بسويسرا، فسأله أحد المدعوين عن أغرب مشروع حاول أو تمكن من تصميمه. فأجاب بأن ثرياً فاحش الثراء (ولا يريد فضح اسمه حفاظاً على أمانة المهنة) أوكل إليه مهمة تصميم قصر له. وطلب منه الثري أن يزوره في منزله لمرات عدة حتى يتمكن من فهم نمط حياته ليلائم القصر الجديد احتياجاته، فكان عليه أن يزوره في إحدى حفلاته الساهرة. ففعل. فقال بأنه رأى عجباً. فسألناه باهتمام: وما ذا رأيت؟ وكلنا ندرك أن هذا المعماري يعيش في ولاية كاليفورنيا التي يعيش فيها كثير من منتجي أفلام الدعارة وهي، أي كاليفورنيا، من أهم مواقع الفساد والمصدرة له في عصر العولمة. فكل انحلال خلقي إن لم يكن مصدره كاليفورنيا فإن سكانها هم أول من يتبنوه في العالم كمدينة سان فرانسيسكو معقل الشواذ. فما الذي يمكن أن يراه هذا المهندس من عجائب تبهره؟ فقال بأنه لا يستطيع أن يصف ما رآه من ابتكارات وإبداعات مجنونة تفوق الخيال لتفجير الشهوات بطريقة عجيبة (فاحشة) بين الرجال والنساء في تلك الحفلة. فأخذ كل واحد من الحاضرين في التفكير في ماهية هذا المجنون الذي لا يستطيع حتى شخص يعيش في مجتمع منحل اجتمعت فيه جميع أنماط الشذوذ الجنسي والمخدرات والمجون من وصفه. وهكذا باقي التخصصات التي نارت على العقلانية وانفلتت دون مرجعية أخلاقية لا في الدين ولا في القيم إلا في التقيد بالقوانين التي هي من نسج خيال البشر الذي ينحلُّ جيلاً بعد جيل فتكون قوانينه منحلة جيلاً بعد جيل ولكن بدرجات متفاوتة بين التخصصات.

إلا أن هذا التوجه الذي تبناه بعض الفرنسيين بقيادة فوكو أثر في الفنون والآداب والحرف والعلوم أكاديمياً وإنتاجياً فقط أكثر من تأثيره في الحياة العملية بمؤسساتها المجتمعية المنفعية، كالمؤسسات الحكومية والاقتصادية والخدمية والتي ظلت كما هي متبنية لأفكار هيغل، أي متبنية للحدثة. ولضرب مثال واحد فقط: فرغم انتباه بعض الباحثين الغربيين في علم التخطيط مؤخراً إلى أن القرارات التخطيطية إنما تعكس أهواء من يدهم السلطة وأنها ليست عقلانية، إلا أن تخصص التخطيط لازال مستمراً في نفس التوجه عملياً. فقد أثبت الباحث النرويجي بنت فلايفجيرج Bent Flyvbjerg في دراسته لمشروع إعادة تخطيط مركز مدينة آلبورج Aalborg بالدنمارك أن

القرارات التي اتخذت في ذلك المشروع لم تتخذ بعقلانية rationality، ولكن بعقلنة القرار rationalization. أي إعطاء القرار المتخذ مبررات تبدو وكأنها عقلانية بعد اتخاذه. وما كان اختيار ذلك المشروع للدراسة إلا لأنه حصل على جائزة أوروبية عريقة في التخطيط نظراً لنجاحه. فأثبت النروييجي في دراسته أن القرارات التخطيطية اتخذت بسبب تدافع المصالح ثم بعد ذلك تم إعطاء تلك القرارات مبررات عقلانية، وأن النجاح المزعوم ما هو إلا لطوائف في المجتمع على حساب أخرى. فاستنتج هذا الباحث أن العقلانية تحكمها السلطة لتصبح عقلنة. لذلك بدأ عمل هذا الباحث في الانتشار لأنه قرن القرار التخطيطي بالتسلط في كتابه: Rationality and Power، فلفت أنظار من هم في المجال الأكاديمي إلى التمييز بين العقلانية والعقلنة، وأن العقلانية التي ينتحلها الكثيرون تنقلب إلى تنفيذ المصلحة على أرض الواقع. لذلك فهيهات أن يلتفت مفكر غربي إلى ما يقوله هذا الباحث لأنه لا مخرج لهم من زندقته الفكرية.

أي أن التحررية الفكرية التي أسسها كانط زرعت مجتمعاً ذا نظام واضح الملامح في مؤسساته وقوانينه وعلاقاته بين أفراده وزيادة إنتاجيته. أي أن الحداثة انغرست عميقاً في المجتمعات وأصبحت الرأسمالية هي الحاكمة وأنجزت الكثير من التقدم المادي. لكنها مع كل هذه الإنجازات تعرضت لنقد حاول تحريرها من قيودها برفض جذورها العقلانية إلا أن هذا النقد لم يفلح إلا في دفع المجتمعات للنزوات والغرائز وازداد المجتمع ضياعاً. أي أن عصر ما بعد الحداثة هو الضياع والصراع القائم بين هذين الخطين من العقلانية (كانط)، والثورة عليها بالتححر منها (فوكو). ولكن إلى أين؟

إن ما تم تلخيصه عن الحداثة، برغم تذبذب الوضع الحالي بين تقبل العقلانية في الحداثة ورفضها جزئياً في ما بعد الحداثة، تم أيضاً باستخدام العقل البشري ورفض الأديان. وكما رأينا فالعقلانية تنتهي إلى مصالح وأهواء. أي من خلال الحداثة تبلورت العقول في جميع التخصصات وبالذات العلمية منها برفض الأديان. فالحداثة باتهامها لكل باحث علمي يلجأ للأديان بالتخلف، قد ساعدت على خلق الإسلام وأبعدهت من ساحة الحوار الفكري. فمتى ما حاول باحث إدخال الدين في دراسة الاقتصاد أو التنمية اتهم بالتخلف. هذا هو موقف معظم الباحثين من الإسلام، فهم يرفضون الإسلام ويلجؤون للعقلانية التي هي من نسج عقول البشر. وهذه العقول التي لا تعلم الغيب قاصرة كما وضحت في الفصل الأول من كتاب قص الحق. لذلك انتهت العقلانية بالمجتمعات إلى تبني المصالح والنزوات والأهواء. تدبر قوله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾.

المثال الثاني: المستقبلات

ومما زاد الوضع سوءاً لكل مسلم يحاول إدخال الإسلام في أي بحث علمي أو في أي حوار بين الأمم هي النظريات التي وضعت للتنبؤ بما يمكن أن يكون عليه العالم مستقبلاً، أو علم المستقبلات. وهذا هو المثال الثاني يا دكتور على أن العقلانية تدعي شيئاً ثم تنتهي بالضرورة بشيء آخر. فبرغم الفقر المدقع الذي أوجدته الحداثة، وبرغم التلوث البيئي، فقد أفرزت الحداثة عقلانية ما يسمى بـ «النظام العالمي الجديد» لتذوب الحدود بين الدول

والحضارات فكرياً، أي ليزداد انتشار الحكم بغير ما أنزل الله. لذلك ظهرت عدة توجهات فلسفية للتنبؤ بما يمكن أن يكون عليه العالم في عصر «العولمة». وهذه التوجهات والتنبؤات (ككتابات فوكوياما مثلاً) رسمت الحدود الفكرية للباحثين لإيجاد فلسفة تقود المجتمعات مستقبلاً. وبما أن الإسلام دين تقليد في بعض أموره (إذ أنه يوجه معتنقيه إلى سلوكيات السلف ويحدد لهم حقوقهم من خلال الشريعة) فهو بذلك دين يؤطر دور العقل. أي أنه دين لا يطلق العقل (كانط) ولا يثور عليه (فوكو)، ولكنه دين، وبرغم احترامه للعقل، يطلقه في مجالات (كالقياس مثلاً) ويقيده في مجالات أخرى (كالحقوق مثلاً). لذلك فلا بد، كما يدعي المستقبلون، وأن يؤدي الإسلام للتخلف، بدليل حال معظم المجتمعات الإسلامية الآن من جهل وفقر ومرض. وبهذا رفضه المفكرون وفي مقدمتهم بعض من المسلمين مع الأسف الذين نادوا بإعادة النظر في المنهجية الإسلامية. فمحمد أركون مثلاً (وقد كان أستاذاً بجامعة السربون في فرنسا) يبحث عن عقل ما بعد الحداثة من خلال الاستفادة من أدوات الغرب في النقد والتحليل للفكر الإسلامي. فهو يدعو مثلاً للاستفادة من تجارب التفاعل بين دولة القانون في الغرب ومجتمع المدني لأنها خبرة تاريخية لم يتعرض لها العالم الإسلامي. ويدعو إلى إعادة قراءة الحداثة الغربية من زاوية الوضع التاريخي والفكري الخاص بالعقل الإسلامي. وبمثل هذه الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية والدينية يدعو إلى مقارنة نقائص عقل كل حضارة من خلال تجارب العقول الأخرى، وتعميم المقارنة للوصول لعقل ما بعد الحداثة. وهذا يتطلب إعمال العقل البشري في النظر في النصوص التي شكلت الحضارة الإسلامية كالقرآن الكريم والسنة المطهرة. فهو بذلك يستخدم العقل البشري (وبالذات من خلال التحليل الألسني أو اللغوي للنصوص العربية) وأدوات التحليل التاريخي والاجتماعي والأنثروبولوجي لإضاءة تلك النصوص. وبهذا يتمكن الإنسان (كما يقول أركون) من بلورة علمنة جديدة تجيب مطالب الإنسان بكلا بعديها الروحي والمادي لسعادة قادمة، لا كما فعلت الحداثة الغربية بتوفيرها البعد المادي وإلغاء البعد الروحي، أو كما فعلت الحضارة الإسلامية بعدم إسرافها في البعد المادي. والآن سأشرح باختصار بعض أفكار الغربيين تجاه الأديان (والإسلام خصوصاً) تحت مظلة العقلانية في عصر العولمة.

لقد بدأ رفض العالم الغربي للأديان عموماً وللإسلام خصوصاً يزداد نفوراً عندما بدأ العالم أجمع يقتنع بأنه لا سبيل أمثل للحياة إلا من خلال الديمقراطية التي لم يرفضها بشدة من جذورها إلا القلة من الإسلاميين. فقد استسلمت معظم المذاهب والملل والنحل للديمقراطية والرأسمالية واقتنعت بأنها الطريق الوحيد للحياة وبالذات بعد سقوط المعسكر الشرقي، فلم يبق للغرب إلا الإسلام ليصرعه، وهذا واضح من مقالة صامويل هانتنتون Samuel Huntington الأستاذ بجامعة هارفارد عن صدام الحضارات برغم أن بعض الغربيين يظهرون غير ذلك. تأمل قوله تعالى في الآية ١٢٠ من سورة البقرة: ﴿وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَىٰ اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾. فالآية تربط بين اتباع اليهود والنصارى من جهة (الغرب)، والأهواء والعلم من جهة أخرى. فمقالة هانتنتون يوافق عليها بعض أهل الغرب وبالذات متخذي القرارات منهم، وهي أشهر من أن توضع هنا. ولكن لابد من المرور عليها سريعاً وذلك لترى كيف أن الغرب الذي يدعي العقلانية ليس عقلاً قط في تعامله مع العالم الإسلامي (كما أثبت إدوارد سعيد)، بل يتبع أهواءه ومصالحه. وهذا أمر أشهر من أن يطرح في هذا الرد، ولكن فقط للتذكير بنقصان العقل. فمما قاله هانتنتون أن العالم قد أصبح الآن أصغر بسبب سرعة الانتقال والاتصال، وبهذا تتزايد

التفاعلات بين أبناء الحضارات المختلفة، وهذه التفاعلات المتزايدة تؤدي عادة إلى تكثيف الوعي الحضاري والإحساس بالفروقات بين الحضارات. فعلى سبيل المثال (كما يقول هانتنغتون)، فقد استشارت الهجرة من شمال أفريقيا مشاعر العداء لدى الفرنسيين وزادت من حدة الترحيب بهجرة البولونيين الكاثوليك الأوروبيين «الطيبين». فعندما تؤدي عمليات التحديث والتغيير الاجتماعي بسبب العولمة إلى انتزاع الناس من هوياتهم المحلية الراسخة العريقة، فإن الدولة القومية أيضاً تضعف بوصفها أحد منابع الهوية، عندها تسارع الأديان لملء الفراغ الحاصل من خلال الحركات الأصولية. ولأن الغرب بدأ يأخذ الصدارة من حيث القوة كما يقول، فهناك نوع من العودة للجزور بين صفوف أبناء الحضارات الغربية، وهذا بدوره يؤدي لنزعات لحدوث الشيء ذاته في حضارات أخرى كما هو حادث في اليابان مثلاً من تأكيد الصفة الآسيوية، وفي الهند التي تحاول لبس ثوب هندوسي، أو العالم الإسلامي الذي انتشرت فيه الأسلمة. يقول هانتنغتون مستنتجاً: «ثمة غرب في أوج قوته يواجه أطرافاً أخرى غير غربية متنامية الرغبة، والإرادة، والموارد اللازمة لصياغة العالم بطرائق وأشكال غير غربية».

كما أن هانتنغتون يعلل هذا التغيير بقوله أن النخب الحاكمة في السابق في المجتمعات غير الغربية كانت مؤلفة عادة من أناس كانوا في وضع أكثر تشابكاً مع الغرب مثل خريجي أكسفورد والسوربون وساندهرست ممن استوعبوا جملة القيم الغربية، بينما السكان مشبعين بالثقافة المحلية الأصلية، أما الآن ومع العولمة فإن هذه العلاقات، كما يقول، بدأت تنقلب رأساً على عقب: «ثمة عملية ابتعاد عن الأساليب الغربية واحتضان لما هو محلي أصيل من جانب النخب تتم على قدم وساق في العديد من البلدان غير الغربية...». ويحلل هانتنغتون الوضع موضعاً بأن السمات والفروق الثقافية أقل قابلية للتحويل مقارنة بالسمات السياسية والاقتصادية، فقد يستطيع شيوعي أن يصبح ديمقراطياً في روسيا، غير أن الروسي لا يستطيع أن يصبح أستونياً، كما لا يستطيع الأذري أن يصبح أرمينياً. ففي الصراعات الطبقيّة والأيدولوجية كان السؤال الحاسم كما يقول هانتنغتون: في أي صف تقف؟ وكان للناس الاختيار والتغيير من حزب سياسي إلى آخر. أما في الصراع بين الحضارات فإن السؤال هو: ماذا تكون؟ وهنا يجيب هانتنغتون: «وكما نعرف، فإن من شأن الإجابة الخطأ عن ذلك السؤال، من البوسنة إلى القفقاس وإلى السودان، أن يعني طليقة رصاص في الرأس، يستطيع المرء أن يكون نصف فرنسي ونصف عربي وفي وقت واحد، بل وأن يحمل جنسية بلدين، غير أنه من الأصعب أن يكون الإنسان نصف كاثوليكي ونصف مسلم»^{٢٦}.

إن هذا الذي وصفه هانتنغتون من صراع بين الحضارات لم يحدث إلا في وقت نضج فيه الفكر الغربي على مبادئ الحداثة، فأين العقل إذاً من محاولة الغرب التحكم في العالم الآخر. فهو (أي هانتنغتون) يرمي باللوم على العالم غير الغربي الذي رجح لقيمه لأنه لا يعتبر قيم تلك الشعوب غير الغربية عقلانية، وبهذا ظهر الصدام مع العالم الغربي العقلاني. وهنا أقول: «شهد شاهد من أهلها»، فهذا هو ذا هانتنغتون يعترف بأن الغرب يستخدم قوته لفرض قيمه على العالم. أي أن الغريزة المنفعية السلطوية غلبت الاحتكام للعقل. يقول هانتنغتون:

«القرارات المتخذة في مجلس الأمن الدولي أو في صندوق النقد الدولي التي تعكس مصالح الغرب يجري تقديمها إلى العالم كما لو كانت عاكسة لرغبات الأسرة العالمية، وعبارة «الأسرة العالمية» بالذات باتت تسمية جماعية مشذبة وملطفة (حلت محل عبارة «العالم الحر») لإضفاء المشروعية العالمية على أفعال وتحركات لا تعكس سوى مصالح الولايات المتحدة وقوى غربية أخرى، وعن طريق استخدام صندوق النقد الدولي، مع مؤسسات اقتصادية دولية أخرى، يدعم الغرب مصالحه

الاقتصادية ويفرض على الدول الأخرى جملة من الخطط والسياسات الاقتصادية التي يراها مناسبة، في أي استطلاع لرأي الشعوب غير الغربية من المؤكد أن الصندوق سيفوز بتأييد وزراء المالية مع عدد قليل من الآخرين، غير أنه لن يحظى إلا بالشجب والإدانة الكاسحين من الآخرين جميعاً تقريباً، ممن سيكونون متفقين في الرأي مع جورججي أرباتوف الذي وصف رسمي صندوق النقد الدولي بـ «البلاشفة الجدد المولعين بنهب أموال الآخرين، بفرض القواعد اللاديمقراطية والشاذة على السلوك الاقتصادي والسياسي، وبخنق الحرية الاقتصادية». تمخضت السيطرة الغربية على مجلس الأمن الدولي وقراراته، هذه السيطرة التي لا يشوبها إلا امتناع الصين عن التصويت بين الحين والآخر، عن إضفاء الشرعية الدولية على قيام الغرب باستخدام القوة لطرد العراق من التصويت ولإجهازه على أسلحة العراق المتطورة كما على قدرته على إنتاج مثل هذه الأسلحة، وتمخضت أيضاً عن الخطوة غير المسبوقة تماماً التي مكنت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من جعل مجلس الأمن يطالب ليبيا بتسليم المتهمين بتفجير طائرة البان أم (١٠٣) ويبادر بعد ذلك إلى فرض العقوبات حين رفضت ليبيا الامتثال للطلب. وبعد إلحاق الهزيمة بأكبر الجيوش العربية لمر يتردد الغرب في إلقاء كل ثقله على سائر أرجاء العالم العربي، وهكذا فإن الغرب يقوم عملياً بتوظيف المؤسسات الدولية والقوة العسكرية والموارد الاقتصادية لإدارة العالم بما يكفل بقاء الهيمنة الغربية، وحماية المصالح الغربية وتعزيز القيم السياسية والاقتصادية الغربية. تلك على الأقل هي الطريقة التي يرى بها غير الغربيين العالم الجديد، وثمة قسط غير قليل من الحقيقة في نظرتهم، وهكذا فإن أوجه الاختلاف في السلطة والنفوذ وأشكال الصراع من أجل امتلاك القوة العسكرية والاقتصادية والمؤسسية تشكل أحد منابع النزاع بين الغرب والحضارات الأخرى، أما الفروق في الثقافة، أي في مجال القيم والمعتقدات الأساسية فتشكل مصدراً ثانياً من مصادر هذا النزاع...».

والسؤال هو: إن كان العالم الغربي عقلياً ويؤمن بإعطاء الأقليات لحياتها (كالثاين جنسياً مثلاً)، تماماً كما يحاول حماية حرية الفرد، فلماذا إذاً يحاول فرض هيمنته على من لهم قيم تختلف عن قيمه خارج حدوده؟ والإجابة هي: كما وضحت في الحديث عن الأهواء (في المثال الأول عندما فشلت الدول في الوصول لحل لأزمة التلوث)، فإن الشيء ذاته يحدث هنا (في المثال الثاني). فالعقلانية إن طبقت على أرض الواقع بين الدول فما هي إلا تحقيق للمصالح. فالدول الغربية تكون جد عقلانية داخل حدودها، أما في علاقاتها الدولية فلن تفعل ذلك. فالعالم الغربي مقتنع تماماً بقيم حضارته التي يريد فرضها على الآخرين على أن يبقى هو الأعلى. وهنا تناقض عجيب يقع فيه العالم الغربي وبحماسة: فهو يريد شعوباً متحررة ديمقراطية ولكن تحت هيمنته. فكيف يمكن لهذا الوضع أن يتحقق. إن هذا التناقض (منطقياً) هو استكبار أحمق. فحكومات العالم الغربي منافقة. ترفع شعار الحرية للأفراد والمشاركة في الحكم وتدعم في الوقت ذاته الدكتاتوريات العربية التي زاد بعضها عن ثلاثين عاماً كدعم بن علي في تونس ومبارك في مصر وعبد الله صالح في اليمن.

أرجو الانتباه يا دكتور لهذا الذي حدث من تناقض باستخدام العقل، فهو نفسه الذي حدث في العمران ويحدث. فالإنسان عقلياً لصالحه داخل حدود عقاره، لكن عندما تأتي المسألة على اتخاذ قرار في الشارع فهو يدافع بعقلانيته عن مصالحه والتي قد لا يوافق عليها الجيران، أي أن أهواءه غلبته. فأين العقل الآن إن اختلف مستخدمي الشارع؟ قرار من الذي سينفذ؟ عمرو أم زيد من الناس؟ لقد كان الحل في النظم الغربية التي تأخذ بالعقل هو القوانين والتي ستؤدي للمآلات تراكم لتؤدي لظهور طبقة متنفذة ما يؤدي للظلم أو ستؤدي للتلوث العمراني كما

وضحت في كتاب قص الحق، وأسوأها بإذن الله باختصار في رسالة أخرى موجهة لك. وهذا التناقض هو الذي يحدث أيضاً في مؤسسات الدولة. فكل مؤسسة عقلانية لصالحها داخل مؤسستها، لكنها بالطبع ستكون أهوائية لصالحها عند التصادم مع المؤسسات الأخرى. لهذا تختلف المؤسسات فيما بينها: من الأهم مثلاً ليأخذ مالا أكثر من الميزانية، المواصلات أم الصحة؟ طبعاً يجب بأن هناك معايير واضحة. فأقول: من يضع هذه المعايير؟ أليسوا أفراداً بأهواء لتذهب المعايير لصالح هذا أو ذاك. حتى وإن كانوا نزيهين جداً جداً، أما يكفي أن هذه المعايير بحاجة للتطبيق ما يزيد البيروقراطية ويديم الحاجة لأجهزة الدولة التي سيستبد بعض موظفيها بالشعب يوماً ما. فهذا ما تحاول الشريعة فعله كما بينت في قص الحق بحمد الله: وهو أن الشريعة وضعت من الأحكام ما يمنع ظهور بذرة إدارية بيروقراطية تؤدي للتحكم برقاب الناس حتى لا يظهر الظلم ولا يضمحل الإنتاج ولا يكون الذل. هذه الأحكام (مقوضة الحقوق) نحل لنا الإشكاليات المتوقعة في العمران دونما سلطات أو قوانين قد يساء استخدامها ودون تكلفة للأمة في التطبيق. وسيأتي بيانها لك بإذن الله.

وهناك استكبار آخر أخرج. يقول هانتنغتون بأن هناك في الغرب الكثير من يعتقدون أن الحضارة الغربية هي الحضارة الكونية التي يجب على الجميع أن يتبعها، فالأفكار الغربية المتمثلة في الفردانية والليبرالية وحقوق الإنسان والدستور والمساواة والحرية وسيادة القانون والديمقراطية والأسواق الحرة وفصل الكنسية (أو المسجد) عن الدولة، هي الطريق الأمثل للسعادة، كما يعتقد الغربيون، ورغم ظهور الإثباتات من الأبحاث بعكس ذلك كما يقول هانتنغتون. ففكرة إمكانية وجود حضارة كونية شاملة هي فكرة غربية متناقضة مع خصوصية أكثرية المجتمعات الآسيوية مثلاً. فبعد عرض لمئة دراسة مقارنة للقيم في مجتمعات مختلفة توصل العرض لاستنتاج يقول إن «القيم الأكثر أهمية للغرب هي الأقل أهمية للعالم ككل». فبرغم كثرة مثل هذه الدراسات، وبرغم انتفاض بعض الشعوب وبالذات المثقفين من أبنائها ضد قيم الحضارة الغربية (أو بالأصح الضلال الغربي كما حاولت أن أثبت في كتاب قص الحق بحمد الله)، إلا أن الغربيين لا يريدون أن يروا عالماً آخر بنظم سياسية واجتماعية تختلف عن نظمتهم لقناعتهم أن الديمقراطية برأساليتهما هي النظام الأمثل. إن هذا الرفض عقلياً هو استكبار أحق: فهل من الحكمة أن يقتنع الإنسان العقلاني أنه وصل لنظام مجتمعي أمثل لا يقبل التغيير الجذري؟ أي أنه يريد أن يوقف عجلة التطور المجتمعي! فأين العقل هنا؟ أليس هذا استكباراً وغروراً؟ ولكنك قد تقول: ألا ينطبق نفس هذا المنطق على الإسلام؟ أليس من الغرور وتعطيل العقل أن نزع من الإسلام هو النظام المجتمعي الأمثل؟ فأجيب: هذا ما حاولت تقصيه في كتاب قص الحق. فقد تتعدد النظم المجتمعية والعقول إلا أن الحق لا بد وأن يكون واحداً. ولأن الحق هو أساس النظام المجتمعي فلا بد وأن يكون هناك نظام مجتمعي واحد أمثل فقط. وهو ما نؤمن نحن المسلمون أنه لدينا لأنه منزل من الحق سبحانه وتعالى. فهو شيء لا نستطيع أن نصل إليه بعقولنا. لذلك يجب علينا أن نتقصى الحق كمجتمع بشري أين ما كان ومتى ما كان. ولكنك قد تستمر قائلاً: إن هذا منطق سلفي متخلف. فأجيب: قد يكون، ولكنني حاولت أن أثبت في كتاب قص الحق أن البشرية لن تجد منطقاً أفضل من هذا الحق الذي أتى به الإسلام لأنه ليس من صنع البشر. فالإعجازات العلمية في القرآن الكريم دليل على صحة أن القرآن الكريم كلام الله العلي القدير وبالتالي دليل على صحة ما ندعيه نحن المسلمون من جهة. ومن جهة أخرى، فإن فيها وضعته في كتاب قص الحق محاولة لإقناع كل ذي حكمة حتى وإن لم يكن مسلماً بأن مقصودة الحقوق التي أتت بها الشريعة، هي النظام الحق وغيره باطل لا لسبب إلا لأنها تحرر البشر من استعباد بعضهم البعض.

أخي الدكتور: لقد ظهرت مقالة هانتنتغتون عن صراع الحضارات (١٩٩٣) قبل أن يزداد الوضع سوءاً بالنسبة للغرب. ولكن بعد ظهور منظمة «القاعدة» وتبنيها لعدة أعمال ضد مصالح الغرب وبعد انتشار سمعة منظمات إسلامية مثل «حماس» ونعتها بأنها منظمات إرهابية، ثم أخيراً ظهور الخوارج في داعش (رغم أن الغرب هم من صنعوه)، ظهرت أفكار غربية متعددة تحاول النظر للإسلام من زوايا مختلفة لعلها تنجح في تغيير هذا الدين الذي لا يقبل بوجود إسرائيل في قلبه ولا ينخرط مثقفوه وبالذات الإسلاميين منهم ليصبحوا حدائين. وسأضع بين يديك الآن بعض الأطروحات لمثل هذه الأبحاث لترى كيف أن الغرب يحاول جاهداً تجريد المسلمين من معتقداتهم ليصبحوا كالغرب المؤمن بالحدائنة. فمن هذه الأطروحات أن الإسلام دين يرفض الآخر وأنه يولد الإرهاب، فالإسلام يدعو للجهاد مثلاً، والجهاد هو قتل مقدس للآخرين من غير المسلمين كما يقولون، وهذا تخلف ومرض بحاجة لنوع من العلاج. فظهرت مقالات لفتت نظر العالم لهذا الخطر القادم على الغرب، أو بالأحرى على المجتمع المدني الديمقراطي.

لننظر لإحدى هذه المقالات: لقد كتب بنيامين باربر Benjamin Barber بحثاً يصور فيه حال جميع الأمم التي تحاول التمسك بهوياتها خوفاً من الضياع أمام تيار العولمة. فكان أن اختار كلمة «الجهاد» مجازاً ليصف حال هذه اليقظة سواء كان السكان من المسلمين أم غيرهم كالهندوس مثلاً في مقابل كلمة «الماكدونالد» والتي تصف حال متقبلي النظام العالمي الجديد، أو العولمة. فكان عنوان بحثه الذي اشتهر هو: «الجهاد في مواجهة عالم الماكدونالد Jihad vs. Mc World». فهو يقول معرفاً الجهاد:

«أقر أن كلمة جهاد قوية، إنها بألطف صبغها توحى بصراع ديني باسم العقيدة، بنوع من الحماس الإسلامي، أما بأقوى تجلياتها السياسية فتعني حرباً مقدسة باسم هوية حزبية محددة ميثاقياً [أي غيبياً] وحماية بأسلحة التعصب، ومن ثم فإن الجهاد الذي قد لا يعني بالنسبة إلى كثيرين من المسلمين سوى نوع من الغيرة والحماس باسم دين معين يمكن عده أداة مناسبة لإشاعة النزعة الكونية (وإن لم تصل إلى مستوى النزعة المسكونية)، استمد معناه من أولئك الناشطين الذين يجعلون من ذبح «الآخر» واجباً مقدساً. إنني أستخدم العبارة بينيتها الكفاحية للدلالة على نزعة خصوصية دوغمائية جامدة وعنيفة معروفة لدى المسيحيين مثلها هي معروفة عند المسلمين...».

ويوضح باربر أصل الصراع بين عالمي الجهاد والماكدونالد على أنه ما أطلق عليه William Batler وليم بتلر

اسم:

«أبديتي العرق والروح: بين أبدية العرق العاكسة للماضي القبلي، وأبدية الروح الحاملة بالمستقبل الأممي (الكوزموبوليتي)، غير أن أبديتنا العلمانية مفسدة، فالعرق تم اختزاله إلى عنوان للسخط، والروح جرى تقزيمها وتحجيمها بما يتناسب مع الجسد المتطلب الذي باتت تقيس حاجاتها به، لم يعد العرق ولا الروح يبشراننا بأي مستقبل يخلو من الكآبة، أو يعادنا بأي كيان سياسي يتصف بشيء من الديمقراطية ولو من بعيد».

أي أن باربر ينتقد كلا المنظورين الجهادي والماكدونالدي لا لشيء إلا لخوفه على الديمقراطية العقلانية. فيقول بأن المنظور الأول للعالم على أنه عالم الجهاد هو منظور متجذر في:

«تربة العرق بالأفق المظلم لنوع من عودة قطاعات واسعة من البشرية إلى الحالة القبلية الغارقة في

بحار الحروب والدماء: لنوع من خطر بلقنة الدول القومية حيث تمسك هذه الثقافة بخناق تلك، ينقض هذا [هؤلاء] القوم على ذاك [أولئك]، تبادر هذه القبيلة بنهش تلك، يتم إطلاق الجهاد باسم المئات من العقائد المفهومة بصورة ضيقة ومشوهة ضد سائر أشكال التبعية المتبادلة، ضد جميع ألوان التعاون الإجتماعي المصطنع والتبادلية: ضد التكنولوجيا، ضد الثقافة الشعبية [ثقافة البوب]، وضد الأسواق المندمجة، ضد الحداثة نفسها جنباً إلى جنب مع المستقبل الذي يحمل الحداثة في رحمه،...».

وبالنسبة للمنظور الآخر، أي منظور عالم المكدونالد فيقول:

«أما السيناريو الثاني فيرسم المستقبل بأفلام التلوين ذوات الألوان المشرقة، ليقدم لوحة عن زحمة قوى اقتصادية وتكنولوجية وبيئية مندفعة بقوة تطالب بالاندماج والتماثل وتسحر الناس في كل مكان بالموسيقى السريعة، بالحواشيب السريعة، وبالوجبات السريعة، بالإم تي في (MTV)، والمالكتوش والمكدونالد، مقحمة الأمم والدول في حديقة عالمية عامة متجانسة، في بوتقة عالم ماكدونالد واحد مترابط بحشد من شبكات الاتصالات والمعلومات وأسباب اللهو والتسلية والتجارة. مشدوداً بين قطبي بابل وديزني لاند، يتعرض الكوكب لعملية تمزق متسارعة بعنف مع عملية توحد قسرية في اللحظة نفسها بالذات».

ولكن لماذا هذا الخوف من كلا التوجهين: لعلك استنتجت يا دكتور أن باربر قلق على الديمقراطية التي أوجدها الغرب، وما ذلك إلا (كما يقول) لأن كلاً من عالم الجهاد وعالم المكدونالد يندفعان بقوتين متساويتين في اتجاهين متعاكسين،

«الأول مدفوعاً بأحقاد محلية ضيقة، والآخر بأسواق كونية موحدة، الأول عاملاً على إعادة خلق حدود تحت قومية وعرقية قديمة من الداخل، والثاني دائباً على جعل الحدود القومية مُنفذة من الخارج، ومع ذلك فإن للجهاد وعالم المكدونالد هذه الصفة المشتركة: كلاهما يشن حرباً على الدولة القومية ذات السيادة ويعمل، من ثم، على تقويض مؤسسات الدولة القومية الديمقراطية، كل منهما يراوغ المجتمع المدني ويقلل من شأن المواطنة والديمقراطية دون أن يسعى أي منهما إلى إيجاد مؤسسات ديمقراطية بديلة، لعل الخيط المشترك بينهما هو خيط اللامبالاة بالحرية المدنية. يقوم الجهاد باجتراح جماعات قائمة على الدم متجذرة في تربة الإقصاء والحقد، جماعات تحنقر الديمقراطية لصالح النزعة الأبوية الاستبدادية أو النزعة القبلية القائمة على الإجماع، أما عالم المكدونالد فيجتريح أسواقاً عالمية متجذرة في تربة الاستهلاك والريح...».

هكذا كما ترى فإن الغرب وأتباعه يرفضون الأديان لأنها بالنسبة لهم قد تدمر المجتمعات الديمقراطية التي أنتجتها عقولهم. ولكن أين المفر؟ فالأديان حقيقة واقعة لا بد من مواجهتها. لذلك أوجدوا حركات الحوار بين الأديان لتذويب ما بين الأديان من خلافات لتتحد حول مفاهيم تجمع سكان الأرض على ما هو ديمقراطي. ولكن ما هو الخيط الذي يجمع بين الأديان؟ انظر لمكرهم للوصول لأهدافهم: لقد قالوا إنه الأخلاق. فظهرت حركة لنشر التآلف بين الأديان من خلال الأخلاق الإنسانية. يقول هانس كونغ Hans Kung، وهو الشخص المكلف بكتابة مسودة البيان الصادر عن الاجتماع الأول الذي دعى إليه مجلس برلمان أديان العالم الذي عقد في شيكاغو بين ٢٨ أغسطس و ٤ سبتمبر سنة ١٩٩٣ والذي حضره ستة آلاف وخمسة مئة شخص من معظم الأديان:

«لن يكتب للديمقراطية أي بقاء ما لم يتم اجترار نوع من التحالف بين المؤمنين والملاحدة على

قاعدة الاحترام المتبادل ... لن يكون ثمة سلام بين الحضارات في غياب السلم بين الأديان! كما لن يكون أي سلم بين الأديان دون إجراء حوار بين هذه الأديان. ... ليس [لن] يكون ثمة أي نظام عالمي جديد في غياب منظومة أخلاقية كوكبية جديدة ... لا يسعني إلا أن أكرر أن المنظومة الأخلاقية الكوكبية ليست إلا الحد الأدنى من القاسم المشترك على صعيد القيم والمعايير والمواقف الأساسية الإنسانية، وبعبارة أدق يمكن أن يقال: ليست المنظومة الأخلاقية الكوكبية إلا نوعاً من الإجماع على سلسلة من القيم الإلزامية، من المعايير التي يتعذر إبطالها، ...».

لاحظ في الاقتباس السابق أنه بدأ بالديمقراطية لينتهي بالأخلاق! أي أن الأخلاق المشتركة بين البشر (أو الإجماع على سلسلة من القيم الإلزامية، كما يقول) هي المدخل لنشر الديمقراطية. ياله من مدخل مخادع. فبالنظر تحت الأخلاق والتي لا يستطيع أي عاقل أن يرفضها سيتم تجريد المسلمين من بعض أسس الشريعة كإحياء الأرض مثلاً ليذوب المجتمع المسلم رويداً رويداً فيبقى الإسلام في القلوب حبساً أو في أحسن الأحوال في المسجد طقوساً وليس كنظام مجتعي فعال. ولقد بدأ التحرك السياسي فعلاً لإنزال هذه الأفكار على أرض الواقع. فيقول كونغ معللاً: ولأن العالم «موبوء أيضاً بالتطرف والعنف الدينيين اللذين يتم الوعظ بهما وممارستها باسم الدين»، فهناك محاولات جادة لإيجاد دستور عالمي جديد، مشابه لميثاق حقوق الإنسان، تتعهد فيه جميع الأمم بالالتزام به. فقد قام فريق عمل مكون من رؤساء الدول والحكومات السابقين برئاسة مستشار ألمانيا الاتحادية السابق هلموت شميدت بتأييد بيان شيكاغو، ثم تمت مناقشة البيان في فيينا في شهر مارس سنة ١٩٩٦ مع خبراء من الأديان المختلفة، ثم جرى إقراره بمدينة فانكوفر في شهر مايو ١٩٩٦؛ هكذا سُحب بعض المسلمين من خلال حفنة من دارسي الشريعة للتنازل عن أسس معتقداتهم وذلك أن مجرد الموافقة على قيم أخلاقية عالمية يعني أن هذه الأخلاق مقدمة على كل شيء آخر بما فيها السياسة والقانون. فهناك حيثيات متتالية يذكرها هانس كونغ منها (قائلاً): «لابد للأخلاق من أن تتقدم على السياسة والقانون، لأن الفعل السياسي مهتم بالقيم والاختيار، ومن ثم فإن على الأخلاق أن توجه وتلهم قيادتنا السياسية». أي أن على الحكام الخضوع لهذه القيم الأخلاقية الكوكبية. هكذا يتم تجريد الإسلام من الحكم بما أنزل الله. فإن أراد حاكم ما منع البنوك الربوية فلن يستطيع ذلك لأن الأخلاق الكوكبية المتفق عليها ستمنعه من ذلك. كيف؟

إن من حيثيات لإيجاد نواة للمنظومة الأخلاقية الكوكبية الانطلاق من ضرورة معاملة «كل إنسان معاملة إنسانية! ذلك يعني أن كل كائن بشري، دونما تمييز على أسس السن والجنس والعرق والبشرة واللون والقدرة البدنية أو الذهنية أو اللغة والدين ووجهة النظر السياسية أو الجذور الاجتماعية، يتمتع بكرامة ثابتة لا يمكن المساس بها». فإن أراد تاجر ما إنشاء بنك ربوي فلن يحق للدولة منعه. ولعلك لاحظت أيضاً أن تقديم الأخلاق على القانون، أي قانون جميع المجتمعات، والمساواة بين جميع البشر، لابد وأن يعني أنه لا يحق للمسلم التفكير في الجهاد. ألا يتصادم هذا مع الشريعة في جهاد الطلب الذي نصت عليه الشريعة؟ أم أننا سنخجل من العالم الآن في وقت الضعف من هذا الجهاد؟ وأظنك قد تقول يا دكتور بأن الزمان قد تغير. فأجيب: لقد فصلت هذا في كتاب قص الحق. ولكن باختصار فإن للناس حرية المعتقدات والأديان والعادات والتقاليد، ولكن لا خيار لهم في مقصوصة الحقوق. لماذا؟ لأن الناس إن لم يحتكموا للشريعة في علاقاتهم مع السلطات وفي علاقاتهم مع المسلمين (أي حقوق

الآدميين) فإن التلوث البيئي قادم لا محالة كما هو مشاهد الآن. لهذا نحن مأمورون بإرغام الناس قدر المستطاع للحكم بالشرعية في مقصودة الحقوق لأنها صالحة لغير المسلم كما هي للمسلم، فهي حقوق مقصودة تؤدي لحماية الأرض من البشر وحماية البشر من بعضهم البعض دونما ظلم. فالناس من غير المسلمين سيحترمون الشريعة إن هي طبقت لأنها ستكون خيراً لهم مما هم فيه من ضرائب. وكمثال مشابه، فكثير من المسلمين الذين يعيشون في الغرب الآن لا يرفضون القوانين الغربية لأنهم يرونها أفضل من قوانين ديار المسلمين برغم أنهم أقلية ومضطهدون. وهذا الذي سيحدث مع غير المسلمين إن طبقت الشريعة، فسيفضلونها على جميع الأنظمة ناهيك أنها حقوق لن تؤدي للتلوث كأنظمة الغرب المعاصرة. أله يرحب المصريون بالمسلمين عندما فتحها عمرو بن العاص؟ ليتك تقرأ قص الحق ثم تنتقد.

ليس هذا فحسب. بل هناك المزيد: لوضع منظومة الأخلاق الكوكبية التي يجب أن تخضع لها جميع الأديان فقد تم وضع مبدئين تنطلق منهما المعايير للأخلاق الكوكبية، وهذان المبدئان هما (كما يقول هانس كونغ): «يجب التعامل مع جميع البشر بطريقة إنسانية. اعمل للآخرين ما يطيب لك أن يفعله الآخرون لك». وينبغي لهذين المبدئين أن يشكلا المعيار العام الذي لا يقبل الجدل وغير المشروط بالنسبة لجميع مجالات الحياة ولجميع الأديان والعريقات كما يقول كونغ. لهذا فقد أكدت عدة توجهات كمعايير منها: «الالتزام بثقافة اللاعنف واحترام الحياة كلها: بتلك الوصية القديمة قدم الزمن: لا تقتل! أو احترم الحياة بصيغة الإيجاب...». لاحظ عبارة «... أو احترم الحياة بصيغة الإيجاب...». ولعل المثال الأفضل لهذا هو القبول بتصرفات الأفراد تحت بند الحرية طالما أنها لم تؤذ الآخرين كالقبول بالزنى، لأن من زنى وهو محصن فلا يحق للمجتمع عقابه بالقتل. فإن لم يقر غير المسلم بأن الانحلال الخلقي كارثة لاختلاف قيمه، فمن الحكمة أن يوافق على أن التلوث البيئي كارثة قادمة لا محالة.

وحتى لا ينقاد العالم إلى الفوضى، كما يقولون، فقد وضع تقرير أعدته هيئة إدارة العالم من قبل منظمة الأمم المتحدة بعنوان: حارتنا الكوكبية. ويقول هانس كونغ بأن المقصود بإدارة العالم ليس حكمه، فهذا أمر غير واقعي، بل محاولة «تحقيق التوازن بطريقة تمكن إدارة الشؤون الكوكبية من التجاوب مع مصالح جميع الناس في مستقبل قابل للدوام، أي بطريقة تكون معها مسترشدة بالقيم الإنسانية الأساسية، وبطريقة تجعل التنظيم الكوكبي منسجماً مع تنوع العالم». ومما يحويه التقرير هو تعزيز الأمن الكوكبي وإدارة التبعية الاقتصادية المتبادلة وتقوية سيادة القانون (القانون الدولي) على النطاق الكوكبي وإصلاح الأمم المتحدة. أي أنهم باختصار يريدون إيجاد نظام لجميع البشر بجميع معتقداتهم للعيش معاً تحت نظام دولي يحق فيها لكل جماعة فعل ما تريد ما لم تعتد على الآخرين تعدياً مباشراً. فهم بهذا يؤكدون على حقوق الأقليات مهما كانت معتقداتهم مثل الشاذين جنسياً. أي أن القانون الدولي سيحمي طوائف مثل اللوطيين والسحاقيات والمرايين. وقد لا يكون ضرر هؤلاء مباشراً على الأفراد الآخرين، ولكن مع الزمن قد تنتقل عدوى مرض هؤلاء على البعض الآخر من أفراد المجتمع. لذلك يمنعه الإسلام. أما هم فلا يريدون ذلك تحت شعار الحريات. ولكن أنى لهم ذلك. لماذا؟ نعود الآن إلى صامويل هانتنغتون Samuel Huntington فهو يرى في حديثه عن صدام الحضارات استحالة مثل هذا المنظور: فهو يقول:

«تؤدي الفروق في الثقافة والدين إلى ظهور خلافات حول أمور السياسة والتخطيط، بدءاً بحقوق الإنسان ووصولاً إلى قضايا الهجرة والتجارة والأعمال، ومروراً بمشكلات البيئة. يتمخض التجاور

الجغرافي عن صدور مزاعم إقليمية متضاربة من البوسنة إلى مينداناو، لعل الأهم هو أن جهود الغرب الرامية إلى نشر قيمه المتمثلة بالديمقراطية والليبرالية بوصفها قيماً كونية شاملة، إلى الحفاظ على هيمنته العسكرية، وإلى تدعيم مصالحه الاقتصادية تولد ردوداً مقابلة لدى حضارات أخرى، ومع تناقص قدرتها على استنفار الدعم والتحالف بالاستناد إلى أساس الأيديولوجيا، سوف تبادر الحكومات والجماعات إلى مضاعفة مساعيها للحصول على الدعم عبر مناشدة الديانة المشتركة والهوية الحضارية. وهكذا فإن صدام الحضارات يحدث على مستويين، فعلى المستوى الضيق تتصارع الجماعات الموجودة على امتداد خطوط الصدع الفاصلة بين الحضارات، بعنف غالباً، حول السيطرة على الأرض. أما على النطاق العام الموسع فإن دولاً منتمة إلى حضارات مختلفة تتنافس في ما بينها على امتلاك المؤسسات الدولية والأطراف الثالثة، وتظل عاكفة على التباري في مجال نشر قيمها السياسية والدينية الخاصة.

وباختصار: إن أعدت قراءة ما سبق وغيرها من كتب واضعاً في ذهنك أن العالم الغربي يحاول جاهداً (أو يتظاهر أنه يحاول جاهداً) نشر قيمه الديمقراطية داخل حدود الدول مع محاولته الهيمنة على تلك الدول لاقتنتت أن العقلانية لا يمكن أن تنتهي إلا بنظام دولي يهيمن فيه الأقوى على الأضعف، ونظام مجتمعي يهيمن فيه الأغنى على الأفقر. أي أن العقلانية هي أداة للمفاضلة وليست للعدل. أي أنها أداة تقول شيئاً وتنتج شيئاً آخر. فالأسرة قد تكون عقلانية لتحقيق أهدافها، ولكن على مستوى الحي، إن كان لسكان الحي الحق في تقرير المصير من خلال التصويت مثلاً فإن الناتج هو تغليب مصالح الأكثرية أو الأقوى والذي قد لا يكون في صالح إحدى الأسر. وكذلك على مستوى الحي، فقد يكون سكان الحي عقلانيين لتحقيق مصالحهم، أما على مستوى المدينة فإن الأقوى هو الذي يحقق مصالحه الذي قد لا يكون في صالح سكان حي آخر. وكذلك المدن، فقد تكون المدينة من خلال حاكمها ومعاونيه عقلانية في تحقيق مصالحها ولكن بعض المدن لن تستطيع أن تحصل على ما تريد إن لم تكن قوية على مستوى الدولة. والشئ ذاته بين الدول كما مر بنا. وهكذا كل يعتقد أنه عقلائي في مستواه، إلا أنه على المستوى الأعلى منه إما أن يكون خاسراً أو لا يكون بناءً على سلطته وقوته. ولعل أوضح مثال على هذا هو مؤسسات الدولة كالوزارات كما بينت. فمعظم الوزارات تعتقد باستخدام العقل أنها من الأهم، وأن ما تقدمه من خدمات هي من الأهم، ولذلك تسعى للحصول على أكبر قدر ممكن من الموازنة العامة حتى وإن كان هذا على حساب قطاعات أخرى أهم. فأيهما أهم، مؤسسات الكهرباء أم التعليم؟ ومن يقرر في هذه المسألة؟ إنه الأكثر تأثيراً وإقناعاً. وهكذا يتراكم الخاسرون في جميع المستويات ليشكلوا جزءاً له سلبياته في المجتمع كما وضحت في كتاب قص الحق بحمد الله. أي أن العقلانية، لا تنتج إلا خاسراً ومنتصراً لتكون التركيبة المجتمعية مكونة من مؤسسات متصارعة تستنهك الكثير من موارد المجتمع لحل هذه الصراعات. أما ما تفعله الشريعة فهو فصل متقن بين جميع الأطراف بقص الحقوق ليحصل كل طرف على ما يستحقه بناءً على كفاءته دون الحاجة للصراعات، بل بالفصل المتقن بينهم كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَصِّلِينَ﴾، (وهو ما وضحته في فصل «الفصل والوصل» بتوفيق الله). وبرغم كل هذا الوضوح لمآسي العقلانية إلا أن الغرب يرفض الأديان تماماً. فهو لا يريد للأديان أي دور لا في التخصصات الإنسانية مثل دراسة القانون أو الاقتصاد، ولا في علم المستقبلات الذي يُنظر لإيجاد ما يسمى بـ «النظام العالمي الجديد».

العقل أم التمكين

أي أن العقل لكل غربي أو علماني هو المرجع الأساس في معظم التوجهات الفلسفية المعمول بها سابقاً أو المعاصرة، أو تلك التي تبحث عن مخرج لأزمة الحداثة مستقبلاً، يالها من خديعة وقع فيها العالم. لقد أصبح العقل البشري القاصر هو المحور وهو المحك وهو المقرر وهو العصب. إنه كل شيء. ومن لم يقبل بهذا فهو ناقص في كيانه ومرفوض في منطقته. فالمفكرون المستكبرون لا يريدون أن يروا أن الأمم ستنتهي بالعقلانية إلى المصالح الذاتية التي إن تراكمت ستدمر البشر، وهذا وضع كل مسلم مفكر في حيرة: فإنجازات الحداثة من راحة للبشر كاختراع الهواتف الذكية أمر ملموس. لذلك يكون السؤال: هل هذا الإنجاز التقني الغربي بسبب العقلانية؟

كما قلت: فمعظم ادعاءات المفكرين تصر على أن العقلانية في الحداثة هي السبب الأهم لهذه الإنجازات لدرجة أن هناك نظريات تعزو تخلف المسلمين إلى عدم إعمال عقولهم. وأنا لا أرى ذلك، والذي أعتقد هو أن «التمكين للشعوب» الذي أتت به الحداثة، والذي كسبه الغرب من خلال حكمه لنفسه بعد تحرره من الكنيسة، أدى لهذه الإنجازات. فالحداثة مكونة من شقين: عقلانية بشرية من جهة، وتمكين للشعوب من جهة أخرى. وأعني بالتمكين هنا أن الناس يدركون من خلال تعاملهم في مجتمعهم الرأسمالي أن سعادتهم في نظام رأسمالي مربوطة بزيادة دخلهم لأن لكل شيء سعرا. وزيادة الدخل هذه تأتي من المشاركة على العمل وابتكار ما هو جديد أو نحوه من محفزات، ومن ثم حرية الحركة في المتاجرة بما تم إنتاجه ببيعته في مناطق أخرى، وهذا ما اتفق الغربيون على نعتة بالفرنسية: «دعه يعمل، دعه يمر *laissez faire, laissez passer*». فيقول د. محمد ربيع مثلاً: «لذلك يلاحظ أن زيادة الإنتاج والتقدم الاقتصادي والعلمي كانا قد اقترنا بحصول الفرد على حقوق وحرريات وفرص جديدة تسببت في إعلاء شأنه وتعزيز إنسانيته إلى حد كبير». فالمجتمع الغربي كفل لكل من يعمل حقه إن هو جد في العمل وثابر على الابتكار؛ وكفل له أو لغيره حق المتاجرة به. وحفظ مثل هذه الحقوق هي أهم حافز للأفراد للإنجاز. أي أن إنجازات الحداثة هي بسبب تمكين الشعوب وحفظ الحقوق التي أدت للمزيد من الكسب المادي للأفراد الذين دأبوا للمزيد من العمل والإنتاج والابتكار. وهكذا انطلقت المجتمعات الحديثة. أو على الأصح، انفلتت لمزيد من الاستهلاك والذي تراكم ليلوث الأرض ومن عليها. أي أن هذا الإنجاز المادي ليس بسبب العقلانية، ولكن بسبب حفظ حقوق الأفراد الذي أدى للتمكين. وهذا التمييز بين العقلانية والتمكين مهم لموضوع كتاب قص الحق، وهو خطأ وقع فيه الكثير. فمعظم الباحثين اعتقدوا أن عقلانية الحداثة هي أهم سبب لإنجازاتها، ولذلك انتقدوا الإسلام في لعقلانيته (كما يزعمون). وفي كتاب قص الحق أصر على أن «التمكين» في الغرب (وبرغم أنه مبتور مقارنة بما تقدمه الشريعة) هو سبب هذه الإنجازات. وأن العقلانية تبقى فاعلة على المستوى الابتكاري، أما على أرض الواقع للفصل بين الأفراد كما في الحقوق، فهي برغم دفع شعوبها للمزيد من الإنتاج، إلا أنها المسبب للفساد لأنها تنقلب إلى مصالح وأهواء. وهذا أمر لا مفر منه للمجتمعات التي تأخذ بالحداثة.

وقد تسأل يا دكتور: إن كان التمكين للشعوب هو من إفرازات الحداثة، وأنه رفع الإنتاجية، فلماذا لا نأخذ به كمسلمين؟ فأجيب: إن ما يطرحه كتاب قص الحق هو أن الإسلام أكثر تمكيناً مما أتت به الحداثة، كما أنه أكثر تحريراً للأفراد. فما يحتاجه البشر هو مجتمعات متمكنة متحررة في حركتها. وما تقدمه الحداثة هو بعض

التمكين مع الكثير من التقييد، لذلك ثار فوكو على التقييد كما وضحت. فشتان بين مجتمعين: أحدهما، أي الإسلام، أفراده متمكنون (كما وضحت في الفصول ٣ إلى ٧ من كتاب قص الحق) وينطلقون دون تقييد حركتهم (الفصول ٩ إلى ١٧)، والآخر، أي الحدائي، أفراده متمكنون جزئياً مع تقييد في الحركة. فقد أوجدت المجتمعات الحدائية الكثير من القيود التي تثبط الهمم (الفصول ٨ و ١٢ و ١٨). ولكن إنجازاتها تبهرك لأنك لمر تر البديل. فلم يحكم الإسلام ليرى العالم ما يمكن أن يقدمه للبشرية من تقدم تقني وإنتاج غزير وسعادة دائمة. وإن حكم لكان حال العالم الآن في وضع مختلف. أو كما أزعم، لتمكن المسلمون في القرن السادس أو حتى الرابع الهجري من ابتكار الحاسوبات ونحوها من منجزات، ولأصبحنا الآن في حضارة متقدمة جداً تليق بإنسانية البشر. أي أن الغرب لم يتقدم إلا اليسير، ولأن المسلمين لم يتقدموا نرى تقدم الغرب إنجازاً، فالإنسان المبدع الذي خلقه الله عز وجل، إن تفاعل مع ما أوجده الله من خيرات على الأرض بالاحتكام لمقصوطة الحقوق لأتج الكثير وبنوعية عالية ودونما تلويث بيئي وبسمو خلقي. فحذار أخي القارئ وأختي القارئة من الخلط بين العقلانية والتمكين. وهذا التمييز هو من أهم محاور وأطروحات كتاب قص الحق. وقبل الاستمرار، لابد من المرور سريعاً على بعض نظريات تخلف المسلمين والتي تصر في طرحها على أن تخلف المسلمين هو بسبب رفض العقلانية البشرية!

أسباب التخلف

لقد نُشر الكثير من الدراسات التحليلية عن أسباب تخلف المسلمين. فما حدث في الجزائر التي قدمت ملايين الشهداء يثير الدهشة، فبعد خمسين سنة من الاستقلال وبرغم كل الثروات والمعادن التي بها، وبرغم الطقس البديع والأرض الخصبة، وما إلى ذلك من جميع عوامل العزة، وبرغم كل هذه المقومات التمكينية إلا أن بعض شبابها يُضطرون للهجرة إلى أوروبا طلباً لوضع أفضل. وما الجزائر إلا مثال واحد. فما الذي ينقص العالم الإسلامي ليتخلف؟ إنه سؤال محير، وللإجابة عليه ظهرت أسئلة أخرى: هل التخلف بسبب الإفرازات المعاصرة أم أنه أت من الماضي؟ هل هو من عوامل داخل الأمة أم من خارجها بسبب مكر أعدائها؟ هل هو غياب التقنية أم غياب المفاهيم الإنتاجية السامية؟ أين هي مكامن الخلل وما هي بدائل النهوض؟ وبرغم كثرة الأسئلة إلا أن هناك إجماعاً على أنه كلما زاد تاريخ الأمة عراقية كلما كان لماضيها حضوراً مؤثراً في توجهها المستقبلي، والأمة المسلمة تكاد تكون من أعمق الشعوب حضارة. فلا يمكن تلافي أو مسح ماضيها من الذاكرة الجماعية. ومن الباحثين من يرى أن تقدم الغرب ليس إلا اقتصادياً وتقنياً، أما من الناحية الاجتماعية والنفسية والأمنية فهو في كآبة وضياح، وأن الحضارة هي محصول التقدم في جميع المجالات الأمنية والأخلاقية والاقتصادية والتقنية.

بإمكانكم إخواني القراء ففز هذه الصفحات الثمان. فهي استعراض لأهم نظريات التخلف عند المسلمين. وقد وضعتها هنا لأقنع الدكتور الناقد وغيره ممن يظنون أن سبب التخلف هو عدم استخدام العقل مع الأحكام.

وبالطبع، ونظراً لاختلاف القناعات والتخصصات بين الباحثين، فقد اختلفت تفسيراتهم عن سبب تخلف المسلمين. وسأعرض لكم بإيجاز أهم نظريات التخلف، فهي أكثر من أن تحصر. بل يمكن القول بأن لكل مثقف في

العالم الإسلامي نظريته الخاصة به، وسأبدأ بما ذهب إليه الإسلاميون: فهم يرون أن سبب التخلف الجوهري هو الإعراض عن كتاب الله وسنة نبيه صلوات ربي وسلامه عليه. وبسبب هذا الإعراض انتشر الجهل بالدين وبالتالي انتشر الحكم بغير ما أنزل الله، فأقيمت كل الحياة بعيداً عن الإسلام، فانتشر الفكر الإرجائي مثلاً كما يقولون: وهو أن يؤمن الإنسان بقلبه ولا مكان للإيمان في تأطير العمل. فيكفي أن يؤمن الإنسان أن الله عز وجل موجود، وأن الإسلام حق، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم قد بعث، ثم لا يضره ما فعل، أو كما قالت المرجئة: لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة. ومن الأسباب أيضاً (في نظرهم) في هذا الإطار ضعف عقيدة الولاء والبراء. فالدين ليس مرجعاً في من يوالونه المسلمون ويعادونه، بل هي المصالح والأهواء. ومن أسباب التخلف في نظر الإسلاميين أيضاً هيمنة علم الكلام على أبواب الاعتقاد بحجية أن العقل له الحق في أن يقول كلمته، فكان التخلف بسبب تعريب كتب الفلسفة. لهذا كان ابن تيمية رحمه الله يقول مثلاً متى ما ذكر المأمون الذي أذن بترجمة كتب الفلسفة: «عليه من الله ما يستحق». ومثل هذه الأسباب أدت إلى الجهل الذي مزق الوحدة التي تميزت بها الأمة، فظهرت الفرق كالبهائية والقديانية، فعاد المسلمون كما كانوا في الجاهلية ممزقين بفعل العصبية. وازداد الضعف بالانبهار بالغرب ثم الاقتداء به. فالضعيف يقلد القوي، فكانت الهزيمة النفسية والتبعية المطلقة. أو كما وضحتها شكيب أرسلان: إن من أعظم أسباب انحطاط المسلمين فقدهم كل ثقة بأنفسهم. وهذا من أشد الأمراض الاجتماعية وأخبث الآفات الروحية، ولا يتسلط هذا الداء على أمة إلا ساقها للفناء. ومن الأسباب أيضاً ظهور البدع (كما يقول الإسلاميون)، فالبدعة هي النار التي تحرق المجتمع، أو هي الأكسجين الذي يزيد النار احتراقاً، فيزيد التخلف هشاشة. ومن الأسباب أيضاً معاناة الأمة من الخونة على مر التاريخ مثل ابن العلقمي الذي أعان التتار عند سقوط بغداد سنة ٦٥٦ هـ. ومن أعظم الخيانات بالطبع الخيانة الفكرية. ومثال ذلك كتاب علي عبد الرازق عن «الإسلام وأصول الحكم». والذي ذهب فيه إلى فصل الدين عن الدولة. ولعل المثال الأشهر هو كتابات طه حسين التي تحث على اتباع الغرب. لذلك كان لضعف العلماء في توجيه الأمة الأثر الواضح في التخلف كما يقول الإسلاميون.

ومن الباحثين من يرى أن التخلف بسبب التصادم بين الفكر القومي والفكر الإسلامي: فالفكر القومي لير يكن ليوحد في العالم الإسلامي ولكنه انتقل من أوروبا إلى العالم الإسلامي من خلال الأتراك، فالأتراك بحصر الحكم في جنسهم في عصورهم المتأخرة، وما إليه من قرارات مركزية، أوجدوا نوعاً من التحزب في العالم الإسلامي ضدّهم، وهذا ولد الشعور بالقومية في وقت كان هذا الشعور منتشرًا أيضاً في العالم الغربي، فانتشرت النزعة القومية والتي كان لابد لها وأن تصطدم مع الإسلام الذي لا يعترف بالقوميات كميزة تفرق بين البشر، فكان التمزق. ومن الأسباب للتخلف ما هو خارجي، مثل كتابات المستشرقين المuzzلة واجتماع كلمة الكفرة على الإسلام برغم شتاتهم. ومن الباحثين من يقبل بهذه الأسباب إلا أنه يحاول جاهداً إيجاد مخرج لهذا التخلف. فالداعية عمرو خالد مثلاً من ضمن ما عزاه من أسباب للتخلف هو البطالة التي قد تصل إلى ٣٠٪ في العالم العربي. ويعزو ذلك إلى التعليم الذي لا يلبي مطالب السوق وإلى عدم وجود مشروعات قومية كبيرة تتمتع هذه البطالة وإلى قلة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي ستوفر الكثير من المنتجات ببعض الجهد والمبادرة وما إليها من أسباب كضعف التجارة البينية بين الدول الإسلامية. لذلك نجده يحاول إيجاد صفات معاكسة لأسباب التخلف للخروج منه. فمن هذه الصفات مثلاً قوله بأن العزة لا تكون إلا بالمبادرة ذات الإرادة العظيمة. والإرادة لا تكون إلا بإيمان شديد بفكرة

ما مع أمل كبير في تحقيقها. ومتى ما تكونت الإرادة العظيمة وتوافرت الإمكانيات النفسية والمادية فإن النجاح أكيد بإذن الله إن تغيرت نفوس الناس وبرامج التعليم، وهكذا من محاولات وكأنها ترمي باللوم على عموم أفراد المجتمع دون التركيز بالدرجة الأولى على الأنظمة الحاكمة. فهو ومن مثله من الدعاة كطارق السويدان قد يكونوا معذورين في حدود إدراك فهمهم، فهم يحاولون تلافي الاصطدام مع الحكومات ليتمكنوا من التحرك في مساحة أكبر للوصول لأكبر عدد من الناس لعلهم يحدثون تغييراً، لكنهم كما يجادل كتاب قص الحق، أخطؤا الطريق جداً، فالاشكالية ليست للناس وليست للحكومات، بل المنظومات الحقوقية التي وضعها العقل القاصر أو التي أستوردها الحكومات تحت شعار العقلانية وسكوت الفقهاء. فتغيير الحاكم بأخر لن يغير إلا القليل لأن النظام الحقوقي سيوجد الحاكم الفاسد. حتى وإن كان الحاكم تقياً ورعاً فإن صلاح الأمة سيدوم بدوام حكمه، ثم يعود الوضع لما كان عليه من وهن وذلل وخيانة. فها هي القدس تحررت على يد صلاح الدين رحمه الله ثم سلمها ابن عمه بعد سنوات للفرنجة.

وهناك من الباحثين من يحاول التوجه مباشرة إلى أصل المشكل بنقد النظام الحاكم من جذره. فمن أهم النظريات وأقواها لدى الإسلاميين ما بدأ ينتشر بين كثير من الباحثين من أن السبب الرئيس للوهن هو سياسي بالدرجة الأولى ويكمن في طريقة الوصول للحكم ومن ثم في تداوله، ومن أمثلة ذلك كتاب عبد الله النفيسي «عندما يحكم الإسلام»، وكتاب حاكم المطيري: «الحرية أو الطوفان». وكل الذي سبق قليل من كثير من نظريات الإسلاميين التي بحثت في تخلف المسلمين. أما الطرح الذي يحاول كتاب قص الحق إثباته قد لا يناقض مباشرة ما سبق من تصورات، إلا أنه يعزوه جميعه إلى الخروج عن مقصوصة الحقوق.

وفي النقيض فإن عموم الباحثين غير الإسلاميين رأوا أن التخلف هو بسبب عدم فصل الدين عن الدولة، كما في الغرب. وبالطبع، فهؤلاء الباحثون يرحبون بالديمقراطية. وينبثق من هؤلاء من هؤلاء من يركزون على أن السبب في التخلف هو غياب مفهوم المواطنة، فالعالم الإسلامي يميز بين المسلم والمسيحي كما يقولون؛ أما العالم الغربي، فإن الجميع فيه مواطن وبغض النظر عن الدين. فالعلمانيون لم يفرقوا بين الأفراد إلا بكفاءاتهم، وهذا التمييز في العالم الإسلامي أدى لضعف الإنتاجية. ومنهم من يرى أن التخلف هو بسبب التسلط في غياب الديمقراطية، وأنه بدأ مع الدولة الأموية، وأن حكام العالم الإسلامي تمكنوا من توظيف الدين لمصالحهم. فرجال الدين الذين يحومون حول السلطان الذي استخدمهم لتوطيد دعائم حكمه سبب رئيس في التخلف لأن رجال الدين استخدموا الدين وسيلة لتكفير هذا وتكميم فم هذا وزندقة ذلك كما يفعل الجامية والمدخلية اليوم. وبهذا تم استئصال كل من خالف الحاكم. حتى أن مثقفاً عربياً (أبو يعرب المرزوقي) عزي التخلف إلى خلل في علم الكلام. فهو يرى أن الفلسفة تحولت من علم يبحث عن الحقيقة إلى علم يدافع عن عقيدة ما. فالمؤسسات بدل أن تعمل للدين تستعمل الدين. فهناك جواب ديني بدل السؤال الديني عند العالم، وهذا يقتل التقدم في التأويل لأن التأويل قد خرج عن الدين. ومنهم من يرى أن التراكمات العديدة التي تداخلت من الدين والعادات وما إليها مما لا يتوافق مع التقدم العصري جعل من الدولة جهازاً متقللاً بالبيروقراطيات التي لا تتعامل مع مشاكل الغد إلا بأفكار الأمس، أي وكأن كل دولة إسلامية عبارة عن شركة كبيرة خاسرة. ومنهم من رأى أن مشكلة المسلمين هي في تحزبهم وانقساماتهم، فما أنك الدولة العثمانية مثلاً هو محاولات المستمرة لإخماد الفتن التي أثارها الشيعة، وعدم تفرغهم (أي العثمانيون) لسحق

أوروبا التي كان من الممكن أن تكون قد أسلمت إن أمنت الدولة العثمانية جانبها الشرقي. وهذا الانقسام طائفي عرقي، وهناك انقسامات مذهبية، فالاجتهادات بين العلماء مثلاً أدت إلى الاختلافات المذهبية والتي ولدت الصراعات كما يقولون. وفي النقيض، فهناك من يرى أن التعددية المذهبية ثراء للأمة إن لم تتحول إلى صدام مسلح. ومن الطروحات حول تخلف المسلمين أيضاً هو دراسة شتات الوضع السياسي في العالم العربي، كما يقول بذلك محمد جابر الأنصاري. وقد عزى باحثون آخرون التخلف إلى فشل نظام التعليم والتدريب في المدارس والجامعات على غرس حب العمل بين الطلاب والطالبات باعتباره الوسيلة الأهم لاكتشاف الذات وتنمية المواهب والمهارات الفردية. هذا بالإضافة إلى فشله في غرس حب التعلم والقراءة. فالتعليم الجامعي في العالم الإسلامي وسيلة للحصول على وظيفة وليست تجربة حياتية لاكتساب المعرفة. بدليل أن الطالب في العالم العربي قد يتخرج دون حتى إتمام قراءة كتاب واحد. فأحصائيات طباعة الكتب تعكس هذا. فقد صدر في العالم العربي سنة ١٩٩٧ حوالي ٤,٠٠٠ كتاب جديد، بينما صدر في هولندا التي يعادل سكانها ٤٪ من سكان العالم العربي ٤٤,٠٠٠ كتاب. فأبي الشعبين أكثر قراءة؟

وقليل من الباحثين يرى أن التخلف بسبب اللغة: فاللغة العربية العامية أصبحت هي اللغة التي تحمل في مضامينها التجارب المعاصرة النابعة من العامة، أما المؤسسات الاقتصادية والإعلامية والدوائر الحكومية فقد تعاملت فيها بينها باللغة الفصحى، فحدث انقطاع بينها أخل في مسيرة بلورة التجارب مما عرقل سير التقدم كما يقولون. ومن الباحثين من يعزو تخلف المسلمين نسبياً إلى انعدام «الفردانية individualism» في المجتمعات المسلمة. فالمجتمعات الغربية ما هي إلا انعكاس لمنظومة حقوق الأفراد التي وضعت بطريقة تتيح للفرد تحدي المنظومة الاجتماعية السائدة، وهذا دفع الأفراد لمزيد من الاستقلالية والاعتماد على الذات، وبالتالي الانتعاش الاقتصادي والتفوق التقني إذ أن الفرد يسعى وراء مصلحته الخاصة فيكون أكثر إبداعاً لتنافسه مع الآخرين، ما رفع من إنتاجية المجتمع. ومن المفكرين من أخذوا بنظرية المؤامرة: ومقاتلهم الدائمة هي: «وماذا نتوقع من الأعداء غير المؤامرة علينا؟». أُلر يتم ضرب محمد علي باشا ليتم تفكيك مصانعه في مصر ومن ثم نقلها إلى الغرب في وقت كانت الهوة التقنية بين الغرب والعالم الإسلامي صغيرة، وأن التاريخ يعيد نفسه، فهاهم يحتلون عراق صدام حسين الذي حاول النهوض عسكرياً؟ ومنهم من يعزو التخلف لعوامل اقتصادية تاريخية، كالغزو التتري الذي قطع خط الحرير مع الصين التي استخدمت البوصلة بالمرور بجنوب الجزيرة العربية فماتت البصرة وبغداد اقتصادياً، فسقط العالم الإسلامي بسقوط قلبها الاقتصادي في عهد العباسيين واستمر السقوط. ومن نظريات التخلف أيضاً ما أثاره الباحثون في علم التغذية بأن شعوب دول العالم الثالث نظراً لفقرها تفتقر إلى الغذاء المناسب، إذ وُجد من الأبحاث أن متوسط خلايا دماغ الطفل الغربي تزيد عن متوسط خلايا دماغ الطفل في بنجلادش مثلاً بحوالي ٢٠٪، وهذا بالطبع سيؤثر على أداء البشر في المجتمعات. ومنهم من يرى أن العقلية المسلمة هي عقلية شفوية وليست تدوينية، فالعقلية التدوينية ظهرت في عصر النهضة في أوروبا، وقد كان العصر العباسي تدوينياً، إلا أن العثمانيين أرجعوا العقل المسلم إلى الشفاهة مرة أخرى. ومنهم من يسأل: هل نحن أمة نقل أم أمة عقل؟ ويصرون على أننا أمة نقل، فنحن نقل ما كتبه الأسلاف بتقديس يصعب معه نقده، لذلك فالمسلمون ليسوا أمة عقل (كما يدعون)، فكان التخلف. ومنهم من يقول بأننا أمة تؤمن بالغيبيات، وأن هذا الإيمان بغير المحسوس أجهد البحث عن الحقيقة، فالبحث العلمي الذي محص المادة وجربها وتحداه وطوعها في الغرب، لم يتأصل في

الفكر الإسلامي، فكان التخلف التقني الذي جذب معه التخلف الاقتصادي. ومنهم من يرى أن التخلف سببه القيود على الفرد في المجتمعات المحافظة التي لا تجعله مبدعاً، أما القيم والمبادئ التي يؤمن بها الفرد (كما في الغرب) فهي أقوى من أي قيود تفرض عليه، أي أن الشعوب التي تعيش تحت تقاليد متوارثة لا تستطيع التخلص من ماضيها فتدفن مواهب شبابها ويفقدون الهمة وتخبوا طاقاتهم وتقيدهم مواهبهم ليحل التخلف.

وهناك نظريات ساذجة لم يستطع أصحابها التعمق في فهم مجريات الأمور فكانت استنتاجاتهم سطحية دون تحليل معمق: فمن هؤلاء من يقول أن التخلف بسبب ارتفاع الكثافة السكانية. وهذا كما هو معلوم أمر مشكوك فيه إذ أن الكثافة السكانية مصدر ثراء كما وضحت في كتاب قص الحق بحمد الله. ومنهم من يقول أنه بسبب الحكم العسكري الفردي (كمصر جمال عبد الناصر مثلاً) والاقتصاد الموجه، وبالطبع فإن التخلف كان قبل ظهور مثل هؤلاء الحكام الذين قلدوا من سبقهم إلا أنه ازداد سعيراً مع الحكم العسكري. ومنهم من يقول بأنه بسبب إهدار الأموال في الأسلحة. فقد أنفقت دول العالم العربي خلال عشرة سنوات في أواخر القرن العشرين ١٣٠ مليار دولار لتصبح الأسلحة خردة في المخازن. ومنهم من يعزو التخلف إلى عدم اهتمام العامة بالعلم وتنظيم الوقت. فالغربي يقرأ في المطار أثناء انتظاره والمسلم لا يفعل ذلك مثلاً. ومنهم من يقول بأن المجتمعات المسلمة لم تأخذ لا بالإسلام ولا بالعلمانية، فضاغت كما يقولون. ومنهم من يسأل حيراناً: هل الإسلام دين مدني أم لا؟

إلا أن هناك نظريات قوية قد تقنع من لم يكن واعياً لها بتبنيها، ولعل من أهمها تلك التي تخوض في التمكين، وهو جوهر موضوع كتاب قص الحق، لذلك سأعطي هذه النظرية عن التخلف بعض التوضيح: كما هو معلوم فإن المجتمعات البشرية مرت كما يقول المؤرخون بعدة مراحل من التطورات: فهناك عصر الصيد والرعي، ثم عصر الزراعة، ثم عصر الصناعة والآن عصر المعرفة. أو هناك العصر الحجري والعصر البرونزي، وهكذا. وهناك طرح منتشر في الغرب وقد لحظه الدكتور محمد ربيع بقوله: «هنالك الكثير من الدلائل التاريخية التي تشير بوضوح بالغ إلى أنه ليس بإمكان أي مجتمع دخول مرحلة تطور تالية وعيش حياتها كاملة بقيم ونظم ومواقف وعلاقات مرحلة سابقة». أي أن العالم الإسلامي لن يتمكن من الخروج من هذا الوهن إذا لم يغير قيمه وعلاقاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين أفراده لتشابه تلك التي في الغرب، أي أنه لازال في المرحلة الزراعية. فالدكتور محمد ربيع يقول ناقداً الوضع في العالم العربي لكل من الإسلاميين والقوميين:

«وحيث الفكر الديني، ولا أقول الدين، يدعو إلى العودة بالمجتمع العربي من حيث القيم والنظم والمواقف القيمية والمؤسسات إلى ما كان سائداً قبل عشرات القرون في ظل حضارة الرعي والبداءة، وإن الفكر القومي جاء متأثراً بثقافة غربية تجاوزها الغرب نفسه، وكرد فعل على حركة استعمارية فقدت مقومات وجودها، فإن الفكرين الديني والقومي أصبحا جزءاً من فكر ماضوي وتاريخ قديم فقد منطقته ومرجعيته بحكم التطور المجتمعي الإنساني الحديث».

ولإثبات ذلك يضرب د. ربيع مثلاً تاريخياً على ضرورة تغير قيم المجتمع حتى تتمكن الدول العربية من الخروج من عصر الزراعة لدخول عصر الصناعة ليتأتى التمكين قائلًا:

«أما العراق فيبدو أن قربها من الجزيرة العربية وانتقال مركز الدولة الإسلامية إليها في عهد العباسيين كان سبباً في خضوعها من حيث القيم الاجتماعية والمواقف القيمية من العملية الإنتاجية لعصر

البداءة وأخلاقياتها القبلية، وبالتالي أضعف قدرتها على مواصلة مسيرة التقدم».

أي أن القيم البدوية الملتصقة بعصر الصيد والرعي لم تمكن المجتمع العربي المسلم آنذاك من التجذر في العصر الزراعي الذي تطلب قيماً أخرى. ثم يضرب مثلاً آخرًا من التجارب المعاصرة مدلاً على أنه لم يستطع أي مجتمع قبلي أن يدخل عصر الصناعة رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها بعض الدول كالدول الأفريقية مثلاً باستثمار الكثير من الأموال. فبرغم كل معونات التنمية ونظرياتها، وبرغم كل جهود البنك الدولي وغيره من مؤسسات دولية، إلا أن تلك المجتمعات لم تدخل عصر الزراعة بعد، ناهيك عن دخولها عصر الصناعة أو المعرفة.

وكما ترى، فإن استثنينا ما قاله الإسلاميون بأن سبب التخلف هو الحكم بغير ما أنزل الله، فإن جميع الآراء السابقة، وغيرها كثير، (وبالذات ما هو متعلق منها بتطور المعرفة) تتداخل فيما بينها بطريقة يصعب على أي باحث عزل سبب دون آخر، لكن من الملاحظ على هذه الأسباب هو أن التي تعزو التخلف لظاهرة جغرافية أو حدث تاريخي، وبرغم تأثيرها على واقعنا، فإن إصلاحها قد خرج من أيدينا لأنها ذات وضعية خاصة مضت قد لا تتكرر مقارنة بما هو مزمّن وله مضاعفات مستمرة إلى عصرنا الحاضر. ولعلك لاحظت أن معظم أسباب التخلف تلتقي حول اتهام المسلمين بإحجامهم عن أعمال عقولهم، لهذا ظهرت الكثير من الكتابات التي تحلل الفكر الإسلامي وتنتقده في نخاعه بأنه دين يؤدي لمجتمع تقليدي لا إبداعي. فهناك شبه إجماع على أن أهم سبب لتخلف المسلمين هو جمود الإسلام كدين لأنه دفع المسلمين للإحجام عن أعمال عقولهم البشري في البحث والنقد وتسيير المجتمعات. فهناك شبه إجماع في الأوساط العلمية على أن المسلمين قوم ذو عقلية لا إبداعية ولا نقدية لأنهم ترعرعوا على تقبل الأمور دون نقدها، فهم مثلاً لا ينتقدون القرآن الكريم ولا الحديث الشريف ويسلمون لها، فالنصر عند المسلمين مقدم على العقل. وهكذا فإن عقلية المسلمين تشكلت وأصبحت قاصرة عن الإبداع. لهذا لا بد من المرور سريعاً على فئة من تلك النظريات المطروحة حول تخلف المسلمين.

من أهم هذه النظريات ما رفع لواءه محمد أركون رحمه الله، وهي نظرية محنة خلق القرآن الكريم: ففي العصر العباسي ظهرت فلسفة المعتزلة التي تقول بأن القرآن الكريم مخلوق وليس كلام الله العلي القدير، وقد تبني المأمون هذه النظرة وحاول تعميمها. ويستشهد محمد أركون بأن ظهور تلك الفلسفة، برغم اصطدامها مع المذهب السني السائد، مؤشّر على خصوبة الحركة الفكرية آنذاك لدرجة الحوض في ماهية القرآن الكريم مما أحدث حواراً فكرياً متحرراً في ذلك الوقت الذي كانت فيه العلوم في تقدم باهر. ولكن الذي حدث هو وقوف بعض العلماء ضد فكرة خلق القرآن الكريم وعلى رأسهم الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله. وبعد اقتناع الخليفة المتوكل بأن القرآن الكريم كلام الله أصدر أمراً بعدم الحوض في مثل هذه المسائل. وهذا توقفت الحركة الفكرية لأن ولي الأمر قد قيدها (كما يقول محمد أركون). فحُبست الحرية الفكرية وكُتبت داخل إطار الشرع فتوقف العقل الإسلامي عن الجدل والبحث عن الحقيقة، وأصبح عقلاً تابعاً للشرع وبالتالي جامداً لا عقلاً متحدياً وباحثاً عن الجديد ومبدعاً. وفي هذا الإطار، فهناك نظرية أقوى وأشهر بين الباحثين العرب حول تخلف المسلمين وهي تدور أيضاً حول مبدأ التقليد والتي بلورها محمد عابد الجابري (من المغرب العربي) في كتاباته، وخلصتها أن العقلية العربية التي لم تناقش القرآن والسنة وتقبلته وتبلورت عليه من خلال علوم الدين واللغة ترعرعت بروح التقليد وأصبحت عقلية لا إبداعية. فالعقلية العربية إذاً عقلية لا تنقد ذاتها. وقد دار كثير من الباحثين في هذا الفلك مثل برهان غليون

وجورج طرابيشي برغم مخالفتهم أو حتى تصادمهم مع الجابري في كثير من الآراء.

أما المنظور الأيديولوجي، وبرغم ضياعه كمفهوم في العالم الغربي، إلا أنه كان ما اقتنع به الكثير من المفكرين في نقدهم للمنهج الإسلامي. فالتعاريف المضطربة التي بلورها كل من ماركس ولينين وغرامشي والتوسير وماهايم للأيديولوجيا، والتي تضع الغموض والتناقض لدى كل مفكر منهم في مصطلح «أيديولوجيا» باستخدام عقله القاصر، كانت مع الأسف جواد امتطاه الكثير من درسوا العالم الإسلامي مثل العروي والبيطار وغيلون وحنفي واستخدموا عقولهم في المقارنة بين الحضارتين العلمانية والإسلامية لمحاولة إرشاد العالم الإسلامي لنفق الحضارة. إلا أن نظرية التخلف التي يقتنع بها الكثير من العامة تقول بأن المسلمين اهتموا فقط بالعلوم التي تربط الإنسان بربه (التوحيد) وتربط الإنسان بالإنسان (الفقه) وتربط الإنسان بالأشياء الملموسة إلى الحد الذي يفيد الإنسان. أما دراسة الأعيان لذاتها، كدراسة حيوان كالوطواط مثلاً (وهو كائن لا يرى ولكنه يستوعب محيطه بسمعه مما أدى إلى اختراع الرادار) فقد اعتبرت من العلم الذي لا ينفع وأنه مضيعة للوقت الذي قد لا يتاب عليه الإنسان. وبذلك أهدرت الكثير من مجهودات المسلمين في اختصار وشرح كتب الدين بدل توجيهها في دراسات ميدانية أو معملية (استكشافية) تدفع عجلة العلم والتقنية لدى المسلمين. وهكذا تخلف المسلمون كما يقولون. ولعل مما زاد الكثير قناعة بمسبب التخلف هو اكتساب هذا الطرح قوة على يد الأجيال المعاصرة التي درست في الغرب من خلال ربطه بعلم تقدم العلوم، أو علم الإستمولوجيا epistemology. فالتنخصصات العلمية والإنسانية في الغرب تستمد أفكارها في تقدمها العلمي من علم تطور العلوم. فقد كثرت الأفكار في ذلك التخصص عن أفضل الوسائل لدفع عجلة العلم قدماً إلى أن تبلورت في عدة نظريات، منها مثلاً نظرية كارل بوبر Karl Popper وتلميذه إمر لا كاتوش Imre Lakatos من جهة، ونظريات توماس كون Thomas Kuhn من جهة أخرى (وسياقي توضيحه في فصل «المعرفة» من كتاب قص الحق بإذن الله). فبرغم وجود اختلافات بينهم إلا أنهم يشتركون في الفكرة الأساسية باعتماد العقل البشري ولا شيء غيره.

وأخيراً بقي لنا علم التنمية. فلا بد من المرور سريعاً على هذا العلم الذي يحاول معالجة التخلف باستخدام العقل فأقول: لأن العالم الغربي الذي حكم بعقله انتهى بفئات كبيرة من المجتمعات إلى الفقر والجهل والمرض والذي ازداد سوءاً مع العولمة، فقد ظهر علم «التنمية» الذي تبنته الأمم المتحدة ليعالج هذه المآسي. وكأي علم آخر في العالم الغربي، فقد ظهر لعلم التنمية هذا أدوات وطرق تحليل ونظريات، وكل هذا بالطبع باستخدام العقل البشري. ويعد هذا العلم الآن أهم وأقوى توجه يوضح سبب تخلف سكان العالم الثالث عموماً، ومن بينهم المسلمون، ومن ثم يضع العلاج لهذا التخلف. وقد وضعت نقد هذا العلم في فصل «الفصل والوصل» بحمد الله ولن أشرحه هنا ذلك أن النقد لن يكون مقنعاً إن لم نفهم مقصودة الحقوق في الإسلام أولاً. ولكن لغرض التوضيح لا بد من إعطاء نبذة قصيرة عن علم التنمية.

يتلخص طرح علم التنمية في أن مشكل العالم الثالث يكمن في عدم استثمار مجتمعاته في الفرد بتمكينه، وذلك بتوسيع دائرة خياراته لأنه هو (أي الفرد) محور تركيز جهود التنمية. فالفرد في العالم الثالث لا مشاركة له في أي قرار وبالذات السياسي. فهو بذلك مهضوم الحقوق، وبهذا فهو لا إبداعي وغير منتج. أي أن العلاقة بين التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان هي من أهم ركائز تقدم أي أمة. فحقوق الإنسان تولد الفرص للفرد بالحركة، ومتى ما

تحرك أنجز وأنتج. وعلى هذا فإن فقر التنمية الإنسانية أشد وطأة من الفقر المادي لأنه يحد من قدرات الأفراد والمجتمعات على الاستخدام الأمثل لمواردهم الإنسانية والمادية. وفي هذا الإطار تأتي المطالبة بالتساوي في الحقوق بين أفراد المجتمع، ومن ضمنها التساوي بين الرجل والمرأة. فدور المرأة في العالم العربي كما يقولون قد انحسر في الإنجاب، فأكثر من نصف النساء في العالم العربي لايزن أميَّات، وأن معدل وفيات الأمهات أثناء فترة الولادة هو ضعف معدلها في أمريكا اللاتينية، وأربعة أضعاف معدلها في شرق آسيا. وهذه كلها مؤشرات على عدم المساواة في المواطنة وفي الحقوق القانونية كالنصويت والانتخاب بين المرأة والرجل. لذلك كانت الاستفادة من المرأة في العالم العربي هي الأقل في العالم لعدم تساوي فرص العمل، ولهذا سيعاني الكل في المجتمع بتعطل نصفه، وما هذا إلا مثال واحد. وبالطبع فإن هذا الهضم للحقوق قد ساهم في زيادة الفقر في العالم العربي، كما يقولون. فهناك مواطن عربي واحد يعيش على دخل يقل عن دولارين يومياً من بين خمسة مواطنين. هذا بالإضافة إلى ضعف الرعاية الصحية والتعليم. لذلك فإن من أولويات التنمية الاستثمار في حرية الفرد وتعليمه. فالقصور في الحرية يضعف التنمية الإنسانية ويشكل أحد أكثر مظاهر تخلف التنمية السياسية. وفي هذا الإطار لابد من محاربة المحاباة في المجتمعات لأنها تحبط المبادرات وتحرم البشر من الجدارة والإبداع. فالحرمان واللامساواة في القدرات والفرص قد تكون أكثر وبالاً من الفقر. فلا مخرج للأمم المتخلفة إلا بتوسيع خيارات أفرادها ليتمكنوا من الحركة والإنتاج كما يقولون.

ولعلك ستلاحظ بإذن الله، أن الأفكار التي ينادي بها علماء التنمية تنطلق من المنظومة الغربية للحقوق، فهي تطالب بتطبيق الديمقراطية الغربية، فهي إذاً وبطريقة غير مباشرة تنتقد العقل المسلم بالتحجر وذلك بعدم الالتفات أصلاً لوجود الشريعة والأخذ منها كينبوع للأفكار التنموية. فعلماء التنمية لم يعترفوا بالإسلام كطريق للتنمية حتى بمجرد النظر إليه، بل أخذوا مما توصلت إليه عقولهم من أبحاثهم وتجاربهم كما هو موضح في كتاب قص الحق بحمد الله. وسترى أن المفاهيم التنموية ما هي إلا محاولات لخدمة الرأسمالية. فهي أفكار، وبرغم أنها نبيلة (كالمساواة) إلا أنها وضعت لتنفذ داخل الإطار الرأسمالي. أي أنها تحاول إسعاف الرأسمالية. فهي بذلك تدعم استمرارية النظام الرأسمالي العالمي الحديث وذلك بمحاولة علاج خلله الجذري الذي يفرز الفقر باستمرار. وسترى كيف هو التمكين في الإسلام بإذنه تعالى، عندها سنتمكن من المقارنة ومن نقد علم التنمية والاقتصاد في العالم الغربي.

وللتلخيص أقول: إن العقلية البشرية أصبحت هي المحك وهي المعيار على الحكم على كل شيء علمي، وأن الإسلام كدين خرج تماماً من دائرة النفوذ في التقدم العلمي وإدارة المجتمعات. وهكذا تم خنق الإسلام وإبعاده عن دائرة الحياة المعاصرة تماماً. فكل من استخدم الإسلام في بحثه أو إدارة شؤون حياته أصبح متخلفاً. ويرغم أن الإسلام دين يبحث على استخدام العقل في أطر محددة كما وضحت في كتاب قص الحق، إلا أنه دين (كما يدعي الكثير) لا يرجع في جذوره إلى العقل كالتفكير في ماهية الوجود ونحوها، ويقبل بالكثير من المسلمات الواردة في القرآن الكريم والسنة المطهرة، بهذا أصبح أي عمل علمي يتقبل الإسلام متخلفاً. وهذه حفرة وقع فيها الكثير، فهناك فرق بين بحث علمي وإدارة مجتمع ما، فالعقلانية التي ينادي بها العلماء في البحث العلمي والتي تدفع العلم للأمم لم يبحث عليها الإسلام فقط، بل وضع حركيات مجتمعية تؤدي إليها. أما ما يرفضه الإسلام فهو العقلانية البشرية في إدارة المجتمع لأن العقل البشري الذي لا يعلم الغيب قاصر ولن يدرك تراكمات قرارات عقله القاصر

والذي سيؤدي لمنظومة من الحقوق تخل بالاتزان المطلوب لإيجاد مجتمع أسعد. وبهذا تكون الغالبية العظمى من أفكار الباحثين من خلال الحداثة أو الثورة عليها أو اتهام المسلمين بالتقليد أو من خلال علم تطور العلوم أو التنمية قد اتفقت على أن كبح العقل سيؤدي للتخلف. فهل هذا صحيح؟ وما هو دور العقل في الإسلام؟

مرض الإيدز

لقد وُضع المسلم المفكر في مأزق. فالحداثة تدفع المجتمعات تقنياً للأبعد عن شماله، والشريعة الإسلامية التي اتهمت بالجمود تشده من يمينه، والتاريخ السياسي المصبوغ بالمؤامرات والشتات يسد عليه الطريق من خلفه. ومجتمعه المسلم المتخلف الذي يعزو هذا التخلف للشريعة يقف من أمامه. فكيف يمضي هذا المسلم بمجتمعه قدماً؟ وبالذات عندما يطلب منه أقرانه من علماء الاقتصاد والسياسة والاجتماع تجديد الإسلام لهم. فكان لابد عليه من أن يتخذ منهجاً. فمنهم من أخذ بالشرع من جذوره، وبالطبع لمر ينجز الكثير لأن الوضع السياسي لمر يسانده، واتهم بأنه سلفي. ومنهم من اقتصر عمله على الدعوة لتطهير القلوب من شوائب الدنيا، واتهم بأنه تبليغي، ومنهم من حمل السلاح وجاهد الحكام واتهم بأنه إرهابي، ومنهم، ومنهم، ... وهكذا ظهرت التيارات والجماعات. وتعالقت الدعاوي بتحديث الإسلام ما دفع بعض علماء المسلمين الغيورين إلى إعادة النظر في أحكام الشريعة بدعوى الاجتهاد، حتى في تلك الأحكام التي أتى بها نص!!! وما كان هذا إلا لكي لا يتهم الإسلام بالتخلف.

ولكن لماذا هذه المآسي التي يعيشها المسلمون؟ إن ما يصير عليه كتاب قص الحق هو أنه بسبب عدم تطبيق الشريعة ما أدى لظهور آفات لمر تأت الشريعة أصلاً للتعامل معها، وأن هذه الآفات ستزول إن طبقت الشريعة. لنضرب مثلاً توضيحاً: هل في الشريعة نص مباشر لعلاج مرض نقص المناعة المعروف بالإيدز Aids؟ بالطبع لا. فالسبب في انتشار هذا المرض في الغرب هو عدم منع اللواط وتفشي المخدرات. فمن الإجحاف إذاً أن يُطلب من الشريعة علاج لهذا المرض. وهذا مثال صارخ. وكذلك باقي الظواهر والمآسي التي تعاني منها مجتمعاتنا المعاصرة، إلا أنها ليست بهذا الوضوح. لنضرب مثلاً عمرانياً: إن من مبادئ الشريعة إعطاء الناس الحرية في استخدام عقاراتهم إن لمر يضرروا بغيرهم ضرراً مباشراً. فللإنسان مثلاً أن يغير مزرعته إلى أرض سكنية، ولا يحق لكائن من كان منعه من ذلك (وهذا موضح في كتاب عمارة الأرض بحمد الله). ولكن عندما تم منع إحياء الأرض بدعوى التنظيم العمراني وسُلب الناس من حقهم في الإحياء، أي تغيرت مقصوصة الحقوق، لمر تعد الأرض مباحة للكل وأصبحت أكثر ندرة وبالتالي صار لها سعراً مالياً مرتفعاً يفوق مردودها الزراعي. فانتشرت ظاهرة تحويل الأراضي الزراعية في المدن إلى قطع سكنية. وفي هذا بالطبع هدر لثروات الأمة. هنا قام المفكرون ورجال الدولة المسؤولون عن الإنتاج الزراعي وطالبوا المجتمع بإيجاد حل جذري، فوقع علماء الشريعة في حيرة. فكان عليهم أن يجتهدوا لإيجاد علاج لهذا الوضع برغم أنه وضع ما أتى أصلاً إلا بسبب الخروج عن الشريعة بمنع إحياء الأرض ومنع الناس من إحياء المعادن. فلم ينتشر الناس في الأرض حيث المعادن وتكدسوا في المدن التي بها الوظائف الحكومية فكان الازدحام (وهذا موضح في فصل «ابن السبيل» بتوفيق الله)، ثم ظهرت الحاجة للفتاوى والتي تصدى لها من يعتقدون أنهم علماء. فهناك من العلماء المعاصرين من يعتقد أن هذا الوضع المعاصر هو بسبب تغير الزمان ومتطلباته، وليس

بسبب الخروج عن الشريعة بالدرجة الأولى. فكانت الأزمة التي تواجه كل متخصص في علم الشريعة. فلا مفر إذاً من إصدار فتوى تمنع الأفراد من حرية التصرف في العقار وإلا اتهم الإسلام بالتخلف. وبالطبع، فمن المنطق ألا تصدر مثل هذه الفتاوى إلا باستخدام العقل البشري حتى وإن كانت في إطار الضوابط الشرعية. وفي هذا، كما وضحت بتوفيق الله في كتاب قص الحق، خروج عن الشريعة لأننا نعالج الخطأ بخطأ آخر، وهذا هو واقع مجتمعاتنا اليوم (وحسبنا الله ونعم الوكيل)، تماماً كمن يحاول إيجاد علاج لمرض الإيدز لأنه إن نجح فإن اللواط سينتشر وستظهر آفات سلبية اجتماعية على الأبناء الذين تربوا على أيدي هؤلاء المنحرفين مثلاً، وهكذا ينسحب المجتمع من آفة لأخرى. وهذه هي المأساة التي بسببها كتبت فصلي «الديوان» و «المكوس»، ألا وهي استخدام العقل البشري في دراسة الشريعة بفتح باب الاجتهاد بسبب تغير الظروف على البشر. فإن ظهرت فتاوى تغير مقصودة الحقوق فهي إنما توجد وضعاً أسوأ من ذي قبل، إلا أن هذا السوء لن يظهر إلا بعد حين. فتراكمات مآلات أفعال الناس بعد الأخذ بفتوى جديدة مثل منع الإحياء إلا بإذن الإمام، لا يعلمها أحد إلا الأجيال القادمة لأن العقل البشري قاصر. لذلك أقول: لا يحق لأي عالم التنازل، بل يجب الإصرار على تطبيق الشريعة لأنها إن طبقت، فإن للشريعة المقدرة على إصلاح ما أفسده الناس بحكمهم بغير ما أنزل الله. وهناك العديد من الأمثلة الأخرى في كتاب قص الحق وبالذات في علم الاقتصاد. وحتى تقتنع بما سبق يا دكتور، أي بضرورة قفل باب الاجتهاد والعودة للنص، يجب أن أوضح مسألة دور العقل في الإسلام (ملحوظة مهمة: إن قولي هنا بضرورة قفل باب الاجتهاد لا ينطبق إلا على حقوق الآدميين أو مقصودة الحقوق، وليس على مسائل أخرى، كما سيأتي بيانه بإذنه تعالى).

طبيعة القرار

ما هو دور العقل في الإسلام؟ إن الإنسان كلما فكر أو قرأ في هذا الشأن كلما ازدادت حيرته. وذلك لأنه في البحث عن الإجابة سيستخدم عقله بلا شك، وعندما يفعل ذلك سيزداد حيرة. فكيف الخروج من الحيرة؟ إن مشكلة البشر الحقيقية والأهم هي في غرورهم بمقدرة عقولهم القاصرة. لذلك علينا ألا نستخدم عقولنا للخروج من هذه الحيرة، بل علينا أن نستعين بالإسلام. فكما أن الإسلام وضع ليد الإنسان محظورات في الاستخدام كالسرقة، ووضع للعين محظورات كمنع النظر في أعراض الغير، فقد وضع للعقل أيضاً محظورات ومباحات. فعندما يستخدم الإنسان عقله من غير وجه حق فسبخطئ. ألم يقل سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّهُ، فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٠٠﴾ فَقَتَلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٠١﴾﴾. فما هو المباح إذاً، وما هو المحظور في التفكير شرعاً؟

كما قلت في الفصل الأول من كتاب قص الحق: إن مفترق الطريق بيننا وبين غير المسلمين هو في طريقة التفكير. فهم، أي غير المسلمين، يستخدمون عقولهم في كل شؤون حياتهم ويفسدون في الأرض. فكيف نواجههم؟ إن الإجابة هي في توجيهه سبحانه وتعالى لنا في القرآن الكريم. فلم يأمرنا سبحانه وتعالى بتعطيل عقولنا، بل على العكس، أمرنا باستخدام عقولنا في التفكير في كل مخلوقاته، أي في كل شيء، لأن كل شيء من مخلوقاته تعاضمت أساؤه. كيف؟ كما هو معلوم، فإن تراكم الخير والشر في أي مجتمع ما هو إلا نتاج لتراكم أفعال البشر. كما أن هذه الأفعال ما هي إلا نتيجة لقرارات يتخذها أصحاب الأفعال أو من يطيعونهم. وبالطبع فإن من هذه القرارات ما

هو مصيري، فلن يحتاج الفرد مثلاً للكثير من التفكير لشراء ما يلبس، إلا أنه قد يترى في اختيار مدرسة لابنه. ومثل هذه القرارات المصيرية، كشن حرب على دولة أخرى، تأتي بعد تدبر وتفكر في معظم الأحوال، أو باتباع نهج الآخرين، كالسابقين أو المعاصرين. ولكن في جميع الأحوال، فإن أي قرار يُتخذ يأتي بعد إعمال العقل والقلب والمشورة والتحليل وما شابه من أدوات اتخاذ القرار. وفي هذا الإطار، فهناك ثلاثة ميادين لدراسة القرارات. الأول هو كيفية وصول العقل للقرار، والثاني هو آليات أو حركات اتخاذ القرار في المجتمع، والثالث هو طبيعة القرار.

بالنسبة للأول، أي لكيفية وصول العقل للقرار، فالمقصود به هو كيفية تأثير العقل في عمله عند اتخاذ القرار وعلاقة ذلك بالمادة والروح وما إليها من أسئلة فلسفية تتصل بالعقل ذاته، والتركيز على هذه المسائل الآن سيعدنا عن الإجابة لاتهامك لي يا دكتور (وسأتي توضيح هذه المسألة في فصل «المعرفة» في كتاب قص الحق بإذن الله). أما بالنسبة للميدان الثاني، أي آليات اتخاذ القرار في المجتمع، فإن المقصود به الحيز الذي يحق للفرد التحرك فيه، أو ما يحق له فعله وما هو محظور عليه. أي مقصودة الحقوق. وهذا هو جل موضوع كتاب قص الحق. فليتك ترجع إليه يا دكتور.

أما الميدان الثالث، وهو محور نقدك، أي طبيعة القرارات التي يتخذها الناس، فهو الذي سيوضح لك أخي الدكتور بإذن الله ضرورة رفض العقل مع مقصودة الحقوق، وضرورة استخدامه في شتى المجالات الأخرى. كيف؟ يمكننا تقسيم طبيعة القرار إلى نوعين من القرارات: قرارات محافظة، وقرارات غير محافظة. فالمحافظة المحافظة هي التي تنبع من عقل محافظ كاتباع نهج من سلف أو تجربة سابقة مثل الاقتداء بقرار سابق معلوم العواقب: فعندما يقوم تاجر مثلاً بإنشاء مخبز فإن عواقب استثماره هذا معلومة لدرجة عالية لأنه إنما يطبق استثماراً سبقه إليه الآخرون. أما القرارات غير المحافظة فهي المجهولة العواقب، وقد تمت تسميتها في الغرب بالقرارات الثورية أو التفجيرية، لأنها تثور على الوضع الراهن، كمشاهدة تاجر إيجاد زي يخرج عن عرف المجتمع كسباً لربح أعلى مثلاً؛ أو أنها قرارات تفجر طاقات كامنة، كأن يقوم عالم بتحدي مادة ما بتحويلها من حال إلى حال مؤملاً في فائدة مرجوة للمجتمع من جراء التحويل. ولنضرب مثلاً توضيحياً ثالثاً لهذه القرارات الثورية أو التفجيرية: إن إقامة صالة للتزلج الرياضي في مدينة صحراوية (مثل دبي) هو مشروع استثماري جريء وبحاجة للكثير من النفقات التي قد لا تثمر. فهل سيتقبل السكان الدخول في جو بارد لم يعتادوا عليه؟ وهل ستتقبل أجسادهم هذا التغير؟ وهل لديهم من القناعة ما يكفي لتكرار زيارة القاعة مراراً وشراء ملابس مخصصة لها؟ وهكذا من أسئلة ذات عواقب مستقبلية قد تأتي للمستثمر بالربح الكثير أو بالإفلاس. ومثل هذه الطريقة في التفكير تدفع المجتمعات للتجديد والتغيير المستمر إما للأفضل أو للأسوأ. وأقترح هنا تسمية هذا النوع من القرارات غير المحافظة بـ «القرارات المندفعة».

ومن جهة أخرى، فهناك تقسيم آخر لطبيعة القرار: ألا وهو حال المفعول به، أي على من سيقع القرار. فكل قرار يتم اتخاذه سيقع إما على إنسان أو على عين. فعندما تتخذ الدولة قراراً (أي تصدر قانوناً) بتحديد إجراءات المساكن في منطقة ما، فهناك أناس مستفيدون من هذا القرار وهناك متضررون. أي أن القرار قد وقع على الناس بالدرجة الأولى برغم تأثر الأعيان المستأجرة بهذا القرار (أي بهذا القانون). وبالنسبة للأعيان، فعندما يتخذ الفرد قراراً بحفر حفرة امتصاصية (كثيف أو بيارة) لصرف الفضلات في منزله، فإن الفعل قد وقع على أرض حديقته

ولوث أرض منزله، وقد يلوث أرض جاره أيضاً. أي أن القرارات عموماً إما تقع على أناس أو أعيان. وبالإمكان أيضاً تقسيم القرارات التي تقع على الناس إلى قسمين: قسم ذو تأثير اجتماعي، مثل قرار إنسان بمقاطعة جار له، وقسم ذو تأثير تمكيني، مثل قرار شخص ما بإنشاء مصنع ما. وسنركز هنا على القرارات التمكينية. وبهذا فإن لدينا نوعين من القرارات: قرارات تقع على الناس وقرارات تقع على الأعيان.

عند دمج التقسيمين سنلاحظ أن هناك أربعة احتمالات لطبيعة القرار باستخدام العقل، هي: قرار محافظ يقع على إنسان، وقرار محافظ يقع على عين، وقرار مندفع يقع على إنسان، وقرار مندفع يقع على عين. وعند فرز هذه الاحتمالات إلى إستراتيجيات أو سبل تسلكها الأمم سنلاحظ أن هناك أربعة سبل: (١) أمة مندفعة في قراراتها تجاه الإنسان والعين، وبالعكس (٢) أمة محافظة في قراراتها تجاه الإنسان والعين، ثم (٣) أمة محافظة في قراراتها تجاه الإنسان ومندفعة تجاه العين، وبالعكس (٤) أمة محافظة في قراراتها تجاه العين ومندفعة تجاه الإنسان. ومن الملاحظ على شعوب العالم الغربي هو أن قراراتهم تتجه غالباً نحو الاندفاع سواء كان ذلك على الإنسان أو على العين، أي أنهم يسلكون السبيل الأول. فهم مثلاً لا يلزمون أنفسهم بالاعتداء بمن سبقهم في منظومات حقوقهم، بل ينتقلون من منظومة حقوقية لأخرى، لهذا نرى تركيبة مجتمعاتهم في تغير مستمر. فهم يحاولون تحدي وضعهم القائم في استخدام المواد وتصنيعها، لذلك تكثر ابتكاراتهم التي قد تغير منظومات حياتهم أحياناً. فمن مراجعة مبيعات الأحذية الرياضية مثل أحذية نايك Nike الرياضية مثلاً، نلاحظ أن مجموع المبيعات قد ارتفعت في الولايات المتحدة الأمريكية من ١,٧٨٥ مليون دولار سنة ١٩٨١ إلى ٦,٤٣٧ مليون دولار سنة ١٩٩٠م، ذلك لأن لبس الحذاء الرياضي الأنيق أصبح رمزاً يعبر عن أن مرتديه شخص رياضي سليم الجسم والعقل. فالاحصائيات تقول بأن معدل ما يقنتيه البالغ من العمر ١٨ عاماً هو ٤ أحذية. وما كان هذا القفز إلا من خلال الإسراف في الإنفاق على الإعلانات التجارية التي تضلل الناس أحياناً. وبالطبع فإن في هذه الإحصائيات إشارة إلى تغير في طريقة الحياة، فقد انتشرت رياضة الهرولة والمشي بين الناس وبالذات في المنتزهات، وهكذا تغير منظومات حياتهم للأفضل أو للأسوأ. فهم لا يرون بأساً الآن من انتشار ظاهرة عيشهم فرادى دون أسر تظلمهم لرغبتهم الشديدة في التمتع بحرياتهم الفردية، ولا يرون بأساً من انفصال الزوجين حتى وإن كان في هذا ضرر على تربية الأطفال. والأسوأ أن بعضهم الآن أباح لرجلين مثلاً الزواج والعيش كعشيقين (اللواط) مع تبني الأطفال لتنتسبهم. فما هو حال هؤلاء الأطفال النفسي يا ترى؟ وما حدث هذا الخلل الاجتماعي والتلوث البيئي إلا لأن طبيعة اتخاذ قراراتهم اتسمت بالاندفاع الذي يتصف عادة بالتسرع الذي لا يستطيع أن يرى عواقب القرارات إلا بعد عشرات السنين لانعدام القدوة بمن سبق، أي القذف بالغيب من مكان بعيد (أنظر تفسير سورة سبأ في قص الحق).

وهنا لابد من الربط مع ما ذكر سابقاً عن العقل والتمكين من أن سبب التقدم التقني في العالم الغربي هو حماية حقوق الأفراد (أي التمكين) الذي أتت به الحداثة وليس الأخذ بالعقلانية. والمقصود بهذا هو أن مجتمعات العالم الغربي بالثورة على أفكار من سبق كانوا مندفعين في قراراتهم تجاه الأعيان، وبهذا أتت الاكتشافات، وكانوا مندفعين أيضاً في قراراتهم تجاه أنظمة مجتمعاتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مع التركيز على حماية حقوق الفرد مما جعله أكثر اندفاعاً، فكان التمكين لأن ثورتهم على منظومة حقوق أسلافهم كانت موجهة نحو تحرير الفرد من تسلط الكنيسة والدولة أكثر فأكثر. وبرغم هذا التقدم العلمي الصناعي، إلا أن في هذا السبيل خطورة

على البشر بسبب ما ينتجه من تلوث وانحلال. فإن تحولت باقي شعوب العالم لتصبح شعوباً مستهلكة دون حكمة كالعالم الغربي فإن مصير الكرة الأرضية الفساد، لذلك فإن من الحكمة ترك هذا السبيل كقدوة للأمم الأخرى. ولكن المهم لنا الآن هو تأثير العقل البشري في طبيعة القرار الذي أوجد مجتمعات مندفعة في شتى المجالات، فكانت مجتمعات منتجة صناعياً، لذلك سيثور سؤال مركزي في ذهن أي قارئ ألا وهو: إن تم وصف المجتمعات الغربية التي أخذت بالحدثة والديمقراطية في كتاب قص الحق بأنها مجتمعات مندفعة في قراراتها، وهذا وصف سلبي، وهم (أي الغربيون) يصفون هذا الاندفاع بالإيجابية لأنهم يعزونه لتحررهم من الماضي بإعمال عقلهم البشري، فلا بد وأن نوافقهم هنا لما ذهبوا إليه لأن واقع الحال يقف معهم، فهم الأكثر تمكناً وقوة من المسلمين في وقتنا الحالي! وإن وافقناهم في هذا فلا بد بالتالي من أن نوافقهم في أن دور العقلانية البشرية في نسج الحقوق هي السبيل الأمثل للأمم! وهذا ما وقع فيه المفكرون، ولفهم هذا المأزق الفكري لابد من توضيح الآتي:

إن العالم الإسلامي سقط في واقعه المتخلف المؤلر لأنه اقترب من سلوك السبيل الثاني (أي أمة محافظة في قراراتها تجاه الإنسان والعين)، فقد كان المجتمع المسلم متحفظاً في قراراته تجاه الأعيان إلى سقوط الدولة العثمانية (كما سيأتي بيانه في فصل «المعرفة» بإذن الله إذ أن أفرادها كانوا في معظم الأحوال ذوي عقلية تقليدية مقلدة فلم تكثر المخترعات مقارنة بالغرب الذي أوجد الثورة الصناعية). أما بالنسبة للإنسان فقد كان متحفظاً في أمور ومندفعاً في أخرى، ومتى ما اندفع بترك نهج من سلف فقد كان هذا على حساب عموم الناس لصالح الحكام. لذلك فإن المجتمع المسلم كان، والله أعلم، أقل تقدماً في تقنيته من العالم الغربي ولكنه أكثر ثباتاً في تركيبة مجتمعه. ونظراً لهذا الفارق في التقدم التقني مقارنة بالغرب كان التوقف الاقتصادي الذي أدى للتخلف وذلك بسبب عدم تطبيق الشريعة وبالذات في الحقوق التي إن تغيرت (بسبب الاجتهادات الفقهية) كانت تميل لأهواء الحكام على حساب كبت حركة الناس مقارنة بما حدث لسكان العالم الغربي الذي كان يفعل العكس. وما تم توضيحه في كتاب قص الحق هو أن الشريعة أرادت مجتمعاً مسلماً محافظاً في قراراته التي تقع على الناس، وفي الوقت ذاته وضعت من الحركيات ما يدفع الأفراد لاتخاذ قرارات تتحدى الأعيان لتظهر الابتكارات. أي أن الشريعة تدعو لسلوك السبيل الثالث وليس الثاني كما وقع. فهي تتلافى القرارات المندفعة تجاه الإنسان، لذلك وضعت مقصوفة ثابتة من الحقوق التي يجب على الناس اتباعها، أي اتباع النص في الحقوق، فلا يحق لكائن من كان أن يأتي بمنظومة من الحقوق ويقترحها للناس للسير عليها لإدارة المجتمع. وفي هذا محافظة كبرى على تركيبة المجتمع التي تؤدي لضمان الاستقرار والاستمرار المنتج. ولعل المعجز هو أن هذه المقصوفة التي وضعها الشريعة برغم ثباتها، إلا أنها اتسمت من داخلها بدافعيتها الشديدة للناس للتمكين وللحركة لاستغلال خيرات الأرض وتفجير طاقتها لأقصى مدى ممكن، أي أنها تدفع الناس بشدة لتسخير المادة كما وضحت في كتاب قص الحق. أي أن الشريعة تحاول إيجاد مجتمع أفراد مندفعين في قراراتهم تجاه الأعيان ليأتي الابتكار والتمكين، ومحافظين في ذات الوقت في قراراتهم تجاه الآخرين من الأفراد بالخضوع لمقصوفة الحقوق التي لن تتغير أبداً (السبيل الثالث) والتي تطلق الأفراد للعمل والإنتاج بالفصل بينهم حتى لا تقع الخلافات المثبطة أو الخلافات التي تتطلب تدخل السلطات وذلك حتى يضمحل دور السلطات من خلال تخفيف خطوط التماس بين الأفراد المتمكنين. وحتى لا ينفلت المجتمع لفساد من جراء هذه الاستراتيجية في التعامل مع الأعيان، وضعت الشريعة من الحركيات ما يمنع التلوث من خلال ذات المقصوفة للحقوق. والملفت للنظر هو أن هذه الحركيات المانعة للفساد تؤدي في الوقت ذاته لدفع الناس لمزيد من

الابتكارات إن طبقت الشريعة. لهذا، فإن ما حاول كتاب قص الحق إثباته بحمد الله هو أن من الحكمة ترك العقل البشري متى اصطدم مع نص شرعي لأن العقل البشري قاصر مقارنة بالحكمة التي تؤدي إليها الشريعة.

وهنا لابد من التنويه أن العقلانية لا يمكن لها أن تصطدم مع النص، وإن فعلت فهي ليست عقلانية عقل بل عقلانية أهواء كما يفعل الغرب. ولأن الشائع هو لفظ «عقلانية» للدلالة على عقلانية البشر، أي عقلانية الأهواء، فقد استخدمت كلمة «عقلانية» في كتاب قص الحق للتعبير عما ينتجه العقل البشري. وهذا وضع غير سليم لأن من المفترض في العقلانية أن تؤدي للحكمة. ولكن لأن العقلانية المتصفة بالأهواء هي الشائعة كتعبير في مجتمعاتنا فلا بد لي من استخدام نفس التعبير ولكن بالتنبيه لهذا الفارق في المعنى. وقد تسأل أخي الدكتور: أليس من الإجحاف وصف العقل البشري بالأهواء؟ فأقول: عقل من سيكون المرجع؟ فعند الحديث عن العقل البشري، فهناك عقول كثيرة وبمراجعات وقناعات مختلفة. فلكل فرد عقله الخاص به وقناعاته المبررة له. وللخروج من هذا المأزق وجد العالم الغربي خلاصه في الديمقراطية التي تطبق عقل الأغلبية. فالعقلية البشرية هي دائماً عقلانية مبررة لصاحبها وأهواء للآخرين كما بينت. لذلك، ولأنها قاصرة، فقد تلافت الشريعة الأخذ بها في الحقوق، وأطلقتها في التعامل مع الأعيان. أي أن الشريعة تدفع للسبيل الثالث بينما المجتمعات المسلمة سلكت تاريخياً السبيل الثاني فكان التخلف.

ولعل السبيل الرابع هو أشر الأحوال، فهو الذي لا يدفع الأفراد لتحدي الأعيان وتفجير طاقاتها، لذلك سيظل المجتمع المتبني لهذا السبيل مجتمعاً متخلفاً تقنياً. وفي الوقت ذاته نجده يقفز في حقوقه من منظومة لأخرى، أي أنه مندفع في طبيعة قراراته تجاه الإنسان، لذلك فهو مجتمع في ترد اجتماعي واقتصادي. وهذه تمثل معظم مجتمعات العالم الثالث (بما فيها العالم العربي المعاصر) التي تقفز من منظومات حقوقية لأخرى بتغير أنظمة دولها أو حكامها الذين يغيرون الأنظمة (بعثية أو اشتراكية) أو يستحدثون برامج تنمية مختلفة لا هم لها إلا سلب التمكين من الأفراد. فالقرارات التي تؤثر في حقوق الأفراد في مجتمع العالم الثالث دائمة التقلب. وأخيراً أرجو ملاحظة أن ما ذكرته سابقاً ليس وصفاً دقيقاً لحال المجتمعات. فإن وُصف مجتمع ما بأنه يتبع السبيل الثاني مثلاً فهذا لا يعني أن طبيعة قرارات جميع أفراد ذلك المجتمع كذلك. بل هي الصفة السائدة على أفراد المجتمع كما حدث في العالم الإسلامي في تاريخه الطويل إلى حين سقوط الدولة العثمانية والذي بدأت بعده معظم دول العالم الإسلامي في الخروج من السبيل الثاني والدخول في السبيل الرابع. أما السبيل الثالث، وهو ما يدعو إليه الإسلام، فقد بقي دون استطراد. وللتأكد السابق لبتك تقرأ دور العقل في السبيل الثالث، فهو في كتاب قص الحق في فصل «قصور العقل» لعلك تغير رأيك في نظرتك لدور العقل.

ثم يستمر الدكتور في نقده قائلاً:

«... أما المآخذ الثاني: فهو اجتهاده المبني على الدور الفردي والحقوق الفردية و تقلص مساحة التفكير في المصلحة العامة والحركة الجماعية للمجتمع في أعماله منذ "عبارة الأرض". ففي فكر الدكتور جميل أن المجتمع هو عبارة عن مجموعة حسابية من الأفراد الصالحين الذين بدون شك سينتجون مدينة صالحة، وهو تصور في رأيي مبتور وقاصر وغير شامل...».

إن النقد السابق وما بعدهما (أي المآخذ الثالث والرابع) يشتركون في سحب القارئ ليتصور أن جميل أكبر

يُسطح الأمور بسداجة ويبسطها لتكون الحياة من إنتاج أفراد صالحين يعيشون دونها دور للدولة. هو يقول أنني أؤهم الناس أن المجتمع أفرادهم وكأنهم ملائكة وبالتالي لا حاجة للدولة وأنظمتها وأني بهذا سطحي لا أفهم تعقيدات العمران المفعم بالخلافات بين الجهات المختلفة. هنا أقول: سبحان الله، لقد ألقيت مرة محاضرة في جامعة هارفارد وركزت فيها على كيفية أن الخلافات بين السكان تُشكل المدينة وذلك بعرض بعض النوازل الخلافية بين السكان والتي تعج بها كتب الشريعة. وكان الهدف من هذا العرض هو إظهار أن الشريعة تستطيع حل أصعب الأمور دونما قوانين وضعية. وقد فعلت هذا لأن المجتمع الأمريكي الرأسمالي أوجد أفراداً يستأثرون بالخيرات دون الآخرين فيظهر الصراع بين الناس بدليل أن نسبة المحامين والسجناء في الولايات المتحدة الأمريكية هي الأعلى في العالم، فأردت أن أظهر لهم أن الشريعة باستطاعتها حل مشاكلهم إن لجؤوا إليها دونما أنظمتهم التي هي من إنتاج عقولهم القاصرة ودن الحاجة لهذا الكم الهائل من البيروقراطيات والحزازيات والانتقامات. ولأنها من الله العليم الحكيم فستكون نتائج أحكامها في مصلحة الجميع. فما كان من أحد الحاضرين (وهو الأستاذ جونزار حيدر من كندا جزاه الله خيراً) إلا أن انتقديني قائلاً: «يا جميل إنك بعرض هذه النوازل الخلافية وكأنك تُظهر المجتمع المسلم مكون من أفراد طالحين يتناحرون فيما بينهم على الدوام بسرد هذه الوقائع الخلافية بين الناس، وبهذا سيفهم الناس أن الشريعة وكأنها أتت لأناس غير صالحين بالدرجة الأولى». وبالطبع هو قال هذا لغيرته على الإسلام. فهل لاحظتم أخوتي كيف يتفاوت الناس في الفهم، فالدكتور الناقد فهم من عمارة الأرض، وبرغم كل النوازل التي تظهر الخلافات بين الناس والتي حلتها الشريعة، بأنني دائم التصور أن المجتمعات مكونة من أناس لا يتنازعون. لهذا فإن قرأت النقد السابق للدكتور وقرأت عمارة الأرض الذي يستعرض النوازل الخلافية بين الناس بكثرة ستستنتج مباشرة أن الدكتور لم يقرأ قص الحق وأنه لم يفهم كتاب عمارة الأرض. فكثرة النوازل دليل على مقدرة الشريعة على حل الخلافات بين الناس مهما كانوا استحواذيين ومتضادين، فكثرة النوازل في كتاب عمارة الأرض تدحض ما قاله الدكتور بأن فكر جميل أكبر ينظر للعمران على أنه «مجموعة حسابية من الأفراد الصالحين الذين بدون شك سينتجون مدينة صالحة». فكيف يكونون صالحين باستمرار وهذه النوازل تشهد ضد ذلك. ولكن هذا لا يعني أن سكان المدن الإسلامية ليسوا صالحين، لكن يعني أن الشريعة إن كانوا صالحين سارت أمورهم بالإتفاقات فيما بينهم لحل عمرانهم دونما السلطات من خلال المبادئ التي وضعتها الشريعة والموضحة في كتاب عمارة الأرض وكتب أخرى، وإن لم يكونوا صالحين عندها أيضاً فإن الشريعة تستطيع سحبهم لعمران يخدمهم وبحياة طيبة ودونما هدر واستعباد من سلطات ستستنهك مجتمعهم. وحتى لا يأتي شخص مستقبلاً مثل الدكتور ويقول هذا النقد، فقد وضعت الكثير من النوازل التي توضح كيفية فصل الشريعة بين الناس إن اختلفوا سواء كانوا فرادى أو جماعات.

كما أن الدكتور الناقد اتهمني بأنني اجتهدت في تعظيم دور الفرد على حساب دور الجماعة وأن هذا قد يصطدم مع المصلحة العامة التي لن تتحقق بإطلاق الأفراد. فأجيب: إن الاشكالية هي أن معظمنا قد نشأ في وسط مجتمعي وأكاديمي غرس في أفهامنا أن المصلحتين (أي مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة) تتضاربان باستمرار لذا لا بد من الأنظمة والقوانين لحل هذا التضارب، ولأن الشريعة ليست لديها أنظمة وقوانين فلا بد إذاً من استيراد الأنظمة والقوانين. وهذا يتجلى في نقد الدكتور الآتي، فهو يقول:

«المأخذ الثالث: هو إلغاء مساحة الاجتهاد باعتبار أن النصوص القرائية و السنية كافية و شافية عددياً لكل مسائل البشر، و هذا فيه مغالطة (طبعاً غير متعمدة) تكون ناتجة من البيئة السعودية الحنبلية التي تقف عند النصوص، و تضع في غياب النصوص، عكس المدرستين المالكية و الحنفية. لقد كان الإمام أحمد يتوقف في إبداء رأيه في الكثير من المسائل التي لا يجد فيها نصاً، مع العلم أن المجتمع لا يمكن أن ينتظره. العلماء يجمعون على أن عدد النصوص - قرآن و سنة - محدود و أما المسائل المتجددة فهي بالطبع غير محدودة، و من هنا جاءت علوم مقاصد الشريعة و القواعد الفقهية و علم الأصول و أركان الاجتهاد للمساعدة إلى تحقيق الإسلام في غياب النص القاطع، و من المؤكد أن الدكتور سيرمي بكل هذه العلوم عرض الحائط، كما فعل بعلم مقاصد الشريعة. نحن أمام نوازل عالمية بسبب كوارث لم تكن السبب فيها، لكننا مطالبون بإيجاد الحلول له بحكم بشريتنا، و تقديمها أمام الناس و إقناعهم بها بل و إثبات صلاحها بتطبيقها على الأرض و لا ننتظر حتى يفنى البشر - الكفار - لنقيم نحن الحكم الشرعي و المجتمع العالمي الصالح. نحن مطالبون بالانخراط قولاً و عملاً في المجتمع العالمي شتناً أم أئبناً. ..»

لا أدري كيف يفهم الدكتور الناقد هذه الآية: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾. كنت في مؤتمر قبل أيام في اسطنبول بعنوان: "الفنون في ضوء مقاصد الشريعة"، و كان هناك كبار الفقهاء مثل الدكاترة عصام البشير و أحمد الريسوني و نور الدين الخادمي و عبد المجيد النجار. فكانت كلمتا «النص» و «المقاصد» تتردد في هذه الندوة باستمرار. و بالطبع فهي تعني لكل من له دراية بعلم المقاصد بأن هناك نصاً و نريد استنباط أو بالأصح استحداث حكم مختلف عما يقوله النص. فكانت أحث الفقهاء على ألا يستخدموا العقل مع النص في قضايا العمران بتاتاً. فالمقاصد كأداة لاستحداث الأحكام قد تكون ملائمة لمجالات أخرى. فهذا خارج تخصصي و لا حق لي في المشاركة في هذه الجدلية. لكن ليس في العبارة التي اعتبرها بعض الحاضرين من الفنون. لأضرب مثلاً على ذلك:

بالرجوع إلى قاعدة «الضرر يدفع قدر الإمكان» كمقصد ظهرت القوانين التي تمنع الفرد من تصرفات مستقبلية كمنعه من تحويل منزله إلى فرن دفعاً لضرر الدخان عن الجيران. فالهدف هنا دفع الضرر قبل وقوعه لأن الدفع أسهل من الرفع كما جاءت به المقاصد. فيقول فتحي الدريني في هذه القاعدة: «وهذا مقصد عام يجب أن يراعى في جميع شؤون الدولة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فللدولة أن تسن من القوانين ما يدفع الضرر المتوقع عن الأفراد والجماعة». لعل كتابات الأستاذ فتحي الدريني جديرة بالتطبيق في مجالات أخرى ولكن ليس في العمران. فاستشهاداته بالمسائل البيئية لم تكن بالعمق الكافي وهذا طبيعي لأنها خارج تخصصه جزاءه الله خيراً، و لذلك وجب التنبيه حيث يقول أتابه الله:

«الضرر العام الذي يلزم عن تصرف الفرد فيما منح من حق أو إباحة فإنه يمنع منه، ولو لم يقصد إلى ذلك الضرر، أو يقصر في الاحتياط؛ بل ولو كان الباعث عليه مشروعاً أو حسناً، من مثل تلقي السلع، أو إقامة مصنع في ظاهر المدينة ليساهم في الاقتصاد الوطني أو الثروة الوطنية، وهو استعمال مشروع و معتاد لحق الملكية، ثم ينشأ حوله بعد حين حي راقٍ للسكن، بحيث أضحي وجود المصنع مصدر قلق و إزعاج و خطر على صحتهم، أو معطلاً لانتفاعهم بالمنافع الأصلية المقصورة عادة من العقارات التي يسكنونها، فالسلوك معتاد، و التصرف في دائرة الحق، و معتاد أيضاً، و الباعث مشروع، و المصنع سابق في وجوده على الحي، و مع ذلك يمنع إذا أربى ضرره على نفعه، عملاً بالمقررات الشرعية، من أن

الضرر يزال، قديماً كان أم حادثاً، ويختار أهون الشرين، فهذه القواعد لا تقيم وزناً للعناصر النفسية، وإنما تنظر إلى الوقائع الخارجية». أنظر نظرية التعسف: ص ٧٣، ٢٣١، ١٢٦، ٢٢٧

إن هذا الوضع الذي يقول عنه د. الدريني يحدث متى منع الإحياء أو قيد بموافقة السلطات، ويحدث عندما تمتلك الدول المعادن وبالتالي تمتع الناس من الوصول لها (تذكر مثال الإيدز). عندها، ولأن السلطات تمتلك معظم أو جميع الثروات سينجذب الناس من القرى والضواحي إلى المدن وللعواصم بالذات بحثاً عن العمل، عندها، فإن المدينة بالطبع ستكبر تدريجياً لتقترب من المصانع خارج المدينة، هكذا ستظهر خلال مئات السنين حركة عمرانية تؤدي لتغير مواقع المصانع. وهذا مشاهد في معظم المدن. المصانع تبتعد ثم تكبر المدن لتقترب منها. فكم هي خسارة المجتمع مع هذه الحركة؟ وما نتج هذا الوضع إلا من تطبيق الأنظمة الوضعية أو من العمل بالأحكام المستنبطة من النصوص باستخدام المقاصد. أما إن طبقت الشريعة بنصوصها فلن يقع هذا لأن المدن المركزية ذات الأموال الطائلة لن تظهر. فالناس سينتشرون في الأرض حيث مواضع الخيرات كما بينت في فصل "ابن السبيل". فمصادر الأموال للدولة قليلة جداً كما وضحت في كتاب "قص الحق" بتوفيق الله. وإن ظهرت، كأن يكون موقع المدينة استراتيجياً مثل اسطنبول أو القاهرة، فستمو عندها المدينة بطريقة تلتف فيها على المصانع لأن المصانع حازت الضرر (وحياسة الضرر مسألة معروفة شرعاً بإجماع الفقهاء من جميع المذاهب). كما أن السكان يعلمون بأن المصنع قد حاز على حق الضرر وسيتلافون السكنى في موقع قرب المصنع ابتداءً. هذا إن كان الضرر مقبولاً. وفي هذه الحالة فهم الجانون على أنفسهم لعلمهم أن عليهم احتمال هذا الضرر كالأصوات الصادرة من آلات الحدادين والنجارين. وهكذا لن يخسر المجتمع تكلفة تحريك هذه المنشآت من مواقعها. وفي هذا حث على الاستثمار إذ أن المستثمر مطمئن أن استثماره لن يتحده أحد كائناً من كان لأنه حاز الضرر. وفي هذا مزيد من الإنتاجية للأمة.

ولكن ليس هذا هو المهم، فالمهم هو الضرر الشديد كالضرر المؤثر على الصحة والملوث للبيئة. فكيف عالجت الشريعة مثل هذه الحالات؟ أقول: إن المصنع الذي يلوث لن يوجد أصلاً. فمع النظم الوضعية ظهرت هذه المصانع، لأن الأنظمة الحالية الحاكمة بتقييد الناس كمنع الإحياء أو وجدت مجتمعات طبقية، فتمكن الأثرياء من إنشاء المصانع التي يعمل بها المستأجرون أو المأجورون. لهذا، فإن من ملك مصنعاً في باتنة وهو يعيش في الجزائر، قد لا يكثر ثلوث المصنع لسكان باتنة لأنه ليس متضرراً، فهو يعيش بعيداً عن المصنع. أما مع فتح أبواب التمكين للجميع إن طبقت الشريعة، فإنه لا ثري يستطيع استئجار الفقراء للعمل له لأنه لا طبقية، لهذا لا بد له من أن يعمل شراكة مع الآخرين في المصنع. ليس هذا فحسب، بل إن عملية التصنيع لأنها مبنية على الشراكات في ملكيتها (وليس على الملاك الغائبين) فإن العملية الإنتاجية تفتتت إلى شركات أصغر وأصغر، وهذا ما وضحته في كتاب قص الحق. ولأهمية هذه المسألة أفردت لها فصلاً كاملاً، أي فصل "الشركة". عندها لن ينشأ مصنع ضار لأن المتضرر هم من يعملون في المصنع الذين يشتركون فيه. فمن هذا الذي يريد الإضرار بنفسه؟ حتى وإن ظهر مصنع ضار، عندها، ولأن للناس حق إيقاف المصنع الضار، فلن يفكر أحد في استحداث مصنع ضار لأنه يعلم أن المتضررين سواء كانوا من المجاورين المتضررين أم من الأبعاد الذين سيجهتدون من باب الأمر بالمعروف سيوقفون ضرر المصنع. وأن هذا لهم شرعاً لأنه لا وجود لتنفيذ لأن الشريعة التي تفتح أبواب التمكين ستؤدي إلى مجتمع أفراده متقاربون في الدخل، وبهذا يسود العدل (التفصيل في كيفية سيادة العدل موضح بحمد الله في قص

(الحق). هكذا سيُمنع الضرر مهما كان، حتى إن لم يضر المصنع بالجيران لبعده عن العامر فإنه يضر البيئة لهذا سيقفه المحتسبون. وسيأتي من المحتسبين من سيثبت ذلك يوماً ما. ولأن الكل متمكن، ولا فقر منتشر، فهناك الكثير من الوقت الفائض لدى الناس للاحتساب (كما هو موضح في قص الحق)، عندها سيتردد المستثمرون من استحداث مصنع ضار لأن رأس المال جبان. ولعلك الآن تقول: ولكن لن يفعل الناس ذلك، فلن يوجد من سيقف مصنع في الصحراء لأنه لا جوار ولا محتسبي أجر؟ فأجيب: من هذا الذي يعمل بعيداً في الصحراء كأجير إن كانت أبواب التمكين مفتوحة له في الحاضرة؟ ولعلك تقول: ولكن قد يوجد مصنع ضار بعض الشيء بالبيئة وقد يسكت عنه المحتسبون. فأجيب: إن حدث هذا فسيكون وضع أفضل من وضعنا الحالي ذلك أن من يملكون المصانع الآن يرشون المسؤولين فيستمر المصنع في التلوث حتى بالقرب من العامر. ألا ترى أن الكرة الأرضية تتلوث بسبب المصانع الملوثة؟ لا بل أن دول الغرب تشتري ذمم مسؤولي العالم الإسلامي وتدفن نفاياتها السامة في أراضي المسلمين. إن المسألة ليست بالبساطة التي تصورها فتحي الدريني أو الفقهاء. بل هي سلسلة من المآلات المتتالية. وهي ما وضحتها كتاب قص الحق بتوفيق الله وحمده.

هكذا ضربت لهم في هذه الندوة عدة أمثلة توضح كيف أن ما قد يستحدثوه من أحكام تمس العمران بالرجوع للمقاصد ستوجد أحكاماً تعمل ضد مآلات الأحكام التي يشير إليها النص مثل عدم جواز الإحياء إلا بإذن الإمام ومثل منع الناس من تغيير وظائف عقاراتهم إلا بإذن السلطات ومثل إباحة نزع الملكية. فكل هذه الأحكام المستنبطة اجتهاداً والتي تظهر كأنها شرعية وهي ليست كذلك، لها هدف واحد وهو سحب الحقوق من الناس إلى السلطات. وكنت في كل مرة تتاح لي الفرصة للحديث أضرب على نفس الوتر. حتى أنني تحدثت مع معظمهم واحداً واحداً على انفراد، لكن الذي لاحظته هو تماماً ما وقع فيه الدكتور الناقد، وهو أنه لا بد من إعمال العقل في النصوص لاستنباط أحكام تناسب حاضرتنا بدعوى تغيير الحال لتغيير الزمان. أي أنهم لا يصرحون بنقص الدين. وفي الوقت ذاته، فهم باستخدام المقاصد لاستحداث الأحكام وكأنهم يقرون إما بنقص الدين برغم عدم تصريحهم لذلك، أو أن أحكام الشريعة بالنسبة لهم يجب أن تتطور لتلائم العصر، فهم وكأنهم يقولون أنها متخلفة برغم عدم تصريحهم بذلك والعياذ بالله. وأخيراً تحديتهم علناً بأن يضربوا لنا في الندوة مثلاً واحداً لاجتهاد فقهي نحتاجه اليوم في العمران ولم تأت به الشريعة. فلم يجبني أحد على التحدي. وفي اليوم الثاني كررت لهم نفس التحدي، ولكن لم يأتي أحد منهم بمثال. بالطبع هم معذورون لأنهم ليسوا بعمرائين، لهذا لا ألومهم. فهم فعلوا ذلك لأن المخططين أقتنعواهم بذلك. لكنك يا دكتور رجل عمراي، لذا فمن العدل أن أكرر التحدي السابق بالقول: اعطني مثلاً واحداً فقط للحاجة للاجتهاد في قضايا العمران ولم تأت به الشريعة. ألم تقل يا دكتور الآتي في مأخذك السابق ناقداً: «المأخذ الثالث: هو إلغاء مساحة الاجتهاد باعتبار أن النصوص القرائية و السننية كافية و شافية عددياً لكل مسائل البشر»؟؟؟ ألم تقل: «وهذا فيه مغالطة...؟؟؟» أليس هذا ما قلته؟ إذاً عليك بالمثال وعلي بالرد عليه. أنا أنتظر قبولك للتحدي.

لكن المؤلر في نقد الدكتور هو الآتي: كما تعلمون أحبتي فإن الذي يحدث في العالم الإسلامي اليوم هو الاقتتال وتطابر الأشلاء لأسباب من أهمها الخلافات الطائفية التي يرفضها كل مؤمن. لقد تفشت مؤخراً خلافات طائفية بالقول بأن هذا سلفي وذاك إخواني وأولئك متصوفة ونحن على الحق لأننا كذا وكذا. هذا هو المؤلر، أن

يمتطي الدكتور هذه الموجة من الخلافات المذهبية ويوجدتها في أذهان الناس ضد جميل أكبر باتهامه أنه حنبلي وأن هذا يخالف ما ذهب إليه المذاهب الأخرى، وكأن الحنابلة في كفة، والمذاهب الأخرى في كفة ليشتمل التضاد المذهبي. لهذا كما يشير، يجب ألا نأخذ من جميل أكبر حتى وإن رجع للشريعة لأنه حنبلي. ألم يقل الدكتور بأنني من البيئة السعودية الحنبلية التي تقف عند النصوص، وتضع في غياب النصوص، عكس المدرستين المالكية والحنفية؟؟؟

وبالطبع كأني سني فإنه لا فرق عندي أن أكون من أتباع أي مذهب. فالمذاهب عندي سواء. ومع هذا فلا بد من هذا التوضيح، فلماذا سئلت: ما مذهبك؟ والإجابة هي أنني حنفي بالوراثة وحنبلي بالتعليم ومالكي بالبحث العلمي وشافعي بالإعجاب. فقد هاجر جدي من منطقة بخارى في وسط آسيا، وبالتحديد من قرية خارج أندليجان إلى الحجاز. وكما قال لنا فإن جده كان عالماً من علماء الأحناف، واستمر هو كذلك يستضيف الدروس في منزلنا أسبوعياً بالطائف حيث كنت طفلاً أخدم وأقدم لمن يتذاكرون المذهب الحنفي الأكل والمشروبات. هكذا نشأت في بيئة حنفية محضة عملياً في المنزل وحنبلياً في المدرسة حيث دروس العبادات على المذهب الحنبلي. وقد لاحظت في طفولتي الفارق الطفيف بين ما تعلمته عن كيفية التطهر والصلاة مثلاً في المنزل من جدي وجدتي وبين ما درسته في المدرسة. أذكر مرة أنني سئلت في الابتدائي: كم عدد ركعات الظهر؟ فقلت: عشرة. فضحك كل من في الصف. فسألني الأستاذ: لماذا عشرة؟ قلت: أربعة ثم أربعة (الفرض) ثم اثنين. فهذا ما تعلمته من جدي رحمه الله التي لم تكثر للتفريق بين الفروض والنوافل. فعلمتني أن الظهر عشر ركعات. فقال الأستاذ: صفقوا له. فهل أنا حنفي أم حنبلي؟ أنا نفسي لا أستطيع الجواب على هذا السؤال لأنني لم أكرث له قط. لكن المهم لعامة الأرض هو فقه المعاملات، أي حقوق الأدميين، وهذه لم أتعلمها لا من المنزل ولا من المدرسة، بل نشأت عليها في دراستي العليا بالبحث العلمي والذي ركز على المذهب المالكي أيام الدكتوراه. فعند البدء لبحث الدكتوراه كان لابد من التركيز على منطقة ما. فكان اختياري لشمال أفريقيا لأنها كانت الأفضل من حيث مدنها التي كانت ولا تزال تحتفظ بنسيجها العمراني الفريد. فزرت تونس والمغرب في أول الثمانينيات من القرن الماضي، لهذا ولفهم تركيبة هذه المدن كان لابد لي من دراسة النوازل من كتب المالكية. وهذا الذي حدث. وهذا واضح من كتاب عمارة الأرض من نوازله وصوره التي ركزت على المغرب العربي أكثر من أي مكان آخر. ولكنني عندما عدت لأصول الفقه لأفهمها وجدت الشافعي شامخاً فيها، لهذا أعجبت به أيما إعجاب. فالشافعي بالنسبة لي شخص ذو مقدرات ذهنية مهولة، فهو بالطبع كغيره يصيب ويخطئ في اجتهاداته، لكن برغم أنه توفي صغيراً مقارنة بغيره، إلا أنه بإضافاته الأصولية وضع مسكلاً وجدته صالحاً لحالنا اليوم. فكما هو معلوم فهو قد انكر الاستحسان. قال ابن الحاجب المالكي: «قال الشافعي من استحسنت فقد شرع، يعني من أثبت حكماً بأنه مستحسن عنده من غير دليل من قبل الشارع فهو الشارع لذلك الحكم لأنه لم يأخذ من الشارع، وهو كفر أو كبيرة...». فللشافعي رضي الله عنه ستة من الأدلة التي تقنعك بترك الاستحسان والمصالح المرسله. لكن فقهاء العصر المعاصرين يلتفون على ما قاله الشافعي، هم لا يجابهونه، بل هم يدندنون بأن الزمان قد تغير ولا بد بالتالي من تغير الأحكام. ولينتك يا دكتور تقرأ الفقرات الآتية للشافعي وتحاول الرد عليها لأنها تتجه تماماً ضد ما تنادي به، فخصمك ليس جميل أكبر كما تحاول أن تظهر، بل هو الشافعي. يقول الشافعي رحمه الله في إنكار الاستحسان:

«الأول: أن الشريعة نص وحمل على نص بالقياس، وما الاستحسان؟ أهو منهما أم غيرهما؟ فإن كان منهما فلا حاجة إلى ذكره. وإن كان خارجاً عنها فمعنى ذلك أن الله تعالى ترك أمراً من أمور الناس من غير حكم وذلك يناقض قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ (القيامة: ٣٦)، فالاستحسان الذي لا يكون قياساً ولا إعمالاً لنص يناقض تلك الآية الكريمة. الثاني: أن الآيات الكثيرة تأمر بطاعة الله تعالى وطاعة الرسول، وتنتهي عن اتباع الهوى، وتأمرونا عند التنازع أن نرجع إلى كتاب الله تعالى، فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ (النساء: ٥٩)، والاستحسان ليس كتاباً ولا سنة، ولا رداً للكتاب والسنة، إنها أمر غير ذلك، فهو تزيد عليهما، فلا يقبل إلا بدليل منها على قبوله، ولا دليل عليه. الثالث: أن النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يفتي باستحسانه وهو الذي كان ما ينطق عن الهوى، فقد سئل عن الرجل يقول لامرأته: أنت علي كظهر أمي، فلم يفت باستحسانه، بل انتظر حتى نزلت آية الظهار وكفارته. وسئل عن يجد مع امرأته رجلاً ويتهمها فانتظر حتى نزلت آية اللعان، ... ولو كان لأحد أن يفتي بذوقه الفقهي أو باستحسانه لكان سيد المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم. فامتناعه عنه يوجب علينا أن نمتنع عن الاستحسان من غير اعتماده على نص، ولنا في رسول الله تعالى أسوة حسنة. الرابع: أن النبي صلى الله عليه وسلم قد استنكر على الصحابة الذين غابوا عنه وأفتوا باستحسانهم. فقد أنكر على بعض الصحابة أنهم أحرقوا مشركاً لاذ بشجرة ... ولو كان الاستحسان جائزاً ما استنكر عملهم. الدليل الخامس: أن الاستحسان لا ضابط له، ولا مقياس يقاس بها الحق من الباطل كالقياس، فلو جاز لكل حاكم أو مفت أو مجتهد أن يستحسن من غير ضابط لكان الأمر فرطاً، ولاختلفت الأحكام في النازلة الواحدة على حسب استحسان كل مفت، ... الدليل السادس: أنه لو كان الاستحسان جائزاً من المجتهد، وهو لا يعتمد على نص ولا حمل على النص بل يعتمد على العقل وحده، لكان يجوز الاستحسان ممن ليس عنده علم الكتاب والسنة، لأن العقل متوافر عند غير العلماء بالكتاب والسنة، بل ربما كان منهم من له عقل يفوق عقول هؤلاء ...».

رحم الله الإمام الشافعي. فأكثر ما ينطبق قوله هذا على نزع الملكية والذي استند على استحسان المصلحة كما وضحت في الكتابين بحمد الله، عمارة الأرض وقص الحق.

المصالح: أماكن أم حقوق: الأعمور بين العمي مفتاح

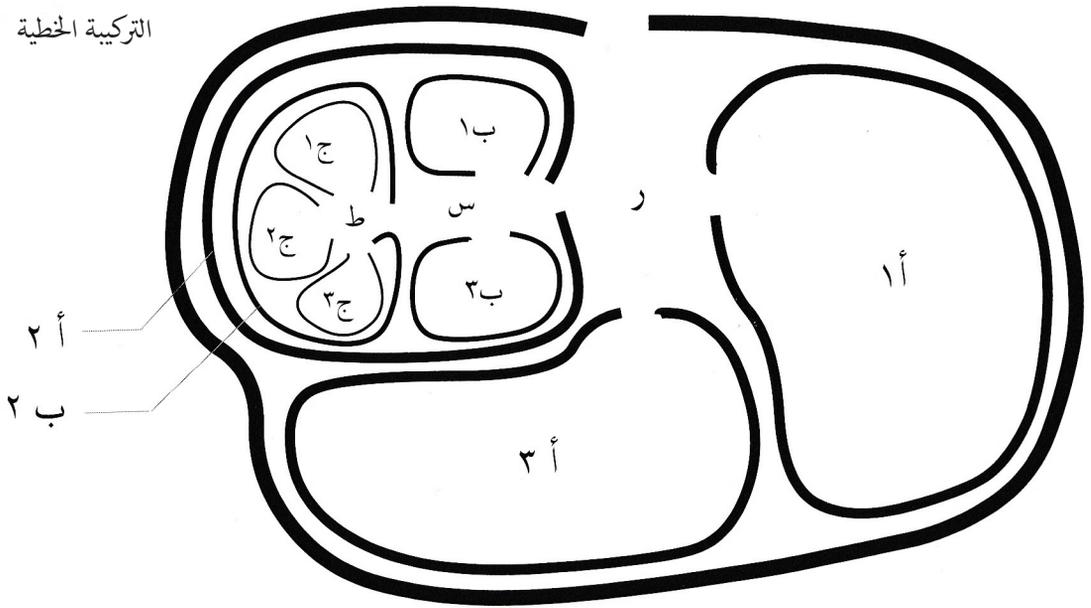
إن الإشكالية التي يقع فيها كثير من المهنيين من مخططين ومعماريين واقتصاديين هو انبهارهم بانجازات العالم الغربي ومن ثم محاولة تتبع خطى ذلك العالم لعلنا نصل إلى ما وصلوا إليه. وكما بينت مراراً فإنه برغم تقدم العالم الغربي في مجالات إلا أنه كان آفة على الحضارات البشرية في مجالات أخرى. ولأننا متخلفون لأننا لم نطبق الشريعة، لم يوجد العمران ولم توجد المدنية التي تعكس كيفية تطبيق الشريعة بالتفاعل مع التقنيات الحديثة الساحرة والنظريات العمرانية الباهرة. أي وكأن مقارنة المهنيين هي بين شخصين: أحدهما أعور، وهو العالم الغربي، والآخر أعمى، وهو العالم الثالث. أما المفتاح، أي غير الأعمى، وهو العالم الإسلامي إن طبقت الشريعة، فهو غير موجود لأن الشريعة لم تطبق في عصرنا الحالي المتسم بالتطور العلمي والتقني. لهذا يجري الكثير وراء الغرب لأنهم لم يروا البديل. أو كما يقال في المثل العامي: «الأعمور بين العمي مفتاح». لأضرب مثلاً على هذا لأرد من خلاله على الزميل الناقد: إن قرأت عمارة الأرض أخوتي لرأيتم أنني أكرر باستمرار أهمية النموذج الإذعاني

المتحد وأنه النمط الأمثل في معظم الأحيان. الإشكالية أن الدكتور الناقد يعتقد أن هذا النموذج يعني أن العمران عبارة عن أفراد يملكون ما بأيديهم فقط، وأني أريد أن يكون كل شيء كذلك، أي أنني مقتنع أن تفتيت العمران إلى ملكيات صغيرة هو الأمثل. هذا ما يظنه الدكتور الناقد في جميل أكبر كما ترى في نقده القادم. هنا إن سألته أو سألت الآخرين مثله ممن لديهم نفس الإنطباع: كيف إذا يملك الناس الشارع كما بينت الشريعة؟ وكيف تُدار صيانة الشوارع والموانئ والمطارات و، بالطبع لن تجد الإجابة لديهم. لماذا؟ لأنهم لم يفهموا أن النماذج الإذعانية لا تعني أبداً عقارات صغيرة مفتتة، بل تعني أيضاً الساحات والشوارع في أي مدينة مهما كبرت، وتعني الجامعات والمستشفيات والطرق السريعة و، ولكن الذي يسيطر على قرارات هذه الأماكن والمنشآت هم من يستخدمون أو يستثمرون، أي من يملكون، وليس الدولة لأن سيطرة الدولة تعني التلاعب بالمال العام. هذه اشكالية الدكتور الكبرى، هو لا يستطيع مع الأسف أن يتصور شارعاً يقع تحت سيطرة السكان، ولا يستطيع أن يتصور كيف يمكن لمدينة كبيرة أن يديرها السكان. فمن سيثيد الطرق السريعة مثلاً؟ هو لا يستطيع لأنه نشأ في بيئات عربية وغربية تسيطر فيها الدول على كل شيء فرأى تقدم العالم الغربي ولم يرفض الأخذ منه في ما قد يغير الحقوق. لهذا يجب أن نعدره. فهو قد قال ناقداً:

«... المآخذ الرابع: هو نفي دور الدولة أو السلطة العامة في المجتمع المسلم وغير المسلم و غياب أي اجتهاد للدكتور في بنية الدولة و مهامها و بنيتها. نعم هناك تضخم في جهاز الدول الحديثة و انتفاخ في البيروقراطية و استغلالها لصالح أفراد معينين بل و نشأة طبقات تعيش عالية على المجتمع باسم الدولة. بل هناك اختطاف للبشرية من طرف الدول و الشركات الكبرى رهنا و استعبادا. لكن خلق الله في النحل و في النمل و في البشر أن تكون هناك قيادة و أن تسهر على المصلحة العامة و أن تكون وعاء للاجتهاد العام. فالحياة العامة ليست مجموعة من حقوق الأفراد، و ضمان حقوق الأفراد كفرادى لا تؤدي بالضرورة إلى مجتمع سليم و متزن، فقد ظهر في مجتمع المدينة المنورة على عهد الرسول (ص) العديد من النزاعات و قد قام فيهم الرسول (ص) كرسول و قاض و حاكم و مفتي و إمام. فالإنسان خلق و فيه منازع الإمساك و الأنانية و الميل للترف و غيرها من الصفات التي تسيير في الاتجاه العكسي للجماعة و المجتمع. و لذلك فقد نشأ في مختلف مراحل الدول الإسلامية القضاء و مكاتب رد المظالم و السلطة الردعية و الإدارة المحلية و الوكلاء و النظار و غيرها من الهيئات التي تمثل المجتمع المدني و تنوب عن الجماعة. هذه مجرد آراء عابرة أرجو أن تكون إثراء لمجهوداتكم النيرة و دمتم في خدمة الإسلام و رفع رايته.»

كنت قد وضعت في كتاب عمارة الأرض رسماً توضيحياً في صفحة ١٨٩ في الفصل الخامس، وهو الشكل ٥،١٤ والذي يبين بوضوح أن الذي يسيطر على الساحات والطرق العامة هم المستخدمون للطريق إن كانوا معلومين أو العامة من المارة إن كان الطريق مجهول المارة نظراً لكبر عدد المارين (كما هو موضح في الفصل السادس). وقد كان هذا الشكل استنتاجاً من المدن الإسلامية والذي وضحت فيه التركيب الخطي territorial structure (الصفحة التالية) الذي تشير فيه الأحرف إلى الأماكن، والأحرف المرقمة إلى الفرق. فقد تكون هناك فرق كالأسر مثل «ج» هي «ج١، ج٢، ج٣»، وكل جماعة أو فريق أو أسرة من هؤلاء يسيطر على خطته والتي هي داره؛ وهذه الفرق مجتمعة كفريق واحد، هو الفريق «ب٢» أو الفخذ من البطن في القبيلة، يسيطر على الحدود الخارجية لخطتهم وعلى المنطقة المشتركة بين خططهم كالطريق غير النافذ «ط». والجماعات أو الفرق «ب١، ب٢،

الشكل ١٤، ٥
التركيبية الخطية



الشكل ١، ٤
التواجد التبعي

ش		
أ	ط	و
ب		هـ
ج		د

الشكل ٢، ٤
التواجد المستقل

ش		
أ	ط	و
ب		هـ
ج		د

ب٣» مجتمعة تكون الفريق «أ٢» أو البطن من القبيلة، وتسيطر على كل من الحدود الخارجية للخطة والمنطقة المشتركة بها كالساحة «س». ومجموع الفرق المشابهة للفريق أمثل «أ١، أ٢، أ٣» تكون خطة القبيلة التي تسيطر مجتمعة على الرحبة «ر»، والتي قد تحوي المسجد والسوق، وهكذا. فكل جماعة أو فريق في هذا المثال يسيطر على خطته. وهذا وضع تصوري ذو ثلاثة مستويات من الفرق، فلا يعني هذا أن جميع الخطط ذات ثلاثة مستويات كهذا المثل المستنبط من المدن الإسلامية الأولى، فقد تنقص إلى مستويين كما في القرى، وقد تزيد إلى الأربعة كما في المدن. ففي مدينة كبيرة مثل القاهرة، إن طبقت الشريعة قد ترتفع الخطط المتداخلة إلى أربعة مستويات.

هنا تذكري مهم لا بد لنا من الانتباه إليه ألا وهو الحقوق. إن قرأت السابق عن الشكل لعلك تقول متعجباً: ولكن هذا الشكل يتحدث عن القبائل والأفخاذ والأقارب، وهذه التركيبات الاجتماعية قد اختفت في معظم المدن (برغم وجودها بين أفراد القبيلة المتفرقين في المدينة والذين يؤازرون بعضهم البعض أحياناً!) فكيف سيسقط جميل أكبر هذه التركيبة على وضعنا الحاضر المعقد والذي تقدم فيه علمي العبارة والتخطيط؟ هذه مسألة مهمة تسببت في سوء فهم البعض برغم أنني وضحتها في كتاب قص الحق. ولأهميتها فقد وضعتها في المقدمة، وهي كالآتي:

«وهنا شبهة لا بد من الرد عليها: إن الكثير يرى أن الإسلام دين قد أفلح سابقاً لبساطة الماضي وسهولة تركيبته الاقتصادية السياسية، فجميع المجتمعات البشرية آنذاك كانت بسيطة التركيب وبطيئة الحركة وقليلة الإنتاج، لذلك صلح الإسلام لها؛ أما الآن، وتقدم المجتمعات وظهور مستجدات بين الأفراد من علاقات لم يأت الإسلام بتوضيحها فلا بد من الأخذ من مجتمعات أخرى لحقن مجتمعاتنا بما قصر فيه الإسلام، وذلك بفتح باب الاجتهاد باستخدام العقول. ومعاذ الله من هذا، لأننا إن فعلنا فقد حكمنا بغير ما أنزل الله (كما سيأتي بيانه بإذن الله)، وفي هذا كفر وظلم وفسوق. قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾، ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾.

أي يجب علينا ألا نخلط بين السهولة والصعوبة في الحياة من جهة، والسلاسة والتعقيد من جهة أخرى. فمن الفروقات الجذرية بين واقعنا المعاصر والحياة في الماضي صعوبة الحياة. فقد كانت حياة السلف صعبة جداً، فهم لم يملكوا البرادات التي نحفظ فيها الأغذية، بل كان عليهم الذهاب إلى السوق مرات ومرات للحصول على ضروريات الحياة، هذا إن لم يقوموا هم بمشقة إنتاجها، كإنتاج الرغيف في المنزل. أما الآن، فرحلة واحدة للسوق تكفي بحشو البرادات بقوت أسايح. أما ترحالهم فقد كان بالبهايم التي تحتاج لربط حتى لا ينفلت الخيل هارباً، ويحتاج الحمار لأكل وماء حتى لا يموت جائعاً، ويحتاج الإسطبل لنظافة حتى لا يتلوث المنزل تعفنًا، وهكذا. أما الآن، فإن العربة (السيارة) لن ترفس ولن تتعق، وبها اقترب السوق المليء بالمستهلكات. وقس على ذلك كل أمور الحياة. فحياتنا الآن أكثر سهولة من الماضي الصعب وبالذات لمن ملك المال.

ومن جهة أخرى فقد اتسمت الحياة القديمة بسلاسة علاقاتها، فللفرد علاقات محددة مع أقاربه وجيرانه وعملائه في السوق ونحو ذلك من علاقات واضحة؛ وعلى النقيض من هذا، فحياتنا المعاصرة برغم سهولتها إلا أنها اتسمت بكثرة علاقاتها وتعقدها. فلإنسان علاقة مع وظيفته وبنكه ومؤسسات دولته، وهكذا من علاقات تزداد بزيادة نشاطه. وهنا الإشكالية، فالكل يعتقد أن لهذا التعقيد ضرورة لأننا نعيش في مجتمعات متقدمة علمياً وتقنياً وصناعياً، وأن هذا التقدم لن يتم إلا من خلال هذا التعقيد في العلاقات. فهل هذا صحيح؟ إن ما يحاول هذا الكتاب طرحه هو أن تطبيق

الإسلام سيؤدي لمجتمع سلس العلاقات وغزير الإنتاج وسهل الحياة، وأن صعوبة الحياة في الماضي كان أمراً محتوماً لأن البشرية لم تكن بعد قد تقدمت معرفياً وتقنياً، فكانت الحياة سلسلة في علاقتها، صعبة في طبيعتها، وغير غزيرة في إنتاجها. أما حياتنا المعاصرة فهي سهلة في طبيعتها ومعقدة في علاقاتها وكان بالإمكان أن تكون أغزر في إنتاجها إن طبقت الشريعة، وما يحتاجه البشر هو مجتمع سهل في حياته وسلس في علاقاته وغزير في إنتاجه، وهو ما يقدمه الإسلام إن طبق في ظل التقدم التقني المعاصر. فانتبه لهذه الشبهة، فقد جاہتُ هذا كثيراً. فعندما أتحدث عن الإسلام، كما هو الحال في كتاب «عمارة الأرض» يقفز معظم الحاضرين ناقدين أن الإسلام كان صالحاً لماضٍ بسيط وليس لحاضرٍ معقد! وهذا ما سأحاول دحضه في هذا الكتاب».

أي أن في النص السابق لفت نظر إلى أهمية الفصل بين متطلبات الحياة المعاصرة وتقدمها وضرورة أن يكون الزخم الإنتاجي على حساب تعقيد العلاقات الانتاجية. كيف؟ لقد بدأ كتاب عمارة الأرض بتعريف الحقوق وتفصيلها إلى ثلاث أنواع (ألا وهي حق الملكية والسيطرة والاستخدام)، لهذا فإن هذا الشكل السابق عن الخطط يجب أن يفهم في إطار الحقوق، لكن الاشكالية هي أن بعض العمرانيين لا يمكنهم رؤية هذا الشكل على أنه يمثل الحقوق، فهم يرونه سلسلة من الأماكن المتداخلة وأن كل مكان بالتالي بحاجة لتصميم أو حل عمراني. هذه إحدى الاشكاليات الكبرى. وحتى لا يقع سوء الفهم هذا فقد وضعت في الفصل الرابع شكلين كنت قد استنبطتهما من النوازل الكثيرة للخلافات بين الأفراد والأفراد من جهة، والأفراد والجماعات من جهة ثانية، والجماعات والجماعات من جهة ثالثة كما في الفصل السادس. أي بين الصالح الخاص والخاص والخاص والعام والعام. لكن الذي حدث هو عدم ربط الدكتور الناقد والله أعلم بين الحقوق وبين هذا الشكل عن التركيب الخطي والشكلين المهمين عن التواجد التبعية والتواجد المستقل والموضحين في الفصل الرابع من كتاب عمارة الأرض. فالتواجد التبعية كما وضحت هو تركيبة العمران عندما «لا» يكون للسكان الحق أو المقدرة في اتخاذ القرارات العمرانية، فهم تابعون. أما التواجد المستقل، فهو التركيبة العمرانية التي يسيطر فيها السكان على جميع أماكن وأعيان العمران، كل فيما هو حق له، ولأهمية هاتين التركيبتين فقد خصصت لهما فصلاً كاملاً لتوضيحهما وهو الفصل الرابع وبالذات في الشكل ٤،١ والشكل ٤،٢ صفحة ١٤٤ و ١٤٥ من كتاب عمارة الأرض. وكنت قد وضحت الآتي:

في الشكل ٤،١ نلاحظ في التواجد التبعية أن الجماعتين أو الفريقين ش أو ط لا يتكونا من السكان (أ، ب، ج، د، هـ، و). والخط الواحد الفاصل بين العقارين في الشكل يدل على أن هذه العقارات ليست مستقلة ولكنها تابعة للفريق المهيمن ش أو ط أو لكليهما لأنها قد يكونان فريقاً واحداً برغم أن الحوائط الفاصلة بين العقارات قد تكون مزدوجة. بينما في الشكل ٤،٢، أي في التواجد المستقل نلاحظ أن الشكل يرمز إلى عدة منازل تسكنها فريق متجاوزة (هي: أ، ب، ج، د، هـ، و) تشترك في طريق غير نافذ يسيطر عليها ويملكها الفريق ط. ويؤدي الطريق غير النافذ إلى شارع يسيطر عليه ويملكه الفريق ش. وما يميز هذا التواجد هو أن الفريق ط مكون من الفرق الساكنة (أ، ب، ج، د، هـ، و)، والفريق ش مكون من فرق مثل الفريق ط. ووجود الخطين بين العقارات يدل على أن كل عقار مستقل بذاته. فقد يوجد في الواقع حائط واحد مشترك بين الجارين وكلاهما يسيطران معاً عليه أو أحدهما يسيطر عليه والآخر يستخدمه. فهذه مسائل لا تؤثر في الشكل المرسوم لأن الشكل يهدف إلى توضيح العلاقات بين فرق العقارات من حيث الحقوق.

إن ربطتم هذه الأشكال الثلاثة بالحقوق ستقتنعون أحبتي أن الشريعة الإسلامية بهذه التوزيعة للحقوق، أوجدت منظومة حقوقية أو مقصودة للحقوق تراعي جميع أنواع المصالح فردية كانت أو جماعية. كيف؟ الإجابة هي في الإجابة على السؤال: من يقرر؟ لعل ما يؤكد سوء الفهم لدى الدكتور الناقد هو ما وضعته بوضوح في الحديث عن الفريق المستوطن في الفصل الرابع من كتاب عمارة الأرض، فالفريق المستوطن هو الفريق الذي له حق اتخاذ أو إيقاف القرار العمراني والاقتصادي. فقد قلت في صفحة ١٤٨ من عمارة الأرض الآتي:

«لماذا هذه التسمية (الفريق المستوطن) وما المقصود منها؟ لنقل مثلاً أن مسؤولاً ما قرر إنشاء مصنع لمواد كيميائية، وهذا المصنع سيطلق فضلات غازية تؤثر على سكان حي يبعدون بضعة كيلومترات عن المصنع؛ فهل لسكان هذا الحي المتضرر الحق في الاعتراض على هذا القرار وإيقافه؟ إذا كان لهم ذلك رغم بعدهم عنه نقول أنهم فريق مستوطن، وأن التواجد للنماذج الإذاعانية تواجد مستقل؛ وإلا فهم فريق غير مستوطن برغم أنهم مجموعة من الفرق التي تملك وتستخدم عقاراتها وتسيطر عليها (إذعاني متحد). نفس المثل ينطبق على بناء مطار في موقع ما، فقد يعترض السكان الذين يتضررون من أصوات الطائرات على قرار بناء المطار برغم بعدهم عن موقع المطار. فإذا كان للسكان المتضررين حق الاعتراض على هذا القرار وإيقاف بناء المطار رغم بعدهم عن الموقع فإنهم فريق مستوطن.

ولكن لماذا استخدمت عبارة «الفريق المستوطن» ولم استخدم «الفريق المتأثر» مثلاً؟ الجواب هو أن الفريق المستوطن قد لا يكون متأثراً، ولكن شريكاً في القرار، كالشركاء في العمارة السكنية. فإذا قام أحد السكان ببناء خزان ماء في السطح، فللشركاء في العمارة حق الاعتراض رغم عدم إضرار البناء بهم، وإذا لم يكن لهم ذلك فهم فريق غير مستوطن. ويمكن أن ندرك معنى الفريق المستوطن من خلال تصنيف القرارات التي تتخذها الفرق في البيئة إلى أربعة أنواع: الأول هو قرار يتخذه فريق ما ولا يؤثر على الفرق المجاورة، كضم غرفتين معاً ليكونا غرفة واحدة. فإذا منع أي فريق من ضم غرفتين أو ما شابه من أعمال، فهذا مؤشر على أن الجهة المانعة قد تدخلت في شؤون هذا الفريق الساكن (وليس الفريق المستوطن)؛ وهذا مناف لقواعد التواجد المستقل. أي أن الساكن فريق غير مستوطن، ولكي يكون مستوطناً فلا بد له من مطلق الحرية في كل قرار يتخذه إذا لم يؤثر ذلك القرار على غيره. والنوع الثاني من القرارات هو قرار يتخذه الفريق داخل عقاره ويؤثر بطريقة مباشرة على الفرق المجاورة، كحفر خزان ماء بجانب جدار الجار مما يضر بالجدار. والنوع الثالث هو قرار يؤثر على الفرق المجاورة ولكن بطريقة غير مباشرة، كفتح نافذة يكشف منها الفريق دار جاره. ففي الحالتين الثانية والثالثة لا بد من إيقاف القرار المضر بالجار ليكون التواجد مستقلاً ويكون الفريق المتضرر فريقاً مستوطناً؛ فإذا استمر القرار فإن الفريق المتضرر فريق غير مستوطن. أي أن فريقاً تعسف في استخدام حقه أو تمادى في حريته على حساب جاره. أما النوع الرابع فهو قرار يتخذه الفريق ويؤثر على الفرق البعيدة، كقرار تحويل منزل إلى مذبغة، أو إنشاء مصنع كما أسلفت، إذ أن الفرق البعيدة تتأثر بهذا القرار. فلا بد إذاً أن يكون للفرق البعيدة الحق في إيقاف هذا القرار لتكون فريقاً مستوطناً لأن هذا من قواعد التواجد المستقل. وعلى ذلك فالفريق المستوطن تسمية لفريق يشمل المتضررين بالإضافة إلى الشركاء في القرار برغم عدم تضررهم من القرار. ففي ممر عمارة سكنية مثلاً، يسيطر عليه جميع السكان كفريق واحد، لا بد وأن يكون لسكان الأدوار السفلى الحق في الاعتراض على سكان الأدوار العليا إذا وضع أحدهم فضلاته في الممر برغم عدم تضررهم من ذلك. فـ «الفريق المستوطن» كتسمية تفي بجميع هذه المتطلبات. فهو دائم

الوجود. لذلك فهو يعني الفريق الساكن في حالة المنزل، ويعني ملاك المنازل في الطريق غير النافذ إذا حاول أحد السكان فعل ما قد يؤثر على الطريق، ويعني سكان الحي بالكامل إذا قام شخص بتغيير وظيفة منزله إلى مدبغة مثلاً، ويعني سكان المدينة بأسرها إذا حاولت جهة معينة فعل شيء يؤثر على المدينة كبناء مصنع يرمي بالفضلات الغازية على مجموعة من السكان أو بناء مطار سيغير أسعار أراضي البعض مما قد يؤثر عليهم. فالتسمية تشمل الساكنين والشركاء والمتضررين من قرار الآخرين والذين سيقفون كفريق واحد ضد من يحاول اتخاذ قرار يؤثر عليهم أو على أعيانهم وأما كنهم، هذا بالإضافة إلى حقهم في التصرف الكامل فيما يملكونه ويسيطرون عليه. وبإسبحان الله، إن جميع مبادئ الشريعة توصل في النهاية إلى الفريق المستوطن،...».

ثم إن وضعنا السابق مع ما وضحته في كتاب قص الحق من فتح أبواب التمكين للناس من حق الإحياء للأراضي والوصول للخيرات مثل المعادن ومن المبادرة للاستثمار دون موافقات من الدولة بل من الناس، و... وما شابه من أبواب التمكين، وفي المقابل إن وضعنا السابق مع ما وضعته الشريعة من قفل أبواب انسكاب الأموال لبيت المال كما جاء في آيات الفبيء والصدقات والغنائم وما شابه من حركات سحب المال من السلطات إلى الناس، عندها سيكون الناس كما وضحت في قص الحق أثرياء جداً لأن خيرات الأرض أكثر من أن تظهر الندرة النسبية التي تشدق بها الاقتصاديون المتأثرون بعلم الاقتصاد كما هو في الغرب. ولأن الناس أثرياء، ولأن الشريعة كما رأينا لم تترك قراراً عمرانياً إلا ووضعته بين أيدي المستفيدين منه والمتضررين منه ليتخذوه دون تدخل السلطات (إلا إن وقع خلاف)، عندها سيكون العمران خادماً للأمة وبأقل تكلفة ممكنة وليس مستهلكاً لها. ذلك أن جميع الخدمات والمرافق هي إما من (١) عمل الناس أو من (٢) إنتاج شركات تبيعها للناس أو من (٣) الأوقاف تبرعاً من أهل الخير. فلا خدمات من الدولة أبداً لأنه ليس لديها المال. فالشريعة أحكمت أغلاق قنوات الأموال التي قد تسحبه لبيت المال إلا القليل القليل كما هو موضح في قص الحق. وهكذا ينتفي التلاعب بالمال العام. عندها ولأن الناس أثرياء وغير مقيدين، فقد يقومون باستخدام طريقة ما لتوليد الطاقة لمنزلهم ومع تكرارها قد تصبح عرفاً، أو قد يشترتون الطاقة من شركات تبيعها لهم، أو قد تأتي مجموعة من المتصدقين لإنشاء محطات لتوليد الطاقة كوقف خيري. وهكذا وحتى لا يظهر الهدر ولا يظهر التلاعب بالمال العام فقد قُصت الحقوق بطريقة تؤدي لتلافي إلقاء عبئ هذه الخدمات على الدولة وهذا موضح في كتاب قص الحق. فالتعليم سيكون في مدارس خاصة وليست حكومية. فأفضل المدارس والجامعات والمستشفيات و... كما هو ثابت هي الخاصة. حتى الطرق السريعة، فأفضلها هي الخاصة وبالذات إن قيست من حيث التكلفة. فقد توجد طرق سريعة فذة، ولكن كم كلفت وكم ستكلف صيانتها. وقد تسأل: وماذا عن الفقراء. فأجيب: لن يوجد إلا القلة من الفقراء لأن أبواب التمكين مفتوحة، وإن ظهروا فإن حركات التكافل الاجتماعي كالزكاة قد تكفلت بهم، ناهيك عن أن الثراء الكبير بأيدي الناس سيؤدي إلى ظهور الأوقاف التي ستتولى هذه المسألة (وهذه فيها تفصيل لأن الأوقاف قد تكون وبالاً على اقتصاد الأمة إن لم يكن المجتمع نزيهاً بسبب عدم تطبيق الشريعة لانتشار الفقر فيصبح الوقف دولة بين نظار الأوقاف والمستخدمين. أما مع تطبيقها ومع ازدياد الثراء سيكون للأوقاف شأن آخر).

وأرجو ألا تظن أخي أن هذه هي الخصخصة. لا. فالخصخصة هي تصريح من السلطات للشركات بحق تقديم خدمة ما، وهنا قد يظهر التلاعب بالمال العام مع احتكار الخدمات لشركات محددة. لكن مع الشريعة كما

قصت الحقوق، فإن هذا حق للناس. تذكر أن الطريق هو حق لطائفة المارة بالطريق مثلاً، فهم الذين لهم الحق في إتاحة الفرصة لشركة الكهرباء لمد كيبلاتها تحت الأرض. هنا سيعمل السكان كفريق واحد لاتخاذ القرار الأصح لهم. أما إن كان الطريق عاماً وكبيراً وكثير السلوك بمن لا يعرف من المارة فعندها فإن مبدأ الضرر هو الذي سيحدد حق الشركة. وبالطبع فإن المارة أو من يمثلهم سيكونون طرفاً في اتخاذ القرار. وهؤلاء الممثلين إن لم يتخذوا القرار الذي يصب في مصلحة السكان فإن السكان لهم بالمرصاد. هكذا (كما وضحت في قص الحق) ستظهر الآليات أو الحركيات التي توفر جميع الخدمات والمرافق من خلال سيطرة السكان. عندها فلا مال مهدر لأنه لا وزارات، ولا احتكار لأنه لا شركات ذات امتيازات، ولا خدمات سيئة لأن الشركة المقدمة للخدمة ستفلس لوجود البديل باستمرار. والأهم هو لا أشخاص متنفذين وبالتالي لا طبقية، وعندها ستنتشر القيم السامية لتقارب الناس في الدخل ولتحررهم من الاستعباد كما وضحت في قص الحق.

ولكن هل يعني هذا التخلي عن علمي العمارة والتخطيط مثلاً. فأجيب: لا، لكن هنالك فرق. فالمعماري في معظم الأحوال يعمل كأجير لدى من يريد البناء. فهو يوظف خبرته لشخص أو شركة ما. أي أنه لا يفرض قراراته على العميل، بل يقنعه بالقرار. أي أنه يعمل داخل دائرة حقوق العميل. لكنه كمعماري قد يعمل لدى السلطات وبالتالي يقرر للآخرين ما يجب عليهم فعله من خلال استحداث أو تطبيق الأنظمة والقوانين. وشتان بين الحاليين من حيث الحقوق. والمخطط كذلك، فقد يخطط لجماعة ما مجتمعاً سكنياً، لكنه في الغالب يعمل لدى الدولة ويصبح متنزلاً من خلال المخططات العمرانية فيغير بالتالي مقصودة الحقوق، فلا يصبح الفريق المستوطن فاعلاً في المجتمع، بل حتى أنه قد يحتفي تماماً كما هو حالنا اليوم. ولعل الأدهى والأمر هو أن كل الخدمات والمرافق، من كهرباء لماء لطرق وتعليم وصحة، فكل هذه اتسمت بالهدر والتخلف لأنها بأيدي السلطات. لهذا أقول: نعم للمعماري دور مهم، ولنظريات العمران فائدة ويجب أن نأخذها من الغرب وكذلك التقنيات لتوليد الطاقة والتخلص من الفضلات و... لكن دون المساس بالحقوق كما بينت في السبل الثالث عند الحديث عن طبيعة القرار سابقاً في هذه الرسالة. عندها سيكون المخطط مثلاً أجيراً ويعمل داخل حدود حقوق السكان الذين قد يستأجروه لإيجاد حل عمراي إن ضاق الطريق ورفض جار الطريق التخلي عن عقاره برفضه كل العروض لنزع ملكيته، فقد يعرض عليهم الحل باستحداث طريق علوي فوق الطريق الحالي كما هو في مدينة شيكاغو مثلاً. وقد يستأجر جماعة من الناس مخططاً لتخطيط منطقة هم اتفقوا على إحيائها. فقد يكتشف النفط أو الفوسفات في منطقة ما، عندها قد تهاجر جماعة من الأقارب أو مجموعة من الشباب الأصدقاء لتلك الجهة ويستخرجوا الخيرات ويزداد ثراؤهم عندها قد يأتون بالمخطط ليخطط لهم. وقد تقول: لست مقتنعاً بهذه العبارات الرنانة، أنا أريد دليلاً. فأجيب: اقرأ قص الحق، فلن أتمكن من إقناعك في صفحات ما وضحته في مئات الصفحات. فإن قرأت وقلت لي: هذه النقطة غير مقبولة لكذا وكذا، أي نقدتني في نقطة محددة، عندها فسأقبل نقدك. أما أن يكون النقد هكذا مفتوحاً وأحياناً مضللاً، عندها فلن أكرث للنقد في المرات القادمة. لأضرب بعض الأمثلة من نقدك:

لقد قلت: «... المأخذ الرابع: هو نفي دور الدولة أو السلطة العامة في المجتمع المسلم وغير المسلم و غياب أي اجتهاد للدكتور في بنية الدولة و مهامها و بنيتها...». فهل هذا منطلق أن أنفي دور الدولة؟ لقد وضحت في كتاب قص الحق دور الدولة وحددتها في الفصل في القضاء ورفع راية الجهاد داخل الدولة، ولم أتطرق لمهام

الدولة خارج الدولة. فإن كان لك نقد فمن الأجدد القول: يا جميل أنت أخطأت، فللدولة دور في التعليم أو الشرطة أو أو. وتقول أيضاً: هذا دليلي من القرآن أو السنة، أو هذا دليلي من الواقع العملي. وهنا أتحدك أيضاً (وهذا التحدي الثالث) أن تعطيني مثلاً لدور للدولة لمرتنص عليه الشريعة وهو مرتطلب لواقعنا الحياتي ولا تستطيع مقصوصة الحقوق القيام به. وسأثبت لك بإذن الله أن ما ستؤدي إليه الشريعة هو الأفضل عملياً والأمثل.

أخي: لقد ناقضت نفسك إذ قلت: «... نعم هناك تضخم في جهاز الدول الحديثة وانتفاخ في البيروقراطية واستغلالها لصالح أفراد معينين بل ونشأة طبقات تعيش عالية على المجتمع باسم الدولة. بل هناك اختطاف للبشرية من طرف الدول والشركات الكبرى رهنا واستعبادا...». وبالطبع فهذا كلام عام معروف. ولكن الذي يختلف فيه الباحثون هو حدود حجم الدولة. وأظن أن قناعتك هي الآتي كما وضحتها في نقدك بالقول: «... لكن خلق الله في النحل و في النمل و في البشر أن تكون هناك قيادة وأن تسهر على المصلحة العامة وأن تكون وعاء للاجتهد العام. فالحياة العامة ليست مجموعة من حقوق الأفراد، وضمان حقوق الأفراد كفرادى لا تؤدي بالضرورة إلى مجتمع سليم و مرتزن،...». أخي يا دكتور يا ناقد، وهل النحل والنمل مثل البشر؟ البشر لهم أهواء وغرائز، وبالتالي سيختلفون، وليس كالنحل والنمل مبرمجون حتى لا يختلفوا. هنالك فرق. لكن إن كان قياسك هو ضرورة وجود القائد الذي يسهر على المصلحة العامة، فبالطبع فهناك قائد، لكن صلاحيات القائد مستقاة من الشريعة، فهو لا يستطيع البت في شيء بغير الرجوع للشريعة. كما أنك قلت بأن الحياة العامة ليست مجموعة من حقوق الأفراد. وهل قلت أنا هذا أم أنه من خيالك. أأمر تر في كتاب عمارة الأرض وقص الحق كيف أن هناك حقوقاً للجماعات. لكن الفرق هو أنك تقول أن الجماعات تمثلها الدولة. وأنا أقول أن الجماعات تمثل نفسها. وأنا إن طبقنا الشريعة فسيكون العمران نسيجاً من الحقوق المعروفة التي تضمن عمراناً أكفأ وبحلول أسمى. ثم قلت ناقداً:

«... فقد ظهر في مجتمع المدينة المنورة على عهد الرسول (ص) العديد من النزاعات وقد قام فيهم الرسول (ص) كرسول و قاض و حاكم و مفتي و إمام. فالإنسان خلق و فيه منازع الإمساك و الأنانية و الميل للترف و غيرها من الصفات التي تسير في الاتجاه العكسي للجماعة و المجتمع. و لذلك فقد نشأ في مختلف مراحل الدول الإسلامية القضاء و مكاتب رد المظالم و السلطة الردعية و الإدارة المحلية و الوكلاء و النظار و غيرها من الهيئات التي تمثل المجتمع المدني و تنوب عن الجماعة.»

إن من يقرأ كلامك السابق سيظن أن جميل أكبر يحاول إيجاد عمران بقناعة أنه لا نزاع بين الناس. فهل قلت أنا هذا؟ أم أنني فعلت العكس: فوضعت النزاعات كنوازل ووضحتها وبينت كيف أنها تشكل المدينة. أأمر أكتب في صفحة ٤٧ من عمارة الأرض عن الغرائز الإنسانية وأنها من أهم ما تمكنت الشريعة من التعامل معها؛ أأمر أقل في عدة أماكن من كتاب قص الحق أن القضاء هو أهم مهمة للدولة داخل حدودها. وأخيراً أكرر: لا يحق لنا الأخذ من حضارات أخرى في مسألة الحقوق لأن الشريعة أتت مكتملة في هذه المسألة، وهذا هو محور كتابي عمارة الأرض وقص الحق، ولتأكيد هذا، كنت قد وضعت لك يا دكتور ثلاث تحديات. فإن أجبتني على أي منها، وليس بالضرورة عليها كلها، ولم أستطع الرد لأنه لا رد مقنع لدي، عندها أعدك أنني سأصمت. فهو خير لي. وأنا أنتظر والله من وراء القصد.